جامعة إبن خلدون – تيارت –
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

في شعبة: علوم التسيير تخصص: إدارة مالية

فعالية الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة (2000-2020)

إعداد الطالبتين:

- بلعيد رحمة
- بن عوالي رشيدة

الأستاذة المشرفة:

- هرقون تفاحة

لجنة المناقشة:

إسم ولقب الأستاذ	الدرجة العلمية	الصفة
شريف محمد	أستاذ محاضر " أ "	رئيسا
هرقون تفاحة	أستاذ مساعد " أ "	مقررا
بن صوشة ثامر	أستاذ محاضر " أ "	مناقشا
بن حليمة هوارية	أستاذ محاضر "ب"	مناقشا

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: .....

السنة الجامعية: 2021-2022

كلمة شكر وتقدير

يا رب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، تباركت يا رب وتعاليت " **سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ** "

ونصلي ونسلم على خير نبي أرسل للعالمين سيدنا محمد عليه أزكى الصلاة وأفضل التسليم وعلى أله وصحبه الطاهرين.

نتقدم بأسمى عبارات الشكر والعرفان إلى الأساتذة المشرفة الدكتورة "هرقون تفاحة" على جملة توجيهاتها والنصائح التي كللت بها مشوارنا والتي كانت حافزا لإتمام هذا العمل على أحسن حال، وكذا الشكر الموصول للدكتور "شريف محمد" على كل توجيهاته ونصائحه وتعبه معنا رغم التزاماته راجين من المولى عز وجل أن يوفقه ويسدد خطاه.

كما نوجه الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذه المذكرة وكل أساتذة كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير خاصة الذين أسهموا في مشوارنا الدراسي شكرا جزيلا.

إهداء

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد:

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح

بفضله تعالى

مهداة إلى من لم تدخر نفسا في تربيتي- أمي الحنونة

إلى من تشققت يداه في سبيل رعايتي- أبي الغالي

لكل العائلة التي ساندتني ولا تزال من إخوة وأخوات

إلى الزوج الكريم أدامه الله عونا وسندا وجميع عائلته الفاضلة على رأسهم الوالدة أطال الله في عمرها

إلى صديقات الدرب الأعزاء

إلى كل من مد لنا يد العون من أساتذة وأصدقاء عن قريب أو بعيد،

وفي الأخير أرجو أن يكون عملا خالصا لوجه الله وأن تكون فيه الفائدة وأن يغفر لنا زلاتنا فيه ويكتبنا مع طلبة العلم إتباعا لسنة نبيه الكريم عليه

أفضل الصلاة وأزكى التسليم.

رشيدة

إهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ... ونصح الأمة ... إلى نبي الرحمة ونور العالمين

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار... إلى من علمني العطاء بدون انتظار... إلى من أحمل اسمه بكل افتخار

والدي العزيز

إلى معنى الحنان والتفاني ... إلى بسمة الحياة وسر الوجود ... إلى من كان دعائها سر نجاحي

أمي الحبيبة

إلى أخي وأخواتي سندي في الحياة

إلى رفيقات المشوار اللاتي قاسمنني لحظاته رعاهم الله ووفقهم

إلى كل من كان له أثرا على حياتي

رحمة

قائمة الجداول والأشكال البيانية

قائمة الجداول البيانية:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحات
الجدول رقم (02-01)	فعالية الإنفاق العام في نظام الصرف الثابت والمرن حسب درجة حرية رأس المال	59
الجدول رقم (03-01)	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	74
الجدول رقم (03-02)	نتائج إختبار ADF عند المستوى على المتغيرات المستقلة(PIB،PB، INF ، EMP)	89
الجدول رقم (03-03)	نتائج إختبار السببية بين الإنفاق العام (DEP) والتضخم (INF)	90
الجدول رقم (03-04)	نتائج إختبار السببية بين الإنفاق العام (DEP) والنمو الإقتصادي (PIB)	91
الجدول رقم (03-05)	نتائج إختبار السببية بين الإنفاق العام (DEP) والتشغيل (EMP)	91
الجدول رقم (03-06)	نتائج إختبار السببية بين الإنفاق العام (DEP) وميزان المدفوعات(BP)	92
الجدول رقم (03-07)	نتائج تقدير نموذج التكامل المشترك في الأجل الطويل بين (DEP,INF)	93
الجدول رقم (03-08)	نتائج تقدير نموذج التكامل المشترك في الأجل الطويل بين (DEP,PIB)	95
الجدول رقم (03-09)	نتائج تقدير نموذج التكامل المشترك في الأجل الطويل (DEP,EMP)	96
الجدول رقم (03-10)	نتائج تقدير نموذج التكامل المشترك بين في الأجل الطويل (DEP,BP)	98
الجدول رقم (03-11)	نتائج دراسة الإستقرارية لسلسلة البواقي	99
الجدول رقم (03-12)	نتائج تقدير نموذج التكامل المشترك في الأجل القصير بين (INF،$DDEP$)	100
الجدول رقم (03-13)	نتائج تقدير نموذج التكامل المشترك في الأجل القصير بين الإنفاق العام ($DDEP$) والنمو الإقتصادي ($DPIB$)	101
الجدول رقم (03-14)	نتائج تقدير نموذج التكامل المشترك في الأجل القصير بين النمو الإقتصادي ($DDEP$)والتشغيل ($DEMP$)	102
الجدول رقم (03-15)	نتائج تقدير نموذج التكامل المشترك في الأجل القصير بين الإنفاق العام ($DDEP$) وميزان المدفوعات (DBP)	103

قائمة الأشكال البيانية:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحات
الشكل رقم (01-01)	المربع السحري لكالدور	13
الشكل رقم (01-02)	التقسيمات العلمية والإقتصادية للنفقات العامة	27
الشكل رقم (01-02)	آلية عمل أثر المضاعف والمعجل	39
الشكل رقم (02-02)	تأثير زيادة النفقات العامة على المستوي العام للأسعار.	47
الشكل رقم (02-03)	آثار زيادة الإنفاق العام في ظل سعر الصرف الثابت	60
الشكل رقم (02-04)	آثار زيادة الإنفاق في ظل سعر الصرف المرن	61
الشكل رقم (03-01)	تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	75
الشكل رقم (03-02)	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000 -2020)	78
الشكل رقم (03-03)	يوضح تطور معدل النمو في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	80
الشكل رقم (03-04)	تطور معدلات التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2000-2002)	83
الشكل رقم (03-05)	يوضح تطور معدلات التوازن الخارجي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020) بين (DEP,EMP).	85
الشكل رقم (03-06)	يمثل تطور السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة (PIB، BP، INF، EMP ، DEP) خلال الفترة (2000-2020)	88

فهرس المحتويات

كلمة شكر وتقدير

إهداء

المحتويات

قائمة الجداول البيانية

قائمة الأشكال البيانية

مقدمة.....أ

الفصل الأول:

مفاهيم عامة حول الإنفاق العام

تمهيد **9**

المبحث الأول: تحليل الإنفاق العام كجزء من السياسة الإقتصادية **10**

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول السياسة الإقتصادية **10**

المطلب الثاني: أهداف السياسة الاقتصادية حسب مربع كالدور **12**

المطلب الثالث: مضمون السياسة المالية **14**

المبحث الثاني: الإنفاق العام كأداة من أدوات السياسة المالية **17**

المطلب الأول: تطور الإنفاق العام في الفكر الإقتصادي **17**

المطلب الثاني: الإنفاق العام وفق التحليل الإقتصادي الجديد **19**

المبحث الثالث: ماهية الإنفاق العام **22**

المطلب الأول: تعريف الإنفاق العام **22**

المطلب الثاني: أركان الإنفاق العام **23**

المطلب الثالث: تقسيمات النفقات العامة **24**

خلاصة الفصل الأول **32**

الفصل الثاني:

الإنفاق العام كأداة لتجسيد أهداف السياسة الاقتصادي

تمهيد **34**

المبحث الأول: دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق النمو الإقتصادي **35**

المطلب الأول: تعريف النمو الإقتصادي **35**

المطلب الثاني: محددات النمو الإقتصادي **36**

المطلب الثالث: التحليل الكينزي لدور سياسة الانفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي..... ... **38**

المبحث الثاني: دور الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار العام للأسعار **42**

المطلب الأول: تعريف التضخم ومسبباته **42**

المطلب الثاني: العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم **45**

المطلب الثالث: آليات تأثير سياسة الإنفاق العام على المستوى العام للأسعار **48**

المبحث الثالث: الإنفاق العام وتحقيق التشغيل الكامل **50**

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التشغيل والبطالة **50**

المطلب الثاني: التفسير النظري لدور الإنفاق العام في تحقيق التشغيل الكامل **52**

المبحث الرابع: دور سياسة الانفاق العام في تحقيق التوازن الخارجي (ميزان المدفوعات) ... **55**

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات **55**

المطلب الثاني: التفسير النظري لدور سياسة الإنفاق العام في تحقيق التوازن الخارجي **56**

المطلب الثالث: آليات تدخل الدولة عن طريق الإنفاق العام في تحقيق التوازن الخارجي..... .. **61**

خلاصة الفصل الثاني **64**

الفصل الثالث:

دراسة تحليلية قياسية لأثر الإنفاق العام على أهداف السياسة الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

تمهيد **66**

المبحث الأول: مدخل نظري إلى الإقتصاد القياسي **67**

المطلب الأول: ماهية الإقتصاد القياسي **67**

المطلب الثاني: دراسة السلاسل الزمنية. **69**

المطلب الثالث: التكامل المشترك **72**

المبحث الثاني: قراءة وتحليل لمؤشر الإنفاق العام وأهداف السياسة الإقتصادية في الجزائرخلال الفترة (2000-2020) **74**

المطلب الأول: قراءة وتحليل لتطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2000-2020) **74**

المطلب الثاني: قراءة وتحليل لتطور معدلات التضخم والنمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020) **77**

المطلب الثالث: قراءة وتحليل لتطور معدلات التشغيل والتوازن الخارجي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020) **82**

المبحث الثالث: تحليل أثر الإنفاق العام على أهداف السياسة الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020). **87**

المطلب الأول: دراسة الإستقرارية والسببية للسلاسل الزمنية. **87**

المطلب الثاني: تقدير وتقييم النماذج الإقتصادية **93**

المطلب الثالث: تقييم النماذج الإقتصادية **100**

خلاصة الفصل الثالث **105**

خاتمة **108**

قائمة المراجع **113**

مقدمة

مقدمة:

لقد أصبح موضوع الإنفاق العام مقترن بتطور دور الدولة في الإقتصاد وأصبح لا بد من تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية، حيث ارتبط دور الدولة بتطور حجم الإنفاق العام الذي يعتبر من أهم أدوات السياسة المالية والذي يعمل على توجيه النشاط الإقتصادي بغية رسم آثار إيجابية للنهوض بالإقتصاد و تحقيق الرفاهية العامة وذلك من خلال تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية ضمن ما يعرف بالمربع السحري لكالدور والمتمثلة في (تحقيق النمو الإقتصادي، محاربة البطالة، محاربة التضخم، تحقيق التوازن الخارجي)، وهذه الأخيرة تعد خيارا إستراتيجيا لكل دول العالم نامية أو متقدمة على حد السواء، وتعتبر من أهم الآليات الكفيلة للوصول إلى تحقيق الأهداف المسطرة على الدارسين في حقل الإقتصاد أن موضوع تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي الذي عرف عدة جدليات وإكتسب قسطا وافرا من التحليل في الفكر الإقتصادي، والدراسات الإقتصادية الحديثة، غير أن دور الدولة اختلف من نظام إقتصادي إلى آخر، إلا أن جميع هذه الأدوار تندرج ضمن الأشكال الرئيسية للدولة (الدولة الحارسة، الدولة المتدخلة، الدولة المنتجة).

إن الجزائر وكغيرها من دول العالم تبنت نهجا إقتصاديا في بداية الإستقلال من خلال الإعتماد على عدة سياسات تنموية، وحققت الجزائر نقلة نوعية خاصة في معدلات النمو الإقتصادي، إلا أن هذه السياسات باءت بالفشل ولم تستمر وعانى الإقتصاد الجزائري من عدة أزمات خانقة، حيث أن الإصلاحات السابقة التي طبقت في مطلع التسعينات مهدت لدخول الجزائر في مرحلة الألفية الثالثة معتمدة في ذلك على سياسة إنفاقية توسعية ذات التوجه الكينزي، ارتكزت فيها على سياسة التوسع في الإنفاق العام حيث تجسدت هذه السياسة بالخصوص في كل من مخطط الإنعاش الإقتصادي من فترة (2001-2004) والبرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009)، وبرنامج التنمية الخماسي (2010-2014) والذي استهل أشغاله بالبرامج الإستثمارية العمومية ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني والتي تعمل على استكمال منجزات كل من برامج دعم الإنعاش الإقتصادي والبرنامج التكميلي لتستكمل لبرنامج توطيد النمو (2015-2019)، حيث قد يكون لهذه البرامج دافعا قويا للنشاط الإقتصادي ومن ثم رفع معدلات النمو الإقتصادي بالأساس وإنخفاض معدلات البطالة كنتيجة لذلك خاصة وأن الإنفاق العام حسب الفكر الكينزي يعتبر الأداة الأكثر فعالية في حالات الركود الإقتصادي.

ومن خلال ما سبق ذكره يمكن صياغة الإشكالية التالية:

إشكالية الدراسة:

هل تم تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر من خلال إنتهاج سياسة الإنفاق العام خلال الفترة (2000-2020)؟

وتنطوي عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ماهي العلاقة الموجودة بين سياسة الإنفاق العام وأهداف السياسة الإقتصادية في الجزائر؟
- هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق العام وكل من النمو الاقتصادي، التضخم، التشغيل، ميزان المدفوعات؟
- هل هناك علاقة سببية بين الإنفاق العام وأهداف السياسة الإقتصادية؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة عن هذه الإشكالية والأسئلة الفرعية لها تم تبني الفرضيات التالية:

– توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق العام والنمو الإقتصادي حيث أنه كلما زاد حجم الإنفاق العام زاد معدل النمو الإقتصادي في الجزائر.

– للإنفاق العام علاقة طردية مع التضخم ويؤثر عليه إيجابيا في الأجلين الطويل والقصير.

– يؤدي التوسع في الإنفاق العام إلى زيادة حجم التشغيل.

– إن الإختلال في التوازن الخارجي يرجع إلى إنخفاض حجم الإنفاق العام في الجزائر.

– توجد علاقة سببية ذات إتجاهين بين كل من الإنفاق العام وأهداف السياسة الاقتصادية.

مبررات إختيار الموضوع:

يمكن تلخيص مبررات إختيار الموضوع في العناصر التالية:

- أهمية الإنفاق العام ضمن المنظومة الإقتصادية والإجتماعية، مما يتطلب تجسيدها عن طريق قرارات واضحة المعالم وبأسلوب علمي دقيق ومنطقي يراعي الواقع الحقيقي للمجتمع.
- محاولة منا إثراء هذا الموضوع بالدراسة وخاصة تعرض الإقتصاد الجزائري لعدة تحديات داخلية وخارجية خلال السنوات الأخيرة.

أهداف الدراسة و أهميتها:

✓ **أهداف الدراسة:**

تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والمتمثلة في:

- تسليط الضوء على الإنفاق العام وإظهار أهميته.
- إظهار أهمية السياسة الإقتصادية بإعتبار أن أهدافها من أقوى المؤشرات لقياس الأداء الإقتصادي.
- محاولة إيجاد العلاقة بين الإنفاق العام وأهداف السياسة الإقتصادية.

✓ **أهمية الدراسة:**

تتجلى أهمية هذه الدراسة في إبراز دور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية، والوقوف على مدى كفاءة أداء الإقتصاد الجزائري من خلال دراسة أهداف السياسة الاقتصادية وذلك لما لها من أهمية بالغة لأصحاب القرار عند رسم مسار الإقتصاد الجزائري.

حدود الدراسة:

يتحدد إطار هذه الدراسة فيما يلي:

الجانب الموضوعي: يتعلق بمفاهيم الإنفاق العام وأهداف السياسة الإقتصادية الأربعة، وذلك من خلال طرح أهم النظريات الإقتصادية المفسرة لموضوع الدراسة.

الجانب الزماني: أما الجانب الزماني للبحث فهو محدد بالفترة (2000-2020)، وذلك قصد الإلمام بمختلف المراحل والتحولات التي مر بها الإقتصاد الوطني.

الجانب المكاني: لقد تطرقت الدراسة إلى توضيح تأثير الإنفاق العام على أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، كما إستخدمنا في الدراسة القياسية البرنامج القياسيEVIEWS 09 الذي يعتبر من البرامج الحديثة المستعملة في مثل هذه الدراسات، وذلك لتضمنه عدة إختبارات تتعلق بدراسة السلاسل الزمنية المدرجة في هذه الدراسة من خلال إختبار السببية لـ Engle Granger إضافة إلى إختبار ADF المتعلق بدراسة إستقرارية السلاسل الزمنية وذلك من أجل توضيح إتجاه العلاقة بين الإنفاق العام وباقي المتغيرات الأخرى والمتمثلة في معدل النمو الاقتصادي، معدل التشغيل، حجم التضخم، رصيد ميزان المدفوعات.

منهج الدراسة:

لمعالجة هذا الموضوع تم الإعتماد على المنهج التاريخي لعرض مختلف الأفكار والآراء المطروحة لعرض مختلف الأفكار والآراء الإقتصادية فيما يتعلق بالإنفاق العام، وكذا المنهج الوصفي فيما يتعلق بالجانب النظري لمصطلحات الدراسة، أما في الجانب التطبيقي فسيتم الإعتماد على أسلوب وطريقة التحليل القياسي بغية قياس أثر سياسة الإنفاق العام على أهداف السياسة الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2020) بإستخدام طريقة التكامل المشترك بالإعتماد على برنامج EVIEWS 09، واستخلاص النتائج من أجل مقارنتها مع النظريات المعتمدة في الدراسة.

صعوبات الدراسة:

لا يخلو أي بحث من مواجهة عراقيل وصعوبات أثناء إنجازه ومن الصعوبات التي واجهتنا:

صعوبة الحصول على الإحصائيات والبيانات ذات العلاقة بالبحث والتي اختلفت من مصدر لأخر بسبب إستخدام طرق متنوعة للتوصل إلى حساب المؤشرات المختلفة، الأمر الذي يقلل من جودة المعلومات عند قياس وتحليل فعالية الإنفاق العام على متغيرات الدراسة في الجزائر.

الدراسات السابقة:

1- **دراسة وليد عبد الحميد عايب (2010)**: حول الأثار الإقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق العام " دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية "، مكتبة الحسين العصرية، بيروت، لبنان، 2010، من بين ما استنتجه الباحث أن تسطير الدولة للبرامج التنموية في بداية الألفية الثالثة وإعتمادها على سياسة إنفاقية توسعية، ساهم في رفع معدلات النمو وتخفيض معدلات البطالة مع ارتفاع في معدلات التضخم، كما أثبتت الدراسة القيمة المتدنية لمضاعف الإنفاق العام والتي حددها الباحث ب 0.370 وبالتالي فإن السياسة المالية الكينزية لا تنطبق على واقع الإقتصاد الجزائري وذلك بسبب عدم توفر آليات السوق بالإضافة إلى ضعف مرونة الهيكل الإنتاجي وعدم هيكلة ووجود تسربات كبيرة في الدخل.

2- **دراسة بودخدخ كريم (2001-2009)**: حول أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2009)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة دالي إبراهيم الجزائر، إستهدفت الدراسة بتفصيل الجوانب النظرية لتأثير الإنفاق الحكومي على النمو الإقتصادي وطبيعة التأثير في حالة الجزائر في إطار برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2001-2004) والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) وأثرهما على النمو الاقتصادي، حيث

توصل الباحث إلى العديد من النتائج، إذ أدى البرنامجين إلى زيادة الطلب الكلي، بالرغم من مساهمتها في عودة الإنتعاش للنمو الإقتصادي في الجزائر، إلا أن مساهمتها في النمو كانت محدودة مقارنة بما أنفق من موارد وأن هذا النمو إقتصر على قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات.

3- **دراسة بن عزة محمد (2014)**: حول ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الإنضباط بالأهداف "دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية في الجزائر" أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبوبكر بلقايد –الجزائر–، إستهدفت الدراسة تحليل وقياس دور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1970–2013)، بإستخدام نموذج الإنحدار الخطي الذاتي VAR، توصلت الدراسة إلى حدوث صدمة في الإنفاق العام ب 1% خلال السنة الأولى سيكون لها أثر معنوي إيجابي يقدر بـ 0,005801% . وهذا ما يؤكد أن تأثير الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي النمو الاقتصادي إيجابي لكن ضئيل، وبالتالي لا يتحقق مضاعف الإنفاق العام في الأجل القصير، ومن جهة أخرى فإن حدوث صدمة تقدر بـ 1% في الإنفاق العام يكون لها أثر معنوي على التضخم يقدر بـ 1,257814% في السنة الأولى، إلا أن هذه الصدمة ذات تأثير سالب على الميزان التجاري الجزائري.

أما دراستنا: فهي تهدف إلى إبراز الأثر الكمي بين الإنفاق العام وأهداف السياسة الإقتصادية (تحقيق النمو الإقتصادي، تحقيق التشغيل الكامل، محاربة التضخم، تحقيق التوازن الخارجي) وذلك من أجل التوصل إلى مجموعة من النتائج والتي يمكن مقارنتها مع ما جاءت به النظريات المعتمدة في الدراسة وذلك باستعمال إختبار التكامل المشترك على واقع الإقتصاد الجزائري خلال فترة (2000 – 2020) إلى أنه كلما زاد الإنفاق العام بـ 12192,72 مليون دج فإن النمو الإقتصادي يرتفع بـ 1522654 مئة ألف دج، أما بالنسبة للتضخم فتوصلنا إلى أن الزيادة في الإنفاق بـ 0,433405 مليون دج يقابله إنخفاض في التضخم بـ 46,62405%، أما بالنسبة لتشغيل فإن الزيادة في الإنفاق بواحد مليون دج يقابله ارتفاع في التشغيل بـ 10,64 ألف عامل، أما ميزان المدفوعات فإنه يرتفع بـ مئة ألف دج مقابل زيادة في الإنفاق العام تقدر بـ 232,92387 مليون دج، وأن هذا ما يتوافق مع النظرية الكينزية ما عدا مؤشر التضخم وذلك بسبب أن الزيادة في المعروض النقدي من خلال الإنفاق العام لا تساهم في الرفع من الإنتاجية وبالتالي عدم التكافئ بين العرض والطلب الذي يؤدي بدوره إلى إنجذاب الأسعار إلى الأعلى.

محتويات الدراسة:

لتحليل إشكالية البحث وتأكيد أو نفي صحة الفرضيات المتبناة تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول وسبقت ذلك مقدمة تتضمن شرحا مفصلا لمراحل البحث والدراسات السابقة في هذا المجال وفي النهاية خاتمة عامة تضمنت نتائج الدراسة واقتراح بعض التوصيات.

ففي الفصل الأول: سنتناول فيه بالدراسة والتحليل مفاهيم عامة حول الإنفاق العام وذلك من خلال تطرقنا في المبحث الأول إلى تحليل الإنفاق العام كجزء من السياسة الاقتصادية وذلك من خلال طرحنا لمختلف المفاهيم المتعلقة بالسياسة الإقتصادية والسياسة المالية، أما في المبحث الثاني سنحاول طرح تطور الإنفاق العام من خلال مختلف الأفكار الاقتصادية (الفكر الكلاسيكي، الفكر النيوكلاسيكي، الفكر الكينزي، والتحليل الإقتصادي الجديد)، أما بالنسبة للمبحث الثالث فسنخصصه للإنفاق العام وأهم المفاهيم والتعريفات الخاصة به.

أما في الفصل الثاني: سنتطرق إلى الإنفاق العام كأداة لتجسيد أهداف السياسة الإقتصادية وذلك من خلال تبيان دور الإنفاق العام والأثار التي يحدثها على أهداف السياسة الاقتصادية والتي غايتها الرفاهية العامة وهي متعددة، وقد جمعها الإقتصادي Nicholas kaldor في أربعة أهداف نهائية ضمن ما يعرف بالمربع السحري لـ kaldor والتي تتمثل في (تحقيق النمو الإقتصادي، تحقيق التشغيل الكامل، تحقيق الإستقرار في المستوى العام للأسعار، تحقيق التوازن الخارجي) ولذلك سوف نستعرض دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق النمو الإقتصادي كمبحث أول، أما المبحث الثاني فسنخصصه لدور الإنفاق العام في تحقيق الإستقرار العام للأسعار وذلك بمحاولة إظهار آليات تأثير سياسة الإنفاق العام على التضخم، أما في المبحث الثالث فسنركز على أثر الإنفاق العام وهو التشغيل الكامل وذلك بشرح مختلف المفاهيم المتعلقة بالتشغيل والبطالة وكذا التفسير النظري لدور الإنفاق العام في تحقيق التشغيل الكامل لننتقل في الأخير إلى المبحث الرابع والذي يتضمن دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق التوازن الخارجي باعتباره يعطي الصورة الحقيقية لميزان المدفوعات بالإعتماد على نموذج Mundell fleming من أجل التفسير النظري لدور سياسة الإنفاق العام في تحقيق التوازن الخارجي كما نركز على أهم آليات تدخل الدولة عن طريق الإنفاق العام لتحقيق التوازن الخارجي.

أما بالنسبة للفصل الثالث سنتناول فيه دراسة تحليلية وقياسية لأثر الإنفاق العام على أهداف السياسة الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)، ففي المبحث الأول سنحاول فيه عرض منهجية الدراسة وذلك من خلال الطرح النظري للإقتصاد القياسي، أما في المبحث الثاني فسنقوم بقراءة

وتحليل لتطور مؤشر الإنفاق العام وأهداف السياسة الإقتصادية في الجزائر خلال نفس الفترة، وذلك بالقيام بدراسة تحليلية لأثر الإنفاق العام على كل متغير على حدى أما المبحث الثالث فسنخصصه لتحليل أثر الإنفاق العام على أهداف السياسة الإقتصادية والذي شمل اختبار العلاقة الموجودة بين الإنفاق العام وأهداف السياسة الإقتصادية اعتمادا على نموذج التكامل المشترك وفق طريقة Derbin watson في الأجل الطويل والأجل القصير وأخيرا سنقوم بتقييم النماذج الإقتصادية والتأكد من صلاحيتها.

الفصل الأول

مفاهيم عامة حول الإنفاق العام

تمهيد:

لقد إقترن الإنفاق العام بتطور دور الدولة في الإقتصاد، فبالنسبة إلى الفكر الإقتصادي الكلاسيكي في ظل النظام الإقتصادي الحر والدولة الحارسة الذي تمتعت خلاله بدور ضيق إقتصر على أداء خدمات العدالة والأمن والدفاع، وبالتالي كان إستعمال الإنفاق العام محصورا في هذه الوظائف الثلاثة فقط، وبالإنتقال إلى الفكر الكينزي الذي منح مساحة واسعة لتدخل الدولة في النشاط الإقتصادي ومن ثم ظهرت فعالية الإنفاق العام كأداة جد مهمة من أدوات السياسة المالية، بالإضافة إلى الفكر الإقتصادي الحديث والذي جاء هو الآخر بتحاليل جديدة حول تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي وخلال مراحل التطور هذه كان الإنفاق العام ينتقل بين الحيادية و التأثير في النشاط الإقتصادي تبعا لتطور دور الدولة و الوظائف المنوطة بها، حيث تحدد مفهومه وحجمه وزاد تطوره مع زيادة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي من جهة وزيادة أهمية السياسة المالية وفعاليتها كسياسة إقتصادية من جهة أخرى.

ولتبسيط الدور الذي يلعبه الإنفاق العام في الإقتصاد الوطني من خلال تأثيره المتواصل في النشاط الإقتصادي سوف نتطرق إلى طرح تطور الإنفاق العام ضمن الفكر الإقتصادي وكذلك أهم المفاهيم والمبادئ الأساسية المتعلقة بالإنفاق العام من تعاريف وأركان وتقسيمات مع توضيح بعض المفاهيم المتعلقة بالسياسة الإقتصادية والسياسة المالية بإعتبار الإنفاق العام أداة من أدوات السياسة المالية.

ولهذا الغرض قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: تحليل الإنفاق العام كجزء من السياسة الإقتصادية.

المبحث الثاني: الإنفاق العام كأداة من أدوات السياسة المالية.

المبحث الثالث: ماهية الإنفاق العام.

المبحث الأول: تحليل الإنفاق العام كجزء من السياسة الإقتصادية

لقد إزدادت أهمية الإنفاق العام نتيجة التطور الذي حصل في دور الدولة وزيادة تدخلها في الحياة الإقتصادية، بإعتبارها أداة من أدوات السياسة المالية التي تقع ضمن السياسة الإقتصادية والتي تسعى الدولة من خلالها إلى توجيه النشاط الاقتصادي في الإتجاه المرغوب.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول السياسة الإقتصادية

تلعب السياسة الإقتصادية دورا كبيرا في الحياة الإقتصادية، كونها إحدى المتغيرات الإقتصادية المهمة والأداة الضرورية التي تستعملها الدولة في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها.

أولا/ مفهوم السياسة الإقتصادية

لقد تعددت مفاهيم السياسة الإقتصادية إلا أن جميعها يصب في نفس المعنى

- حيث تعرف على أنها: "مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة وتحكم قراراتها نحو تحقيق الأهداف الإقتصادية للإقتصاد القومي خلال فترة زمنية معينة" [1].
- كما تعرف على أنها: "مجموعة الإجراءات الحكومية التي تحدد معالم البيئة الإقتصادية التي تعمل في ظلها الوحدات الإقتصادية"[2].
- كما يعرفها Xavier greffe على أنها: "مجموعة القرارات التي تتخذها السلطات العمومية بهدف توجيه النشاط في الإتجاه المرغوب فيه".[3]
- ويضاف إلى ذلك أن السياسة الإقتصادية لدولة ما يمكن تعريفها على أنها "مجموعة من الأهداف والأدوات الإقتصادية والعلاقات المتبادلة بينها ".[4]

ثانيا/ مضمون السياسة الإقتصادية

تتضمن السياسة الإقتصادية ما يلي:

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الإقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2003، ص14.

[2] وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الإقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي**، مكتبة حسن العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، 2010، ص73.

[3] عبد المجيد قدي، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ب ط، 2003، ص24.

[4] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي (تحليل كلي)**، مرجع سبق ذكره، ص 14.

1- تحديد الأهداف: التي تسعى السلطات إلى تحقيقها وهي: النمو الإقتصادي، التشغيل الكامل، إستقرار الأسعار، توازن ميزان المدفوعات.

2- وضع تدرج بين الأهداف: ذلك أن بعض الأهداف تكون غير منسجمة مع بعضها البعض، فخفض معدل الربح يمكن أن يساعد في التقليل من الفوارق، ولكنه يمكن أن يؤدي إلى إحداث أزمة في نظام يكون فيه الربح هو أساس الإستثمار، بما يؤدي إلى عرقلة نمو المداخيل والتشغيل.

3- تحليل الإرتباط بين الأهداف: حيث أنه عند وضع التدرج بين الأهداف، لابد من وضع نموذج إقتصادي يوضح العلاقات بين المتغيرات الإقتصادية مثل رفع معدل الربح بكبح الكتلة الأجرية، مع الأخذ بعين الإعتبار أن ذلك يمكن أن يؤثر على الإستثمار لأن ضعف الطلب لا يشجع على زيادة القدرات الإنتاجية.[1]

4- إختيار الوسائل: حيث ترتب الوسيلة المختارة بالغايات المجسدة في الأهداف وتتكون هذه الوسائل من فروع السياسة الإقتصادية والتي من أهمها السياسة المالية والسياسة النقدية.

ثالثا/ أدوات السياسة الإقتصادية

تشير أدوات السياسة الإقتصادية إلى تلك الوسائل والطرق والأساليب القابلة للمرونة والتي تحقق الأهداف المطلوبة ويمكن تقسيم الأدوات المتاحة للتحكم في النظام الاقتصادي إلى: أدوات السياسة المالية، أدوات السياسة النقدية.

ويلاحظ أن المعنى الواسع للسياسة الإقتصادية يجمع كل القواعد التي تحكم السلطات العامة وهي بصدد التدخل في الحياة الإقتصادية، في حين أن المعنى الضيق يتضمن السياسة المالية والسياسة النقدية والتي تقوم بالرقابة المباشرة للمتغيرات الأساسية للإقتصاد الوطني[2].

1- السياسة المالية والسياسة النقدية:

من حيث تأثير كل من السياسة المالية والسياسة النقدية على الاقتصاد نجد أكثر من جهة، فيرى النقديون أن السياسة النقدية هي أكثر فعالية في توجيه الاقتصاد عن السياسة المالية سواء في المدى القصير أو الطويل وتراهم يهمشون السياسة المالية فحسب اعتقادهم أن نمو المعروض النقدي بنسب محسوبة شرط ضروري وكافي من أجل نمو الدخل، في حين أن الكينزيون يعظمون دور السياسة المالية في التأثير على النشاط

[1] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)**، مرجع سبق ذكره، ص30.

[2] وليد عبد الحميد عايب، **الأثار الإقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي**، مرجع سبق ذكره، ص73- ص76.

الاقتصادي وأنها لا تقل أهمية عن السياسة النقدية في ذلك، ومهما يكن من اختلاف في وجهة نظر الإقتصاديين فإن التنسيق بين السياستين يعتبر أمرا ضروريا، وأن لكل منها تأثيرات مشتركة على النشاط الاقتصادي، وتهدفان إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي للناتج و الأسعار والعمالة وميزان المدفوعات. ولكن يجب التنويه على أن المقصود بالتنسيق هنا ليس بالضرورة أن يكون كل من السياسة المالية والنقدية متلازمتين توسعا وإنكماشا، فقد تتضمن السياسة العامة سياسة مالية توسعية مثلا وسياسة نقدية إنكماشية أو العكس[1].

2- السياسة التجارية:

تعرف السياسة التجارية على أنها: "مجموعة من القواعد والأساليب والأدوات والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم العائد من التعامل مع باقي دول العالم وفي إطار تحقيق هدف التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الإقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة".[2]

وحتى تستطيع السياسة التجارية تحقيق أهدافها لا بد من الإعتماد على مجموعة من الأدوات تتمثل في الرقابة على الصرف، إتفاقيات التجارة والدفع، الإعانات، ترخيص الإستراد، الرسوم الجمركية...إلخ.[3]

المطلب الثاني: أهداف السياسة الإقتصادية

لقد إتفق معظم الإقتصاديين على وضع أربع أهداف للسياسة الإقتصادية تعرف بالمربع السحري لكالدور، تكاد تكون هذه الأهداف مشتركة بين جميع الدول.

---

[1] محمد سلمان سلامة، **الإدارة المالية العامة**، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2015، ص221.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي (تحليل كلي)**، مرجع سبق ذكره، ص124.

[3] درواسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي، حالة الجزائر 1990– 2004**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد كمي، جامعة الجزائر، منشورة، 2005، ص47.

الشكل رقم (01-01): يمثل المربع السحري لكالدور

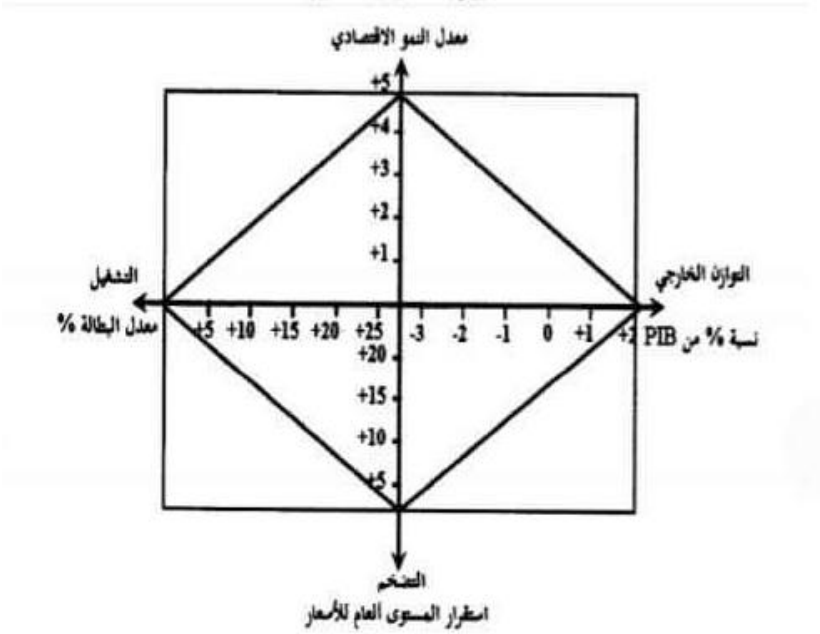

المصدر: راتول محمد، وآخرون، **تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال فترة (2000 – 2010)**، الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية، المجلد 21، العدد 22، الجزائر،2013، ص92.

أولا/ البحث عن النمو الاقتصادي: حسب "كالدور" يجب أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي بنسبة (6%) وهو الهدف الأكثر عمومية، حيث يتعلق بارتفاع مستمر للإنتاج، المداخيل، ثروة الأمة، وعادة ما يتم إعتماد زيادة الناتج المحلي الخام كأداة لقياس النمو الاقتصادي.[1]

ثانيا/ البحث عن التشغيل الكامل: يطلق عليه أيضا العمالة الكاملة وحسب كالدور يجب أن يبلغ معدل البطالة نسبة صفر بالمئة (0%)، حيث يعني زيادة حجم العمالة وتحقيق أقصى مستوى من التوظيف والعمل على تحقيق أدنى مستوى من البطالة، كما أن مفهوم التشغيل الكامل يشير إلى إستغلال كامل الطاقات الإنتاجية في المجتمع.[2]

ثالثا/ محاربة التضخم: أي التحكم في معدل التضخم الذي يعبر عن الإرتفاع المستمر والمتزايد في المستوى العام للأسعار، وحسب كالدور يجب أن يكون معدل التضخم بنسبة صفر بالمئة (0%) وهو ما يتفق مع

[1] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)**، مرجع سبق ذكره، ص34.

[2] محمد صلاح، **أهداف السياسة الإقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور (دراسة تحليلية تقييمية للبرامج التنموية مع الإشارة للبرنامج الخماسي 2010/2014**، مجلة كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارة، المجلد 2016، العدد 16، الجزائر،2016، ص267.

رأي الاقتصادي "Fridman"[1] حيث أن عدم التحكم في التضخم يؤدي إلى تشويه المؤشرات الإقتصادية المعتمدة لإتخاذ القرارات الإقتصادية.

رابعا/ تحقيق التوازن الخارجي: حسب كالدور فمن الأفضل أن يكون ميزان المدفوعات في حالة فائض في حدود (2%) ويعبر عنه بالإستيراد والتصدير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم فإن السياسة الإقتصادية للدولة لا يكفيها فقط تحقيق معدلات نمو موجبة وإنخفاض في معدل البطالة مع إستقرار في المستوى العام للأسعار بل يجب كذلك تحقيق التوازن الخارجي نظرا لما يمثله من عامل مكمل ليشكل صورة توازن للإقتصاد ككل. [2]

المطلب الثالث: مضمون السياسة المالية

إقترن مفهوم السياسة المالية بمبدأ حرية الدولة في رسم سياستها المالية وفق الأهداف التي تسطرها والتي تسعى للوصول إليها، إلا أن هذا المفهوم تعدد وإختلف نظرا لكون السياسة المالية مرآة عاكسة لدور الدولة وتدخلها، وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى تعريف السياسة المالية وأهم أدواتها بالشكل التالي:

أولا/ تعريف السياسة المالية

- يقصد بالسياسة المالية على أنها: الطريقة التي تنتهجها الدولة لإستخدام الأدوات المالية الإيرادات العامة والنفقات العامة والموازنة العامة لمواجهة وعلاج المشاكل الإقتصادية المختلفة، ولتحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، في ضوء الفلسفة الإقتصادية والسياسة التي تتبناها الدولة.[3]
- كما عرفها الاقتصادي (Bach) على أنها: "أداة لإستخدام كل من الإنفاق الحكومي، الضرائب إضافة إلى القروض لغرض التأثير على الطلب الكلي، وذلك حسب الظروف الإقتصادية للبلد، فضلا عن دورها في تحقيق النمو الاقتصادي والتقليل من البطالة وتحقيق العدالة من خلال إعادة توزيع الدخل" حيث ركز Bach في تعريفه على هدف النمو الإقتصادي والتقليص من حجم البطالة بدون التعرض للمتغيرات الإقتصادية الأخرى ودورها في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

---

[1] رمضان السيد أحمد معن، وفاء بسيوني السيد شحاته، **دور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية، (المربع السحري لكالدور) دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري**، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، المجلد 6، العدد التاسع، مصر، جانفي 2020، ص174.

[2] بودخدخ كريم، **إتجاه السياسة الإقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض دراسة حالة الجزائر 2001–2014**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، منشورة، 2014-2015، ص27.

[3] محمد مروان السمان وآخرون، **مبادئ التحليل الإقتصادي (الجزئي والكلي)**، دار الثقافة، عمان، الطبعة الخامسة، 2011، ص ص309- 310.

• وعرفها أخرون على أنها: دراسة تحليلية للنشاط المالي في القطاع العام وما يتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف القطاعات الإقتصادية في البلد، متضمنة تكييفا لحجم الإنفاق ومصادر الإيرادات العامة بغية تحقيق أهداف معينة كالنهوض بالإقتصاد الوطني والتقريب بين طلبات المجتمع[1].

من خلال التعريفات السابقة نستطيع القول أن السياسة المالية هي أسلوب أو برنامج عمل مالي تتبعها الدولة عن طريق إستخدام الإيرادات والنفقات العامة وكذا القروض العامة، وذلك لتحقيق أهداف السياسة الإقتصادية من خلال النهوض بالإقتصاد وتحريك عجلة التنمية وتحقيق الإستقرار الإقتصادي وكذا العدالة الاجتماعية.

ثانيا/ أدوات السياسة المالية

تتكون السياسة المالية من ثلاث أدوات أساسية حيث تمثل هذه الأخيرة أساليب تدخل الدولة في المجال الاقتصادي بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتجنب الأزمات والمتمثلة فيما يلي:

1- الإنفاق العام: يعرف الإنفاق العام على أنه: عبارة عن مجموعة المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة بهدف إشباع الحاجات العامة للمجتمع الذي تضمه الدولة[2].

2- الإيرادات العامة: هي الأموال التي تحصل عليها الدولة من مختلف المصادر كالرسوم والضرائب وعائدات أملاك الدولة والقروض العامة وغيرها.

2-1 الرسوم: تعرف على أنها مبالغ يتم الحصول عليها من بعض الأفراد مقابل خدمة أو خدمات نوعية من نوع خاص تؤديها لهم أو مزايا تمنحها لهم، لها عدة أنواع: رسوم قضائية، رسوم جامعية، رسوم جمركية...إلخ[3]

2-2 الضرائب: تعرف على أنها مبلغ من المال تقتطعه السلطة العامة من الأفراد جبرا وبصفة نهائية دون مقابل وذلك لتحقيق أهداف المجتمع[4].

---

[1] نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، **السياسة الإقتصادية**، دار اليازوري العلمية، الأردن، الطبعة الثانية، 2015، ص ص45-46.

[2] محمد ولد محمد الزين، **دور السياسة النقدية والمالية في معالجة التضخم دراسة حالة موريتانيا (2006-2009)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر 03، منشورة، 2011-2012، ص59.

[3] محمد سلمان سلامة، **الإدارة المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص102.

[4] محمد مروان السمان وآخرون، **مبادئ التحليل الاقتصادي (الجزئي والكلي)**، مرجع سبق ذكره، ص89.

2-3 القروض: هي مبالغ نقدية تقترضها الدولة أو الهيئات العامة من المؤسسات الخاصة أو الهيئات العامة سواءا كانت وطنية أو أجنبية أو مؤسسات دولية مع الإلتزام برد المبالغ المقترضة وفوائدها طبقا لشروط القرض.

3- الموازنة العامة: هي تقدير مفصل ومعتمد للنفقات العامة والإيرادات العامة، عن فترة مالية مستقبلة، غالبا ما تكون سنة، أي أنها مجموعة البيانات التفصيلية يوضح تقديرات إيرادات الدولة ومصروفاتها، معبرا عن ذلك في صورة وحدات نقدية تعكس في مضمونها خطة الدولة لسنة مالية مقبلة، وهذا البيان يتم الإعتماد عليه من قبل السلطة التشريعية للدولة[1].

[1] محمد سلمان سلامة، **الإدارة المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص123- ص133.

المبحث الثاني: الإنفاق العام كأداة من أدوات السياسة المالية

يعتبر الإنفاق العام أداة أساسية يتم استخدامها في إطار المالية العامة والسياسة المالية في سبيل تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية، لأنه يعنى بالنشاط الإقتصادي والإجتماعي على حد السواء فهو يعكس مدى تأثير وفعالية الدولة فيه.

المطلب الأول: تطور الإنفاق العام في الفكر الإقتصادي

قد تزامن تطور الإنفاق العام في الفكر الإقتصادي مع تطور مسار الدولة من دولة حارسة بنظام كلاسيكي إلى دولة متدخلة بنظام كينزي ومن ثم إلى دولة منتجة عبر عدة مراحل وأحداث تجلت على النحو التالي:

أولا/ الإنفاق العام في الفكر الكلاسيكي والنيوكلاسيكي

1- الإنفاق العام في الفكر الكلاسيكي:

تميز الفكر الكلاسيكي بمبدأ عدم تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية إلا في حيز ضيق، حيث تمثلت مهام هذه الأخيرة في المهام التقليدية المعتادة عليها حصرت في توفير الأمن الداخلي والخارجي والعدل والتكفل بالأعمال العامة، أما عن الحياة الإقتصادية لم يعط الكلاسيك أي أهمية لدراسة إمكانية تدخل الدولة في مختلف القطاعات الإقتصادية.[1]

حيث دعى أهم مفكري هذه المدرسة ومن بينهم آدم سميث صاحب كتاب "ثروة الأمم" سنة 1776 بعدم تدخل الدولة والإعتماد على ألية السوق الحر أو ما يطلق عليها بـ "اليد الخفية" في إعادة التوازن أي مفادها أن الأفراد وفي سعيهم لتحقيق مصالحهم تتحقق المصالح العامة بطريقة غير مباشرة، حيث تنظم بشكل عفوي من خلال جو تنافسي يعمل على تحقيق التوازن بين العرض والطلب، ورأت بأن الإنفاق العام غير منتج في خلق ثروة أي أنه لا يخلق الطلب الفعال وأنه لا يزيد من النمو الإقتصادي حيث جاء " David Ricardo" ليأكد على ما طرحه أدم سميث أن الإنفاق العام يعيق النشاط الإقتصادي ويحرفه عن وجهته الطبيعية ويعيق توسع السوق.

حيث ظهر عند الكلاسيك عبارة "دعه يعمل دعه يمر" معبرين أن الحرية وحدها كفيلة بحل المشكلات الإقتصادية وإعادة التوازن وتحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتاج القومي طبقا لرغبات المستهلكين وأن الدولة لا

[1] عبد الكريم صادق بركات، **علم المالية العامة**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، ب ط، 1981، ص177.

تتدخل إلا لحماية الطبقات ضعيفة الدخل أو حتى إعانة العمال على القضاء على البطالة فهذا التدخل يسمى بإعاقة الجهاز التلقائي.

وعليه ومما سبق ذكره سمي المذهب الكلاسيكي بالمذهب الحر أو المذهب الفردي وذلك لأنه ينادي بترك النشاط الاقتصادي بعيدا عن تدخل الدولة من خلال إنفاقها العام ومنح الحرية التامة للأفراد في نشاطهم.[1]

2- الإنفاق العام في الفكر النيوكلاسيكي

جاءت المدرسة النيوكلاسيكية لإحياء الفكر الكلاسيكي والإمداد فيه حيث نادوا بإبعاد الدولة عن الحياة الإقتصادية واكتفاءها بالوظائف التي وضعها الكلاسيكيون والتكفل بالإنفاق لتغطية المهام التقليدية حيث يرى ساي" أن كل نفقة تزيد عن مستواها تشكل إسرافا أو تبذيرا" لذلك وجب التحديد الدقيق للنفقة لأن كل نفقة في غير محلها تعتبر حملا إضافيا سواءا على الدولة أو على الأفراد من خلال إسهاماتهم في الإيرادات عن طريق الإقتطاعات والضرائب.[2]

ثانيا/ الإنفاق العام في الفكر الكينزي

قد ظهرت المدرسة الكينزية نتيجة لأزمة الكساد الكبير خلال فترة "1929-1933" حيث عبرت هذه الأزمة عن فشل النظرية الكلاسيكية أو ما يعرف بالسوق الحر وعقمه، وكذا المبدأ القائم على أن التوازن الاقتصادي ظاهرة حتمية وتلقائية بعيدا عن تدخل الدولة، ليظهر الفكر الكينزي إتجاها مغايرا تماما إذا أوجب تدخل الدولة عن طريق نفقاتها العامة ويعتبر أمرا ضروريا لتصحيح تلك النفقات ومن ثم التوازن الاقتصادي والإجتماعي[3].

ظهرت أفكار كينز "1883-1946" من خلال كتابه الشهير "النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود "الذي صدر سنة 1936 حيث يرى كينز أن علاج أزمة الكساد العالمي يتم من خلال أدوات السياسة المالية وخاصة منها النفقات العامة التي تساهم في زيادة الطلب الكلي الفعال "كل عرض يخلق الطلب المكافئ له "والذي يتمثل في تلك المبالغ المتوقع إنفاقها سواءا كان ذلك من أجل إقتناء أغراض إستهلاكية أو إستثمارية، أو بصفة مختصرة مجموع الإستهلاك والإستثمار، وذلك من أجل زيادة الإنتاج والعمالة ومستوى الدخل القومي وكذا القضاء على البطالة و إمكانية تمويل النفقات الإنتاجية من الأموال

---

[1] مدحت القريشي، **تطور الفكر الإقتصادي**، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الثانية،2007، ص133.

[2] رياض الشيخ، **المالية العامة في الرأسمالية والإشتراكية**، دار النهضة العربية، مصر، ب ط، 1956، ص108.

[3] أحمد زهير وخالد خطيب، **المالية العامة**، دار الزهران، الأردن، ب ط، 1997، ص ص40 -41.

المكتنزة لدى الخواص بدلا من تركها عاطلة أي تحويل الأموال عن طريق الضرائب من القطاع الخاص إلى القطاع العام وذلك بزيادة الإنفاق الجاري من أجل توليد دخول تمتص السلع الفائضة وبالتالي تحريك العجلة الإقتصادية .[1]

المطلب الثاني: الإنفاق العام وفق التحليل الإقتصادي الجديد

شغل مفهوم الإنفاق العام وسياسته ومدى تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية العديد من المفكرين الإقتصاديين في أواخر الستينات، وتجلت أهم ثلاث مذاهب في تلك الفترة كالتالي:

- **النقديون**
- **المدرسة الكلاسيكية الجديدة**
- **الفكر الكينزي الجديد(النيوكينزيون)**

أولا/ النقديون: ظهرت العديد من الإنتقادات للنظرية الكينزية في أواخر الستينات وخلال السبعينات وذلك بسبب إرتفاع معدلات البطالة والتضخم معا، حيث ظهر ركود للنشاط الإقتصادي والتضخم مما أدى إلى ظهور مصطلح جديد عرف بالركود التضخمي[2]، التي لم تستطع النظرية الكينزية معالجته وعندها ظهر التحدي الكبير من المدرسة النقدية (أو مدرسة شيكاغو).

حيث طور الإقتصادي الأمريكي المشهور "Fridman " النظرية النقدية ولم تلق أفكاره رواجا إلى بعد ضعف أداء الإقتصاد الكلي للولايات المتحدة الأمريكية مما خلق بيئة مناسبة لتقبل الأفكار الجديدة والتخلي عن الإقتصاد الكينزي نتيجة لقوة الحجج التي جاءت بها هذه المدرسة.

حيث نشر Fridman في عام 1957 كتابه (نظرية دالة الاستهلاك) ذكر فيها أن دالة الاستهلاك الكينزية مبسطة جدا، وذكر أن الاستهلاك العائلي يتحدد من خلال الدخل الدائم وليس الدخل الجاري.

وفي كتابه "التاريخ النقدي للولايات المتحدة الأمريكية " الذي كتبه مع "Anna Shwartz" أكد أن السياسة النقدية هي أفضل سبيل لتحقيق التوظيف الكامل وضمان معدل نمو إقتصادي مع ضمان استقرار الأسعار.

---

[1] عمر صخري، **التحليل الإقتصاد الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الخامسة، 2005، ص63.

[2] **الركود التضخمي**: هي حالة نمو اقتصادي ضعيف وبطالة عالية، يرافقه تضخم.

كما أنه أعطى تفسيرا لمشكل التضخم لأنه يعتبره ظاهرة نقدية (أطروحة فريدمان للتضخم)[1]، فالتضخم هو نتيجة للنمو المستمر للكتلة النقدية بشكل غير متناسب مع ارتفاع الإنتاج، كما نادى بسياسات التحكم في النظام الاقتصادي من خلال التحكم في عرض النقود و أن نجاح السياسة المالية يتوقف على تمويلها بخلق النقود و أن زيادة عرض النقد سوف يؤدي إلى ارتفاع الأسعار و بتالي يزداد الطلب على النقود لأن المجتمع يرغب في الاحتفاظ بكميات أكبر من النقود لشراء السلع التي ارتفع سعرها، وفي النهاية يتحقق التوازن بين الكميات المطلوبة و الكميات المعروضة من النقود، و لكن عند مستويات أعلى من الأسعار[2].

إذ يعتقدون أن الإنفاق حين يتزامن مع حالة من الازدهار الاقتصادي فإنه يؤدي إلى التضخم وبالتالي هنا يتطلب إتباع سياسة إنفاقيه إنكماشية، وأن تحويل الموارد الخاصة إلى العامة عن طريق الضرائب لا أساس لها من الصحة، وبرهنوا ذلك بكفاءة القطاع الخاص في تسيير تلك الموارد بدلا من تبذيرها عن طريق الدولة في شكل نفقات غير منتجة[3].

ثانيا/ المدرسة الكلاسيكية الجديدة: جاءت هذه النظرية خلال السبعينات وهي بمثابة إستجابة للمشكلات المتعلقة بمواجهة أهداف السياسة الإقتصادية وهي امتداد للمدرسة الكلاسيكية وقد بنت أسسها على أفكار فريدمان والنقديون في موقفهم من تدخل الدولة واعتبرتها سبب للأزمة.

لها نظرة أكثر جزئية للإقتصاد وهو ما ظهر في أعمال "Johan F.Muth" سنة 1961 في نظرية التوقعات الرشيدة " Theory of Rational Expectations"التي جاءت بصياغة النماذج الاقتصادية الكلية ومن المفكرين الذين ساهموا في تطوير هذه النظرية (Robert Barro)من جامعة شيكاغو، إلى جانب آخرين ساهموا في تطوير أفكار هذه المدرسة منهم (thomas) و(Neil Wallace) و(Robert Barro) وغيرهم.

ففي إطار نظرية التوقعات الرشيدة إعتبر الكلاسيكيون الجدد أن النفقات العمومية مرتبطة بسياسة إصلاحية إلى حين تعديلها مستقبلا برفع الإقتطاعات الضريبية، وعليه يقوم الإقتصاديون بادخار جزء من فائض الدخل لمواجهة الأعباء مستقبلا.

---

[1]Farid .M, **Inflation et système monétaire**, Calmman Levely, Paris,1969, P89.

[2]مدحت القريشي، "**تطور الفكر الإقتصادي**"، مرجع سبق ذكره، ص299.

[3]محمد تاتي، "**أثر سياسة الإنفاق العام على الإستثمار الخاص** "، مذكرة ماجيستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد كمي، جامعة الجزائر، منشورة، 2010-2011، ص59.

كما أعاد " Barro Robert" نظرية التكافؤ لريكاردو ما يعرف "L'équivalence Ricardienne" إلى الواجهة، حيث ساوى بين القرض العمومي والضرائب كمصدر لتمويل العجز الحكومي لأن الأعوان الإقتصادية هي من تتحمل عواقب الإقتراض العمومي بمرور الوقت أي أن العبء الضريبي يصبح مؤخرا.[1]

يمكن إجمال النقاط الرئيسة للمدرسة الكلاسيكية على النحو التالي:

1- يؤكد الكلاسيك الجدد على كون الأجور مرنة وأن التوقعات تشكل بشكل عقلاني، ولهذا فانه فقط التغيرات غير المتوقعة في الأسعار لها أثر على الناتج الحقيقي.

2- إن أي سياسة كلية متوقعة لها أثر فقط على الأسعار.

3- يعتقد الكلاسيك الجدد بأن الأسواق في حالة توازن مستمر.

4- إن السياسة النقدية والمالية يجب أن تسعى لتحقيق معدل منخفض ومستقر من التضخم وليس التغيرات في الناتج الحقيقي والبطالة.[2]

ثالثا/ الفكر الكينزي الجديد(النيوكينزيون): في نهاية الثمانينات ظهر تيار جديد عرف بالفكر الكينزي الجديد والذي جاء بفكرة أن الإقتصاد الجزئي ينطلق من الإقتصاد الكلي وأن تدخل الدولة ضروري في الحياة الإقتصادية عن طريق سياسة الإنفاق العام.

لقد فرضت النظرية الكينزية نفسها بعد الحرب العالمية الثانية، حيث سعت الدول لإعادة بناء إقتصادها عن طريق تدخل الدولة ودعم النشاط الاقتصادي وظهر ما يسمى ب"دولة الرفاه الإقتصادي" التي تعني أن الدولة لا تكتفي فقط بالتدخل من اجل تحقيق التوازن الإقتصادي حسب كينز وإنما هدفها تحقيق الرفاه الاجتماعي للأفراد عن طريق توفير العمل للجميع إلى جانب تقديم الضمان الإجتماعي وأن الدول الرأسمالية أول من إنتهجتها.[3]

---

[1] زكاري محمد، **دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الإقتصادي في الجزائر خلال فترة 1970–2012**، مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص إقتصاد كمي، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، منشورة، 2013–2014، ص18.

[2] مدحت قريشي، **تطور الفكر الإقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص310.

[3] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)**، مرجع سبق ذكره، ص13.

المبحث الثالث: ماهية الإنفاق العام

يعتبر الإنفاق العام إنعكاسا للدور الذي تلعبه الدولة في المجتمع، حيث أن التطور التاريخي للإنفاق العام أبرز مدى أهميته من الجانب الاجتماعي وكذا الجانب الاقتصادي، حيث يعتبر الأداة المالية الرئيسية للدولة. وعليه سنتطرق لتعريف الإنفاق العام وتوضيح أركانه وكذا أهم تقسيماته.

المطلب الأول: تعريف الإنفاق العام

تعددت المفاهيم المختلفة لمصطلح الإنفاق العام، نذكر البعض منها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر.

- يعرف الإنفاق العام على أنه" مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بقصد إشباع حاجة عامة".[1]
- "كم قابل للتقويم النقدي، يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعا لحاجة عامة".[2]
- "مبلغ من النقود يقوم بدفعه شخص عام بهدف تحقيق نفع عام".[3]
- "مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام قصد إشباع حاجة عامة".[4]
- الإنفاق العام: "إنه مبلغ نقدي يدفع بواسطة خزانة عامة لإشباع حاجة عامة تحددها عناصرها التي تستند عليها إلى كل من طابعها (مبلغ نقدي) وصفة القائم بيها (الهيئة العامة) وهدفها إشباع حاجة عامة".[5]
- "مبالغ نقدية أقرت من قبل السلطة التشريعية ليقوم شخص عام بإنفاقها في توفير سلع وخدمات عامة، وتحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية"[6].

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الإنفاق العام على أنه مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام أو الدولة ثمنا لإشباع الحاجات العامة من سلع وخدمات لازمة لتسيير مرافق عامة، وثمنا لرؤوس الأموال التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الإستثمارية التي تتولاها، وأيضا لمنح المساعدات المختلفة الإقتصادية والإجتماعية.

---

[1] عبد الكريم صادق بركات، حامد عبد المجيد دراز، **علم المالية العامة**، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، ب. ط، 1971، ص 215.

[2] حامد عبد المجيد دراز، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية، القاهرة، ب ط، 2000، ص 378

[3] السعيد عبد المولي، **المالية العامة**، دار الفكر العربي، القاهرة، ب ط، 1975، ص 57.

[4] حسين مصطفى، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ب ط، 1988، ص 173.

[5] يونس بطريق، **المالية العامة**، دار النهضة العربية، بيروت، ب ط، 1984، ص 173.

[6] علي خليل سليمان أحمد اللوزي، **المالية العامة**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، ب ط، 2000، ص 89.

المطلب الثاني: أركان النفقة العامة

لقد تميزت النفقة العامة بعدة أركان أبرزها:

أولا/ الشكل النقدي للنفقة العامة

إن النفقة العامة تتخذ طابعا نقديا أي تتم في صورة تدفقات ويترتب على ذلك استبعاد جميع الوسائل غير النقدية التي كانت تستخدم في السابق كالوسائل العينية أو تقديم مزايا معنوية من أجل الحصول على ما تحتاجه من خدمات عامة تقدمها للمجتمع، فالطابع النقدي للنفقة العامة يتمثل فيما تدفعه الدولة أو هيئاتها العامة للحصول على الموارد الإنتاجية من سلع وخدمات، وبذلك لا يعد من قبيل النفقة العامة ما تدفعه الدولة بصورة عينية كتقديم خدمات دون مقابل كالإعفاء من سداد إيجار المساكن أو نفقات العلاج...إلخ[1]

ثانيا/ صدور النفقة العامة من الدولة أو إحدى هيئاتها

وهي تشكل نفقات الهيئات المحلية ومؤسسات الدولة ونفقات المشروعات العامة ولا يمنع من ذلك أن هذه المشروعات تخضع في إدارتها لتنظيم تجاري بقصد تحقيق الربح، لأن ذلك لا يزيل عنها صفتها كجهاز من أجهزة الدولة يقوم بنشاط متميز بقصد تحقيق بعض الأهداف الإقتصادية، وعلى العكس من ذلك لا تعتبر النفقة العامة تلك التي يقوم بها الأفراد أو المشروعات الخاصة حتى ولو كان المقصود منها تحقيق نفع عام، فالتبرعات التي يقدمها أفراد المجتمع لإنشاء المستشفيات أو المدارس لا تعد من النفقات العامة. وللتمييز بين النفقة العامة والنفقة الخاصة إعتمد الفكر المالي على معياريين أساسيين هما:

1- المعيار القانوني والإداري: يعتمد مؤيدو هذا المعيار على الطبيعة القانونية للجهة أو الشخص القائم بالإنفاق، ووفقا لهذا المعيار فالنفقات العامة هي تلك النفقات التي يقوم بها أشخاص القانون العام كالدولة أو الهيئات العامة والمؤسسات العام...إلخ، أما النفقات الخاصة فهي تلك التي يقوم بها أشخاص القانون الخاص كالأفراد والشركات والجمعيات الخاصة. ويستند أصحاب هذا الرأي إلى إختلاف طبيعة نشاط القانون العام عن طبيعة نشاط الشخص المعنوي الخاص ويرجع هذا الإختلاف إلى أن نشاط أشخاص القانون العام يهدف إلى تحقيق المصلحة الجماعية العامة ويعتمد في ذلك على القوانين والقرارات الإدارية

[1] محمود حسين الوادي، زكاري أحمد عزام، **مبادئ المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص ص118-119.

بينما يهدف نشاط الشخص المعنوي الخاص إلى تحقيق المصلحة الفردية الخاصة، التي تعتمد على التعاقد، ومبدأ المساواة بين المتعاقدين[1].

2- المعيار الوظيفي: يعتمد هذا المعيار على الطبيعة الوظيفية والإقتصادية للشخص القائم بالإنفاق.

وبناءا على ذلك، لا تعتبر جميع النفقات التي تصدر عن الأشخاص العامة نفقات عامة، فالنفقات التي تقوم بها الدولة. أو الأشخاص العامة وتمثل نفقات الأفراد تعتبر نفقات خاصة وعلى العكس من ذلك تعتبر النفقات التي يقوم بها الأشخاص الخواص التي تفوضهم الدولة في إستخدام سلطتها الآمرة نفقات عامة بشرط أن تكون هذه النفقات العامة نتيجة إستخدام سلطتها السيادية.

وبناءا على ما تقدم وإستنادا على هذا المعيار، فإن ما يعتبر من النفقات العامة قد لا يصدر من أشخاص القانون العام، وما يعتبر من النفقات الخاصة قد لا يصدر من أشخاص القانون الخاص.

ثالثا/ الهدف من النفقة العامة تلبية الحاجة العامة

تكتمل مشروعية النفقة العامة عندما تستهدف تحقيق وإشباع حاجة من الحاجات العامة[2]، وهذا يعني أنه لا تندرج ضمن النفقات العامة كل نفقة تستهدف مصلحة خاصة على الأفراد، وتبرير هذا العنصر يرجع إلى مبدأ العدالة والمساواة بين الأفراد جميعا، إذ أن تساوي وتحقيق العدالة بين الأفراد جميعا، إذ أن تساوي وتحقيق العدالة بين جميع الأفراد في تحمل الأعباء العامة كالضرائب يقابل بتساويهم في الإنتفاع من النفقة العامة للدولة، أما غياب العدالة فيفقدها مشروعيتها[3].

المطلب الثالث: تقسيمات النفقات العامة.

تتعدد النفقات العامة وتزداد أنواعها كلما تدخلت الدولة وإتسع نشاطها، حيث وضع علماء المالية العامة تقسيمات عديدة ومتنوعة للنفقات العامة حسب وجهات نظر مختلفة ومن أهمها:

أولا/ التقسيمات العلمية للنفقات العامة: يقصد بالتقسيمات العلمية للنفقات العامة تلك التقسيمات التي تقوم على معايير إقتصادية ومن أهمها:

---

[1] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الثانية، 2005، ص56.

[2] نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، **المدخل الحديث في إقتصاديات المالية العامة**، دار المناهج، الأردن، الطبعة الأولى ،2005، ص34.

[3] سوزي عدلي ناشد، **الوجيز في المالية العامة**، الدار الجامعية الجديدة للنشر، مصر، ب ط، 2000، ص ص32-33.

1- التقسيم الدوري للنفقات العامة: تقسم النفقات العامة حسب هذا المعيار إلى نفقات عادية ونفقات غير عادية.

1-1 النفقات العادية (الدورية): وهي تلك النفقات التي تتكرر سنويا وبصورة دورية منتظمة، وتتجسد النفقات العادية فيما تنفقه الدولة من رواتب الموظفين والنفقات الإدارية وما تتطلب من مرافق الأمن الداخلي والقضاء والتعليم وغيرها من المرافق في الأحوال العادية ويمكن لهذه النفقات أن تتغير من سنة إلى أخرى كونها يمكن أن تعرف زيادة أو نقصان، كما يسهل تقدير النفقات العادية وذلك بالرجوع إلى نفقات السنوات السابقة وحساب المعدلات السنوية لها.[1]

1-2 النفقات غير عادية (غير دورية): وهي تلك النفقات التي لا تتكرر بصورة دورية منتظمة في ميزانية الدولة، ولكن تدعو الحاجة إليها، مثل نفقات مكافحة الوباء الطارئ، أو إصلاح ما خلفته كوارث طبيعية أو الإنفاق على الحروب...إلخ، ويصعب تقدير النفقات غير عادية لأنها نفقات غير منظمة ولا تتكرر سنويا.

وإذا كان تسديد النفقات العادية يتم من الإيرادات العادية، فإن النفقات غير عادية تسدد من الإيرادات غير عادية كالقروض[2].

2- التقسيم الوظيفي للنفقات العامة: تقسم النفقات العامة حسب هذا المعيار إلى نفقات إدارية ونفقات إقتصادية ونفقات إجتماعية.

2-1 النفقات الإدارية: وتجمع النفقات التي تخص إدارة المرافق العامة والضرورية لقيام الدولة بوظائفها وتضم نفقات الدفاع، الأمن، العدالة، الأجور، وما في حكمها للعاملين بالدولة ويدخل ضمن النفقات الإدارية نفقات رئيس الدولة والسلطة التشريعية[3].

2-2 النفقات الإقتصادية: وتمثل مجموع النفقات التي تنفقها الدولة بغرض بلوغ أهداف إقتصادية مثل المشاركة في النشاط الإقتصادي من خلال الإستثمارات في المشاريع الإقتصادية المتنوعة، والإعانات والمنح

---

[1] محمد طاقة، هدى العزاوي، **إقتصاديات المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2007، ص53.

[2] سوزي عدلي ناشد، **الوجيز في المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص ص46-47.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي (تحليل كلي)**، مرجع سبق ذكره، ص58.

الإقتصادية التي تمنحها الدولة بهدف زيادة الإنتاج، والنفقات التي تعمل على دعم الاقتصاد القومي بالخدمات الأساسية كالطاقة والنقل والإنفاق على البنية التحتية[1].

2-3 النفقات الإجتماعية: وهي النفقات التي تتعلق بالأهداف والأغراض الإجتماعية للدولة والتي تتمثل في الحاجات العامة التي تؤدي إلى التنمية الإجتماعية للأفراد وذلك عن طريق تحقيق قدر من الثقافة والتعليم والصحة للأفراد، ويشغل هذا النوع من النفقات تلك المتعلقة بالتعليم والصحة والنقل والمواصلات والإسكان والتأمينات الاجتماعية[2].

3- تقسيم النفقات حسب تأثيرها على الإنتاج الوطني: تقسم النفقات العامة حسب هذا المعيار إلى نفقات حقيقية ونفقات غير حقيقية.

1-3 النفقات الحقيقية (الفعالة): وهي النفقات التي تنفقها الدولة مقابل الحصول على السلع والخدمات ويكون من نتائجها زيادة الإنتاج والدخل الوطني، فالإنفاق هنا يمثل المقابل أو ثمن الشراء الذي دفعه الدولة للحصول عليها.

2-3 النفقات غير الحقيقية (التحويلية): يقصد بها تلك النفقات التي لا يترتب عليها حصول الدولة على المقابل من السلع أو الخدمات أو رؤوس الأموال. إنما تمثل تحويل لجزء من الدخل القومي عن طريق الدولة من بعض الفئات الاجتماعية كبيرة الدخل إلى بعض الفئات الأخرى محدودة الدخل، ومثال على ذلك الإعانات والمساعدات الاجتماعية المختلفة كالضمان الاجتماعي والإعانات ضد البطالة والشيخوخة...إلخ، ومن الواضح أن النفقات التحويلية لا تؤدي إلى زيادة الدخل القومي بشكل مباشر دون أن تضيف إليها شيئا، فهي بمثابة إجراءات لتحويل الدخول من فئات إجتماعية إلى فئات أخرى.[3]

4- التقسيم حسب نطاق سريانها: تقسم النفقات العامة حسب هذا المعيار إلى نفقات مركزية ونفقات غير مركزية.

1-4 النفقات المركزية: وهي النفقات التي تقوم بها الحكومة المركزية ويستفيد منها المجتمع بأكمله والعبء يتحمله جميع الأفراد وليس إقليم أو منطقة معينة كنفقات الدفاع والتمثيل الديبلوماسي والقضاء...إلخ

---

[1] خالد شحادة خطيب، أحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص 63.

[2] محمد أمين أوصياف، **أثر النفقات العمومية على النمو الإقتصادي (دراسة قياسية لعينة من الدول) خلال الفترة 1980-2005**، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، منشورة، 2011-2012، ص73.

[3] سوزي عدلي ناشد، **الوجيز في المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص41.

2-4 النفقات غير المركزية (المحلية): هي النفقات التي تقوم بها الولايات أو مجالس الحكم المحلي، كمجالس المحافظات والمدن والقرى والتي ترد في ميزانية هذه الهيئات، وتختلف إتجاهات الدول إختلافا بينا فيما يتعلق بتوزيع المرافق المختلفة وبالتالي النفقات العامة تختلف بين الدولة والهيئات المحلية كما تختلف هذه الإتجاهات في ذات الدولة من زمن إلى آخر، ويرجع هذا الإختلاف إلى الظروف التاريخية والسياسية والإجتماعية والإقتصادية والجغرافية الخاصة بكل دولة في زمن معين.[1]

الشكل رقم (01-02): التقسيمات العلمية والإقتصادية للنفقات العامة

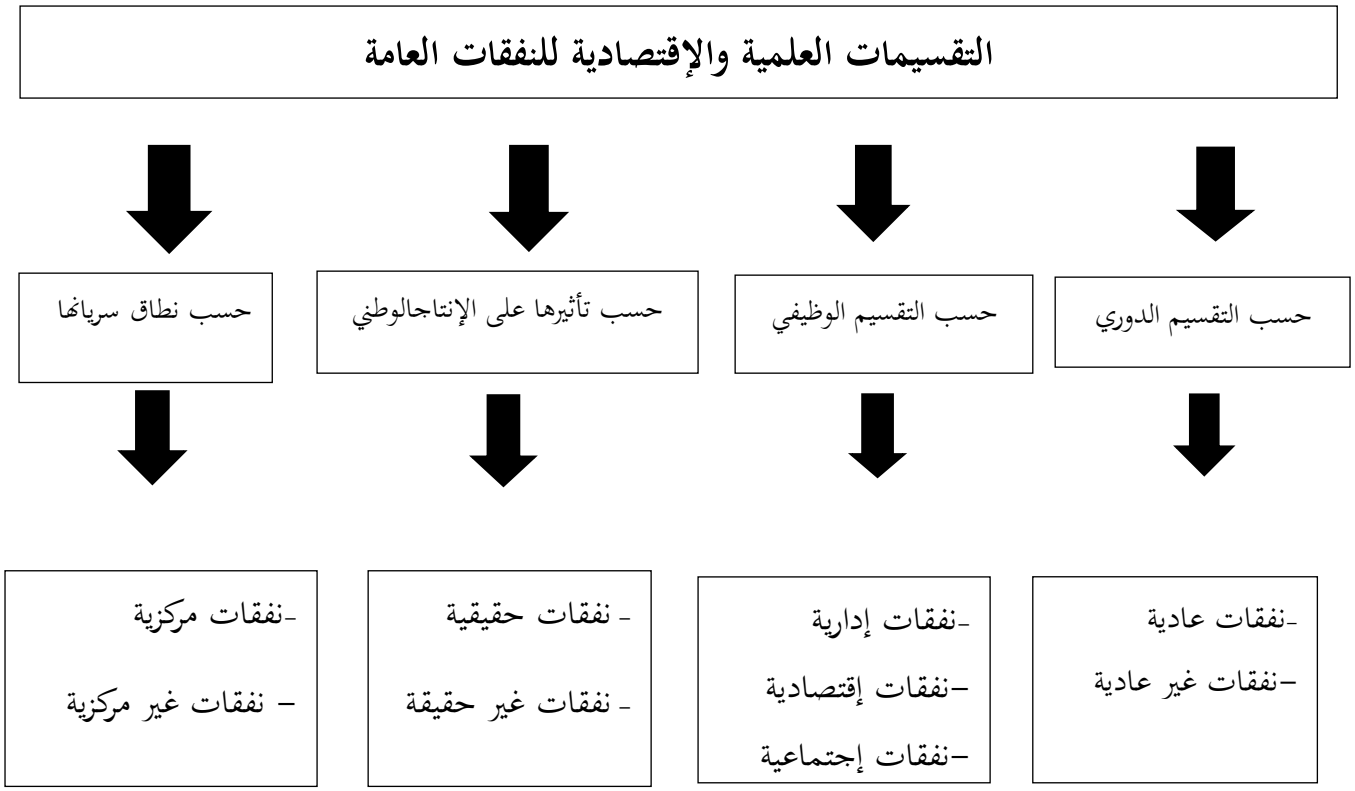

المصدر: سوزي عدلي ناشد، **الوجيز في المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص ص37-38 . بتصرف

[1] عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة مدخل لدراسة أصول الفن المالي للإقتصاد العام**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ب. ط، 1992، ص71.

ثانيا/ التقسيمات الوضعية للنفقات العامة

هي تلك النفقات التي تتبناها الميزانيات العامة للدول المختلفة إستنادا على الإعتبارات الواقعية أو العملية، خاصة الإعتبارات الإدارية والوظيفية التي تدعو في الغالب إلى عدم الإلتزام بالتقسيم العلمي للنفقة.

ويهتم التقسيم الإداري للنفقات العامة بتوزيع النفقات العامة تبعا للهيئات الإدارية التي تقوم بها بغض النظر عن أوجه النشاط والوظائف التي تقوم بها هذه الهيئات، وقد أخذ على التقسيم الإداري صفته الإدارية البحتة وعدم إهتمامه بتجميع النفقات حسب موضوعها.

أما التقسيم الوظيفي فهو يهتم بتقسيم النفقات العامة حسب الوظائف التي تقوم بها الدولة دون الاهتمام بطبيعة النفقة، وهذه الطريقة تسمح بجمع كافة النفقات التي تهدف إلى تحقيق نفس الغرض في قسم واحد حتى ولو كانت موزعة على عدة وزارات أو مصالح، ويتميز هذا التقسيم في كونه لا ينظر إلى مشتريات الدولة في حد ذاتها وإنما ينظر إليها في نطاق الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه من ورائها.

تتعرض التقسيمات الوضعية للنفقة العامة داخل الميزانية للأسس التي تعرضها التقسيمات العلمية في بيان أنواع النفقات وعليه فالتقسيمات الوضعية لا تكون بعيدة تماما عن التقسيمات العلمية وإنما تتخذ كأساس وإن إختلفت طريقة التقسيم نتيجة للضرورات العملية[1].

ثالثا/ تقسيم النفقات العامة في الجزائر

إن الجزائر وكغيرها من الدول تعتمد على تصنيف خاص لنفقاتها العامة في إطار الميزانية العامة للتفرقة بين هذه النفقات حسب الشكل والطبيعة والهدف.

حيث يقسم المشرع الجزائري النفقات العامة حسب القانون الخاص المتعلق بقوانين المالية إلى[2]:

1- نفقات التسيير

2- نفقات التجهيز(الإستثمار)

[1] محمد طاقة، هدى العزاوي، **إقتصاديات المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص ص55-56.

[2] المادة رقم (23) من القانون رقم 17/84 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقوانين المالية الصادرة في الجريدة الرسمية، العدد 28 الصادرة بتاريخ 1984/07/10.

1- نفقات التسيير: يقصد بنفقات التسيير النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية كأجور الموظفين ومصاريف الصيانة ومعدات المكاتب...إلخ[1] وهذه النفقات لا تضيف أي مقدرة إنتاجية جديدة بقدر ما تسعى إلى إبقاء هيكل الإدارة موجودا.

حيث يتم تبويب نفقات التسيير إلى أربعة أبواب وهي:

1-1 أعباء الدين العمومي والنفقات المحسوبة من الإيرادات.

1-2 تخصيصات السلطات العمومية.

1-3 النفقات الخاصة بوسائل المصالح.

1-4 التدخلات العمومية.

حيث أن كل باب من هذه الأبواب يتم تصنيفه إلى عدة أقسام حيث تعتبر هذه الأخيرة غير ثابتة بل متغيرة حسب كل وزارة كما يلي[2]:

1-1 أعباء الدين العمومي والنفقات المحسوبة من الإيرادات: وتنقسم إلى أربعة أقسام:

القسم الأول: دين قابل للإستهلاك (إقراض الدولة).

القسم الثاني: دين داخلي. الديون العامة (فوائد سندات الخزينة).

القسم الثالث: دين خارجي.

القسم الرابع: ضمانات (من أجل القروض والتسبيقات المبرمة من طرف الجماعات والمؤسسات العمومية).

القسم الخامس: نفقات محسوبة من الإيرادات.

1-2 تخصيصات السلطات العمومية: يحتوي هذا العنوان على نفقات المؤسسات العمومية السياسية وغيرها (المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة، المجلس الدستوري، المحكمة العليا، المجلس الإسلامي الأعلى...إلخ).

1-3 النفقات الخاصة بوسائل المصالح: وتنقسم إلى سبعة أقسام وهي:

القسم الأول: الموظفون (مرتبات العمال).

---

[1] بصديق محمد، **النفقات العامة في الجزائر في ظل الإصلاحات الإقتصادية**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية المالية الصادرة في الجريدة الرسمية، تخصص التحليل الإقتصادي، جامعة الجزائر، منشورة، 2008-2009، ص95.

[2] المادة رقم (24) من القانون 17/84، مرجع سبق ذكره.

القسم الثاني: الموظفون (المعاشات والمنح).

القسم الثالث: الموظفون (التكاليف الاجتماعية).

القسم الرابع: الأدوات وتسيير المصالح.

القسم الخامس: أشغال الصيانة.

القسم السادس: إعانات التسيير.

القسم السابع: مصاريف مختلفة.

1-4التدخلات العمومية: وتنقسم إلى سبعة أقسام وهي:

القسم الأول: التدخلات العمومية والإدارية.

القسم الثاني: النشاطات الدولية.

القسم الثالث: النشاط التربوي والثقافي.

القسم الرابع: النشاط الإقتصادي (التشجيعات والتدخلات).

القسم الخامس: النشاط الإقتصادي (التدخلات والمساعدات).

القسم السادس: النشاط الإجتماعي (المساعدات والتضامن).

القسم السابع: النشاط الإجتماعي (الوقاية).

2- نفقات التجهيز: وهي تلك النفقات التي لها طابع الإستثمار، يتولد عنها زيادة الناتج الوطني الإجمالي، تخصص نفقات التجهيز للقطاعات الإقتصادية للدولة وذلك من أجل تجهيز هذه القطاعات بالوسائل الضرورية وهذا قصد الوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة، ولقد نص المشرع الجزائري على أنه يتم تقسيم نفقات التجهيز إلى ثلاث أبواب هي[1]:

الباب الأول: الإستثمارات المنفذة من قبل الدولة: وهي موزعة إلى عدة قطاعات كالصناعة، الفلاحة، الري، التربية والتكوين...إلخ.

[1] المادة رقم (35) من القانون 17/84، مرجع سبق ذكره.

الباب الثاني: إعانات الإستثمار الممنوحة من قبل الدولة: وهي النفقات الموجهة لدعم النشاط الإقتصادي.

الباب الثالث: النفقات الأخرى برأس المال: وهي النفقات الخاصة بالبرنامج التكميلي للولايات وكذلك إحتياطي النفقات غير المتوقعة.

خلاصة الفصل الأول:

تقع السياسة المالية ضمن أهم أدوات السياسة الإقتصادية التي تستخدمها الدولة للوصول إلى أهدافها المسطرة والتي تطمح إليها كتحريك عجلة التنمية وتحقيق الإستقرار الإقتصادي وكذا الإجتماعي، وظهر ذلك عند بدأ تخلي الدولة عن حيادها التقليدي مع توالي الأزمات الإقتصادية والسياسية التي شهدها العالم.

ليصبح الإنفاق العام من أهم أدوات الدولة للتأثير على النشاط الإقتصادي حيث تطور هذا الأخير بتطور مسار الدولة من دولة حارسة بنظام كلاسيكي الذي إقتصر فيه دور الدولة على أداء خدمات العدالة والأمن والدفاع ليأتي بعده الفكر النيوكلاسيكي الذي جاء لإحياء الفكر الكلاسيكي والإمداد فيه، ومن ثم إلى دولة متدخلة بنظام كينزي الذي منح مساحة واسعة لتدخل الدولة في النشاط الإقتصادي عن طريق الإنفاق العام الذي هو عبارة عن مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بقصد إشباع حاجة عامة، تسعى الدولة من خلال تسيير نفقاتها العامة على إختلاف أنواعها وتقسيماتها إلى تحقيق النفع العام وإشباع حاجات الموطنين ولو بالحد الأدنى الذي يضمن بقاء هذه الدولة.

الفصل الثاني

الإنفاق العام كأداة لتجسيد أهداف السياسة الإقتصاد

تمهيد:

تسعى جميع دول العالم إلى انتهاج سياسات إقتصادية معينة من أجل النهوض بمسيرة الحياة الإقتصادية وتطويرها وتحقيق الرفاهية للمجتمع ومن ضمن تلك الأهداف التي ركزت عليها هي الوصول إلى ما يعرف بالمربع السحري لكالدور الذي تم تصميمه من طرف الإقتصادي Nicholas kaldor والذي يتضمن أربع مؤشرات للوقوف بالأداء الإقتصادي وهي تحقيق النمو الإقتصادي، محاربة التضخم، تحقيق التشغيل الكامل، تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

وبإعتبار الإنفاق العام وسيلة تستخدمها الدولة للتأثير على النشاط الإقتصادي، فإنه يقع على عاتق الدولة توجيه الإنفاق العام بشكل يتماشى مع التطورات السائدة في الإقتصاد لذا فهو يعكس بدرجة كبيرة فعالية الحكومة ومستوى أدائها ودورها للوصول إلى أهداف السياسة الإقتصادية.

ولهذا الغرض قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق النمو الإقتصادي.

المبحث الثاني: دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق الإستقرار العام للأسعار.

المبحث الثالث: الإنفاق العام وتحقيق التشغيل الكامل.

المبحث الرابع: دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق التوازن الخارجي (ميزان المدفوعات).

المبحث الأول: دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق النمو الإقتصادي

أضحى النمو الإقتصادي فكرة يشير إلى أهميتها الإقتصاديون ويسعى إلى بلوغها المسيرون لإعتباره من الأهداف الأساسية للدول في مختلف بلدان العالم والمعيار الذي تصنف على أساسه الدولة في خانة البلدان المتقدمة او السائرة في طريق النمو، لذلك وجب تحديد بعض التعاريف المتعلقة به قبل الولوج إلى دراسة محدداته ودراسة العلاقة بينه وبين الإنفاق العام.

المطلب الأول: تعريف النمو الإقتصادي

- توجد عدة تعاريف للنمو الإقتصادي، ويمكن تعريفه عموما على أنه "الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط إقتصادي معين".[1]
- كما يعرف أيضا بأنه "حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي".[2]
- كما يعرفه الإقتصادي "فليب بيرو" على أنه: الإرتفاع المسجل من خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة أو فترات زمنية متلاحقة لمتغير إقتصادي توسعي هو الناتج الصافي الحقيقي".[3]
- كما يعرف على أنه: "التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في نصيب الفرد من الناتج الوطني الحقيقي فهو بالتالي يخفف على عبئ قلة الموارد".[4]
- ويعرف أيضا بأنه: "حدوث زيادة مستمرة ومستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي".[5]

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن النمو الإقتصادي ما هو إلا تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي وهذه الزيادة تكون زيادة حقيقية ومستمرة خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة.

---

[1] أشواق بن قدور، **تطور النظام المالي والنمو الإقتصادي**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان ـ الأردن، الطبعة الأولى، 2013، ص63.

[2] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، **التنمية الإقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ب ط، 2000، ص51.

[3] محمد مدحت وآخرون، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الإقتصادية**، مكتبة الإشعاع الفنية، مصر، ب ط، 1999، ص39.

[4] ناجي حسين خليفة، **النمو الإقتصادي النظرية والمفهوم**، دار القاهرة، مصر، ب ط، 2001، ص09.

[5] إيمان عطية ناصف، **النظرية الإقتصادية الكلية**، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، ب ط، 2008، ص333.

المطلب الثاني: محددات النمو الإقتصادي

لإبراز حقيقة النمو الإقتصادي تعتمد معظم الأدبيات الإقتصادية والدراسات في مجال التنمية الإقتصادية الحديثة على دالة الإنتاج من الشكل التالي:[1]

$Y=F(K,L,A)$.....(1) حيث تمثل :

Y : الإنتاج القومي الإجمالي السنوي بالأسعار الثابتة

K : حجم رأس المال الحقيقي الموظف في الإقتصاد القومي

L : حجم القوى العاملة الموظفة في الإقتصاد

A : مستوى التقدم التقني

إستنادا إلى دالة الإنتاج الكلي هذه، فإن حجم الناتج عبارة عن تابع لكمية ونوعية الموارد الإنتاجية المستخدمة في الإنتاج، وهذه العوامل كما هو مبين في الدالة هي، رأس المال، العمل، والتقدم التقني، كما أنه لا يجوز النظر إلى أي عامل من العوامل كعامل ثابت، ثم إن تناسق هذه العوامل يختلف وبالتالي لا بد أن تتغير العلاقة بين حجم الناتج وبين عوامل الإنتاج عبر الزمن.

ومن الواضح أنه إذا كان الناتج القومي عبارة عن تابع لكل من رأس المال والعمل بالإضافة إلى مستوى التقدم التقني، فإن معدل نمو الناتج يتعلق بطريقة أو بأخرى بمعدلات نمو كل من العوامل الثلاثة المذكورة، وعلى الرغم أنه من الصعوبة تحديد دور كل من هذه العوامل في تحقيق النمو بدقة تامة ذلك أنها كلها تمارس دورها بصورة مشتركة في تحقيق النمو، وكل منها يؤثر في العوامل الأخرى ويتأثر بها، إلا أنه من الضروري تبيان كل من هذه العوامل على النمو، وذلك عن طريق القياس الكمي لمساهمة كل عامل من هذه العوامل عن طريق إيجاد نموذج للنمو الإقتصادي يعتمد في أساسه على دالة الإنتاج التي سبق ذكرها[2].

---

[1]-Dana HÁJKOVÁ, Jaromir HURNÍK, Cobb – Douglas production Function: The Case of a Converging Economym – Czech Journal of Economics and Finance, 57, Prague, 2007, n° 9–10, p467.

[2]بن عزة محمد، **ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الإنضباط بالأهداف دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، منشورة، 2014-2015، ص 135.

فبالإعتماد على دالة الإنتاج تلك يمكن إيجاد التغير في الإنتاج بالنسبة للتغيرات الحاصلة في عناصر الإنتاج على النحو التالي:

$$\Delta Y = \frac{\Delta Y}{\Delta K} * \Delta K + \frac{\Delta Y}{\Delta L} * \Delta L + \Delta A \quad \text{.....(02)}$$

حيث نرمز:

ΔY : التغير السنوي في الناتج القومي بالأسعار الثابتة

ΔK : التغير الرأسمالي الثابت بالأسعار الثابتة (الإستثمار)

ΔL : التغير السنوي في حجم القوي العاملة الموظفة في الإقتصاد

ΔA : التغير السنوي في الإنتاج الذي يسببه التغير التقني

$\Delta Y / \Delta K$: الإنتاجية الحدية لرأس المال المستثمر في الإقتصاد

$\Delta Y / \Delta I$: الإنتاجية الحدية للعمالة الموظفة في الإقتصاد

وبقسمه طرفي المعادلة (2) على (y) نحصل على المعادلة التالية:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{\Delta Y}{\Delta K}.\frac{\Delta K}{Y} + \frac{\Delta Y}{\Delta L}.\frac{1}{Y}.\Delta L + \frac{\Delta A}{Y} \quad \text{.....(03)}$$

ويمكن كتابة المعادلة (3) على الشكل التالي:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{\Delta Y}{\Delta K}.\frac{\Delta K}{Y} + \left(\frac{\Delta Y}{\Delta L}.\frac{L}{Y}\right).\frac{\Delta L}{L} + \frac{\Delta A}{Y} \quad \text{.....(04)}$$

حيث أن:

$\Delta Y / Y$: معدل النمو السنوي في الناتج القومي الحقيقي

$\Delta K / Y$: نسبة التكوين الرأسمالي الثابت السنوي (الإستثماري) إلى الناتج القومي الاجمالي الحقيقي

$\Delta Y / \Delta K$: معدل الانتاجية الحدية لرأس المال المستثمر في الاقتصاد

$\Delta L / L$: معدل النمو السنوي في حجم القوى العاملة الموظفة في الاقتصاد

$\left(\Delta L / L \times \Delta L / L\right)$: مرونة الانتاج بالنسبة للقوى المعاملة

$\Delta A / Y$: معدل النمو في الناتج القومي الاجمالي الحقيقي الحاصل عن التغير التقني.

يتضح من نموذج النمو في المعادلات السابقة الذكر أن إهتمام الدولة بالإنفاق على مجالات الإستثمار يعتبر من العوامل الأساسية التي تحدد مستوى النمو الإقتصادي، فزيادة كتلة الآلات والتجهيزات وتحسين بنيتها يعتبر شرطا أساسيا لتحقيق النمو خلال فترات طويلة من الزمن، ويمارس الإستثمار دورا في تحقيق النمو من خلال زيادة الطاقة الإنتاجية، ويمارس دورا في تحسين التقدم التقني وتدعيمه بتقنيات إنتاجية متقدمة، ومن هنا تبرز أهمية زيادة الإستثمار المستمرة في تحقيق النمو الإقتصادي.[1]

المطلب الثالث: التحليل الكينزي لدور سياسة الإنفاق العام في تحقيق النمو الإقتصادي

لقد أسهم التحليل الكينزي بحظ وافر في تحليل دور النفقات العامة في إحداث النمو الإقتصادي، وهو ما أصطلح عليه بالآثار الإقتصادية غير مباشرة التي يمكن أن تنشأ من خلال ما يعرف بدورة الدخل، ويطلق عليها كذلك " بأثر المضاعف " و " أثر المعجل ".

حيث يطلق على " أثر المضاعف " الإستهلاك المولد، كما يطلق على " المعجل " الإستثمار المولد، ويرتبط أثر النفقة العامة على الإستهلاك بالأثر المترتب على الإنتاج نتيجة لتفاعل كل من المضاعف والمعجل وبمعنى أوضح فإن النفقة العامة لا تؤثر على الإستهلاك بتأثير عامل المضاعف ولكنها تؤثر في ذات الوقت على الإنتاج بصورة غير مباشرة بتأثير عامل" المعجل "، ويمكن توضيح ذلك من خلال الرسم البياني التالي:

[1] مقراني حميد، **أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر (1988 –2012)**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد كمي، جامعة أحمد بوقرة، منشورة،2014-2015، ص70.

الشكل رقم (02-01): آلية عمل أثر المضاعف والمعجل.

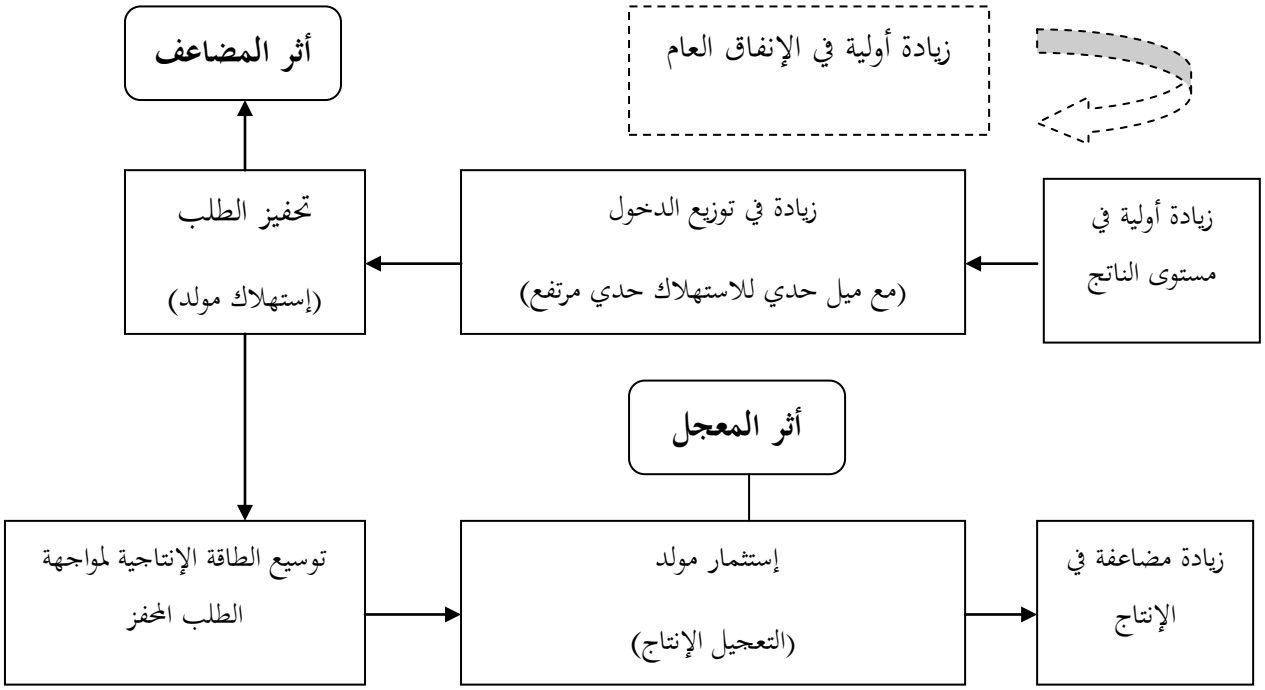

المصدر: نوازد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، **المدخل الحديث في المالية العامة**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص66.

أولا/ أثر المضاعف:

إن فكرة المضاعف – التي طورها كينز – كانت ثمرة بحث الإنجليزي (Richard Khan) سنة 1931 والذي يعتبر أول من أدخل هذه الفكرة للنظرية الإقتصادية[1]، من خلال مقال له بعنوان " العلاقة بين الإستثمار المحلي والبطالة " سنة 1931[2] والتي يؤكد بمقتضاها حتمية إلتزام الدولة بتوفير البنى التحتية من أجل مضاعفة حجم التشغيل، فبإجتماع مجموعة من الشروط لن يقتصر أثر هذه السياسة على عدد العمال المشغلين في شق الطرق وإنما سيكون أثرها أبعد من ذلك بكثير، من هذا المنطلق كيف يمكن لنا أن نصيغ مفهوما للمضاعف.

لقد وضّح كينز أن المضاعف هو ذلك التغير في الناتج نتيجة تغير أحد مكونات الطلب الكلي، حيث يكون الإنفاق الإستهلاكي أحد عملية المضاعف[3].

[1]- خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص 99.

[2] Jean – José Quilès et autre : Macroéconomie : cours, méthodes, exercices corrigés, 2éme édition, Bréal édition 2006, p 148.

[3]Gregory Mankiw, Mark Taylor: economics, Thomson learning édition, angland, 2006, p421.

وهو يعبر عن الزيادة في المداخيل والإنتاج (ΔY) الناتجة عن إرتفاع مبالغ النفقات العمومية (ΔG) بحيث أن تغطية هذه النفقات يكون عن طريق الموارد الجبائية[1]، وبمعنى آخر فإن فكرة المضاعف تعبر عن عدد المرات التي يتضاعف بها الإستثمار المبدئي لتحقيق زيادة كلية في الدخل القومي[2].

وإذا كان تركيز (Richard Kahn) على مضاعف التشغيل، ورؤية كينز من خلال نظرية مضاعف الإستثمار وأثره على الدخل القومي إلا أن الفقه الإقتصادي الحديث يميل إلى توسيع نظرية المضاعف وأثره ليشمل ليس فقط الإستثمار بل وكذلك الإستهلاك، والإنفاق العام والتصدير ويمكن من خلال تقييم فعالية السياسة المالية الإستعانة بما جاء به كينز لتوضيح ذلك من خلال صياغة هذا الإستدلال على شكل علاقة جبرية[3].

$$\Delta Y = K * \Delta I$$

حيث أن ΔY : يعبر عن التغير في الدخل

ΔI : يعبر عن التغير في الاستثمار

K: معامل المضاعف

وبالتالي: $K = \Delta Y / \Delta I$

غير أن $Y = C + I$ و $\Delta Y = \Delta C + \Delta I$ حيث $\Delta I = \Delta Y - \Delta C$

وتصبح العلاقة كالتالي: $K = \Delta Y / \Delta Y - \Delta C$ وبقسمة المقام على ΔY تصبح العلاقة كالتالي:

$$K = \Delta Y / 1 - \Delta C / \Delta Y$$

حيث يمثل $\Delta C / \Delta Y$ الميل الحدي للاستهلاك و $1 - \Delta C / \Delta Y$ الميل الحدي للادخار.

[1] A.Samuelson, les Grands Courants de la pensée économique- OPU-Alger 1993, pp.475-476.

[2] وحيد مهدي عامر، **السياسات النقدية والمالية والإستقرار الإقتصادي –النظرية والتطبيق–**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ب ط، 2010، ص124.

[3] برنييه وأسيمون، ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، **أصول الإقتصاد الكلي**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، الطبعة الأولى، 1989، ص 163.

ثانيا/ أثر المعجل (الإستثمار المولد): يعبر إصطلاح "**المعجل**" في التحليل الإقتصادي عن أثر الزيادة في الإنفاق أو نقصه على حجم الإستثمار، حيث أن الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الإستهلاكية يتبعها على نحو حتمي زيادات في الإستثمار والعلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بمبدأ المعجل[1].

فالمعجل يبين أثر تغير الإستهلاك على الإستثمار ويمكن التعبير عن ذلك كما يلي:

$$\Delta C / \Delta I$$

ذلك أن زيادة الدخول يترتب عليها زيادة الطلب على السلع الإستهلاكية مما يدفع بالمنتجين إلى زيادة الطلب على السلع الإستثمارية من معدات وأدوات وآلات للرفع من الإنتاج وبالتالي زيادة الأرباح، وبزيادة الإستثمار يرتفع مستوى الدخل القومي، ومما يلاحظ هنا وجود تفاعل متبادل بين المضاعف والمعجل مما يحدث آثارا تراكمية في كل من الدخل والإنتاج والإستهلاك والإستثمار بشرط وجود جهاز إنتاجي مرن يستجيب في زيادة الإنفاق بزيادة الإنتاج.

وخلاصة ما تقدم أن هناك علاقة وطيدة تربط أثر كل من المضاعف والمعجل، يجب أن تؤخذ بعين الإعتبار في دراسة الأثار التراكمية في كل من الدخل والإستهلاك والإستثمار، التي يحدثها الإنفاق العام، وكذلك مصدر تمويل الإنفاق العام، والمتتبع لهذا الموضوع يتفق مع الرأي القائل أن مبدأ المضاعف والمعجل يتلائم مع الظروف الإقتصادية السائدة في الدول المتقدمة بخلاف الدول النامية وذلك نظرا لتطور الجهاز الإنتاجي بها وسرعة تحفيزه[2].

ثالثا/ أثر المزاحمة:

من الواضح أن زيادة الإنفاق العام لا تؤدي فقط إلى زيادة الناتج وإنما تؤدي إلى زيادة معدل الفائدة مما يؤدي بدوره إلى إنخفاض الرغبة في الإستثمار ويؤدي إنخفاض الرغبة في الإستثمار كما نعلم إلى إنخفاض الناتج، ولهذا فإن زيادة الإنفاق العام سيكون على الناتج أثران متعارضان: الأثر الأول مباشر وإيجابي يعمل على زيادة الناتج والأثر الثاني غير مباشر وسلبي يعمل على إنقاص الناتج عن طريق تخفيض الإنفاق الإستثماري وتحويل جزء من الأموال إلى شراء الأوراق المالية، فيسمى الأثر الثاني للإنفاق بأثر المزاحمة الإضافي لأنه يزاحم الإنفاق الإستثماري ويحل محله.[3]

---

[1] سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة**، دار المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطبعة الأولى، 2002، ص81.

[2] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص 103.

[3] أحمد الأشقر، **الإقتصاد الكلي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى،2007، ص339.

المبحث الثاني: دور الإنفاق العام في تحقيق الإستقرار العام للأسعار

يعتبر التضخم من المشكلات الإقتصادية التي يعاني منها العالم في الوقت الراهن وأن التحكم فيه والسيطرة عليه من أصعب الأمور، لذا سنحاول التطرق إلى تعريفه وأهم مسبباته وعلاقته بالإنفاق العام وكذا تأثير هذا الأخير على المستوى العام للأسعار.

المطلب الأول: تعريف التضخم ومسبباته

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى مفهوم التضخم وتعداد أهم مسبباته.

أولا/ تعريف التضخم:

للتضخم عدة تعاريف تختلف فيما بينها نذكر منها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر مايلي:

- يعرف التضخم على أنه: "زيادة الطلب النقدي للسلع المعروضة منها، مما يؤدي ذلك إلى إرتفاع الأسعار بشكل غير متوقع"، ويعرف كذلك على أنه" زيادة الطلب الإجمالي على العرض الإجمالي"[1].
- وعرف أنصار النظرية الكمية التضخم على أنه "نقود كثيرة تطارد سلعا قليلة " وأنه "زيادة محسوسة في كمية النقود " أو أنه زيادة الأسعار نتيجة لزيادة الإصدار والإئتمان المصرفي "[2].
- وعرف كينز التضخم بأنه " الحالة التي تؤدي فيها أي زيادة إضافية في مجموع الطلب إلى زيادة إضافية في الإنتاج تترجم زيادة الطلب في شكل زيادة في الأسعار"[3].
- ويعرف التضخم أيضا على أنه "الإرتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار"[4].
- وكذلك يعرف التضخم على أنه عبارة عن الإرتفاع المستمر للأسعار الذي ينتج عنه وجود فجوة بين حجم السلع وحجم الدخول المتاحة للإنفاق" [5]

ومما سبق يمكن تعريف التضخم على أنه الإرتفاع المستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات عبر الزمن.

---

[1] محمد حلمي الجيلاني، **محاسبة التضخم المالي**، مكتبة المجتمع العربي، عمان-الأردن، الطبعة الأولى،2016، ص21.

[2] نبيل الروبي، **نظرية التضخم**، الثقافة الجامعية، مصر، الطبعة الثانية، 1984، ص13.

[3] عبد الحكيم رشيد، **مبادئ الإقتصاد الكلي**، الدار العلمية، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص ص194-195.

[4] محمود حسين الوادي وآخرون، **الإقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان . الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص182.

[5] محمد حلمي الجيلاني، **محاسبة التضخم المالي**، مرجع سبق ذكره، ص20.

ثانيا/ مسببات التضخم:

يعتبر التضخم ظاهرة يمكن أن تتسبب في حدوثها عدة عوامل والتي نذكر أهمها فيما يلي:

1-تضخم الطلب الكلي: ويتمثل في العوامل الدافعة بالطلب الكلي الفعال نحو الإرتفاع ومن أهم هذه العوامل كالتالي:

1-1 زيادة الإنفاق الإستهلاكي والإستثماري:

إن النظريات الخاصة بالتوازن تفترض إقتران الخلل في التوازن بالزيادة في الإنفاق الكلي عن مستوى الإستخدام الكامل، يتمثل في زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي عند ذلك المستوى يكون التضخم ثمرة تلك الزيادة، فالزيادة في الإنفاق الكلي إن لم تقابلها زيادة متماثلة في المنتجات والسلع المعروضة، فالزيادة في الإنفاق العام الكلي هي العامل الفعال في تحديد حركات الأسعار نحو الإرتفاع والسبب الرئيسي في ظهور الإرتفاعات التضخمية للأسعار، أي أن حجم الإنفاق الكلي الشامل هو الحاسم كسبب من أسباب التضخم.

1-2 التوسع في فتح الإعتمادات من قبل المصارف (الإئتمان المصرفي):

إن فتح مصارف الإئتمان لمن يرغب فيه من المنظمين والمنتجين، تحدث زيادة في عرض نقود الودائع، وبذلك يزداد الطلب النقدي على السلع والخدمات بسبب تزويد الأسواق بمبالغ نقدية كبيرة وبدالك ترتفع الأسعار.

1-3 إرتفاع معدل الأجور:

لا شك أن الإرتفاع المتزايد والمستمر في معدلات الأجور أصبح يلعب دوره في مجال الحركات والتطورات الإقتصادية، وخاصة من حيث ارتفاع مستويات المعيشة كأثر للزيادات في معدلات الإنفاق العام وما يقابله من نقص في المعروض السلعي والإنتاجي، مما يترتب عليه إختلال في مستويات التوازن في الإقتصاد القومي تتمثل في ظهور فجوة ما بين الطلب الكلي الفعال والعرض الكلي.

1-4 عجز موازنة الدولة:

يقصد بعجز موازنة الدولة زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة وهو مؤشر على التوسع في الإنفاق العام، وهذا الإتساع يتم تغطيته إما عن طريق التوسع في الإصدار النقدي أو التوسع في الإقتراض وكلاهما يؤدي إلى التوسع في الطلب وبالتالي زيادة الأسعار مما يؤدي إلى بروز ظاهرة التضخم.

5-1 تمويل العمليات الحربية: إن الحروب الناشئة بين الدول تعتبر من أكثر الأسباب المنشئة للتضخم، وذلك بسبب إرتفاع النفقات العامة والتداول النقدي الكبير والمتزايد، فالحروب كانت ولا تزال العامل الفعال في إظهار التضخم، وإرتفاع الأسعار وازدياد الطلب الكلي الفعال زيادة بينة عما يقابلها من ثروات والسلع الإستهلاكية منها خاصة.[1]

2-إنخفاض العرض الكلي: وتتمثل في العوامل الدافعة بالعرض الكلي إلى الإنخفاض.

ويعود سبب إختلال العلاقة ما بين الطلب الكلي الفعلي، وما يقابله من عرض السلع والمنتجات عند مستوى الإستخدام الشامل أي قد يعود إلى إختلال العلاقة ذاتها ولكن بإنخفاض في العرض الكلي للسلع والمنتجات، فقد يصبح الجهاز الإنتاجي معطلا أو ضعيفا ويتصف بعدم المرونة وذلك للأسباب التالية:

2-1 تحقيق مرحلة الإستخدام الكامل:

قد يصل الإقتصاد القومي لمرحلة من الإستخدام والتشغيل الشامل لجميع العناصر الإنتاجية بحيث يعجز الجهاز الإنتاجي عن كفاية متطلبات الطلب الكلي المرتفع عن ذلك المستوي بحيث يبقى الجهاز الإنتاجي عاجزا عن تلبية الطلب الكلي المرتفع مما يؤدي إلى التضخم.

2-2 عدم كفاية الجهاز الإنتاجي:

عدم مرونة الجهاز الإنتاجي وكفايته بتزويد السوق من المنتجات والسلع ذات الطلب المرتفع وذلك بسبب نقص الفن الإنتاجي المستخدم في العملية الإنتاجية الذي لا يفي بمتطلبات السوق الحديثة.

2-3 النقص في العناصر الإنتاجية:

نقص في مختلف مكونات العملية الإنتاجية كالعمال، الموظفين المختصين ذو الكفاءة، مواد الخام، المواد الأولية وغيرها.

2-4 النقص في رأس المال العيني:

قد يكون سبب عدم مرونة الجهاز الإنتاجي هو نقص رأس المال العيني المستخدم عند مستوى الإستخدام الكامل مما يؤدي إلى خلل في النقد المتداول، وبين المعروض من السلع والمنتجات وغيرها مما يؤدي لظهور التضخم. [2]

---

[1] غازي حسين عناية، **التضخم المالي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ب ط، 2000، ص 91- ص103.

[2] غازي حسين عناية، **التضخم المالي**، مرجع سبق ذكره، ص ص114-115.

المطلب الثاني: العلاقة بين التضخم والإنفاق العام

إن جدلية العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم بين المنظرين الإقتصاديين من حيث المبدأ يجد أن الإنفاق العام يساهم بدرجة عالية في إيجاد الحلول التي تساهم في الخروج بمعطيات عن الحجم الأمثل الذي يجب أن تتدخل به الدولة في الإقتصاد وذلك لضبطه وحده من الفجوات التضخمية، وقد تجلت العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم على النحو التالي:

أولا/ نظرية التضخم الناشئ عن جذب الطلب:

هو تلك الحالة التي ترتفع فيها الأسعار نضرا لسبب وجود فائض في الطلب الكلي عن العرض الكلي سواء في سوق السلع أو عناصر الإنتاج، فعند الوصول إلى التوظيف الكامل تؤدي الزيادة في الطلب وزيادة الانفاق العام الكلي من طرف الدولة إلى جذب الأسعار نحو الإرتفاع لمقابلة الفائض عن الطاقة الإنتاجية للمجتمع، كما ذكر الكاتب "français Seurat" أن التضخم هو ذلك القسط من الطلب الذي لا يقابله عرض مفترض نظرا لتدخل قوى خارجية، وهذا الخلل يوقع السوق في حالة إرتفاع المستوى العام للأسعار.

فالتضخم يكون محصلة ذلك الخلل الواقع بين العرض والطلب، وبالتالي أجمع الكثير من الإقتصاديين على أن ظاهرة التضخم تنشئ من زيادة الطلب مقارنة بالعرض بشرط أن تكون هذه الزيادة مؤدية إلى إرتفاع في المستوى العام للأسعار.

واستنادا إلى النظرية الكينزية يمكن قياس معدل التضخم وفق معيار الفائض في الطلب من خلال العلاقة التالية:

الفجوة التضخمية = قيمة الطلب الكلي – قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.[1]

كما أن التضخم الناشئ عن جذب الطلب يمكن تفاديه والوقاية منه عن طريق تفادي العوامل المسببة له، فعند الإقتراب من التوظيف الكامل يجب الحد من الزيادة في الطلب الكلي والعمل على ترشيد

[1] Français Seurat, Inflation et Emplois dans les pays Socialistes, Ir .Ediction, presses Universitaires de France, Parus, 1985, p 12.

الإستهلاك، وكذا الحد من زيادة الإستثمار في ظل تحقيق التوازن في كل من الموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات.[1]

ثانيا/ التضخم بدفع النفقة:

يتلخص جوهر هذه النظرية بأن ارتفاع نفقة الإنتاج هو الذي يدفع الأسعار إلى الأعلى، وإرتفاع تكاليف الإنتاج تعود بصورة أساسية إلى إرتفاع عناصر الإنتاج وأهمها أجور العمال والتي تشكل نسبة عالية من تكاليف ونفقات إنتاج السلع والخدمات وتزداد تكاليف إنتاج السلع من عدة مصادر نذكر أهمها على النحو التالي:

1-إرتفاع مستويات الأجور: وهي من أهم أسباب التضخم، حيث يؤدي إرتفاع الأجور إلى زيادة تكاليف ونفقات يتحملها المنتج وتنتقل تلك الزيادة إلى كاهل المستهلك عن طريق رفع الأسعار، وهكذا حتى يدخل الإقتصاد في حالة مفرغة للتضخم بين الأجر والسعر.

2-إرتفاع مستلزمات الإنتاج: وذلك قد يكون لنقص العرض من السلع والذي يؤدي إلى إرتفاع نفقات الإنتاج وبالتالي إرتفاع أسعار المنتجات النهائية.

3-إرتفاع أسعار الواردات: إن إرتفاع أسعار السلع المستوردة من الموارد الأولية الوسطية والغذائية التي تدخل في تكاليف إنتاج السلع النهائية يؤدي إلى رفع النفقات مما يرفع أسعار السلع والخدمات النهائية.[2]

---

[1] بن عزة محمد، **ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الإنضباط بالأهداف دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص ص158- 159.

[2] محمود حسين الوادي، **الإقتصاد الكلي**، مرجع سبق ذكره، ص 187.

الشكل رقم (02-02): تأثير زيادة النفقات العامة على المستوي العام للأسعار.

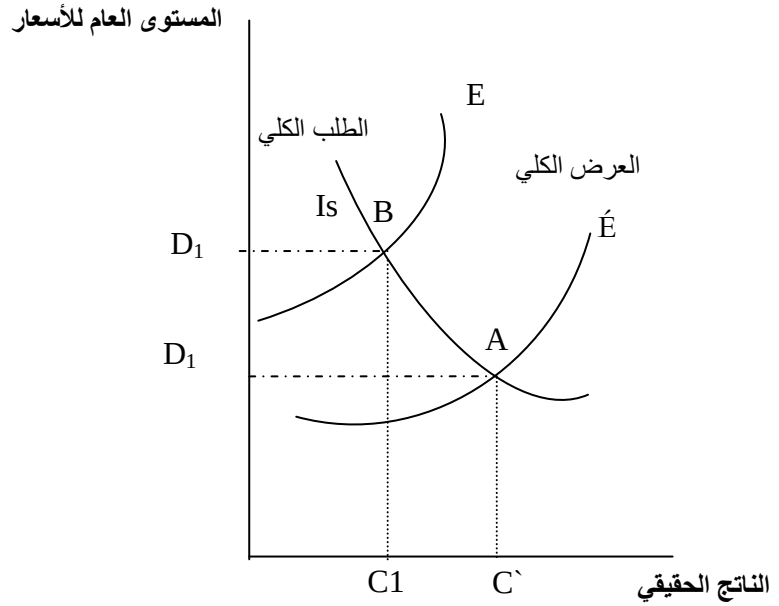

المصدر: إيمان عطية ناصف، **النظرية الإقتصادية الكلية**، مرجع سبق ذكره، ص277.

يلاحظ من الشكل رقم (02-02) أن إرتفاع نفقة الإنتاج نتيجة لإرتفاع الأجور يؤدي إلى إنتقال منحى العرض الكلي إلى اليسار من (E`) إلى ($E_1$) ويترتب على هذا الإنتقال تغير وضع التوازن من النقطة (A) إلى النقطة (B) حيث تحدث الزيادة في المستوى العام للأسعار من (D`) إلى (D_1) مع انخفاض حجم الناتج الحقيقي من (C`) إلى (C_1).

مما سبق يعني أن التضخم بدفع النفقة يترتب عنه أثرين هما:

-إرتفاع المستوى العام للأسعار.

-إنخفاض مستوى الناتج ومن ثم إنخفاض مستوى التوظيف وإرتفاع مستويات البطالة.[1]

ثالثا/ نظرية التضخم الهيكلي:

بالنظر إلى ما جاءت به النظرية الهيكلية بزعامة الإقتصادي اللاتيني "Raul Prebisch" يفسر التضخم الهيكلي خاصة في الدول النامية من خلال تحليل الخلل في مكونات العرض الكلي والطلب الكلي وعلاقة

[1] إيمان عطية ناصف، **النظرية الإقتصادية الكلية**، مرجع سبق ذكره، ص277.

ذلك بالتنمية الإقتصادية الخاصة في هذه البلدان نظرا للتغيير الهيكلي الذي يحصل نتيجة ذلك.[1]

وينشأ هذا التضخم لسببين: أولا إنعدام مرونة كل من الأجور والأسعار، وثانيا تغير بنية الطلب، فالأجور في الكثير من الدول لا يمكن تخفيضها دون حد معين، كما أن أسعار المنتجات في الكثير من الأحيان لا تحدد وفق آلية العرض والطلب بل تحدد على ضوء تكاليف الإنتاج وإضافة هامش الربح نسبة معينة (التكلفة + هامش الربح).

أما تغير بنية الطلب إذا إفترضنا أنه طرأ تغير عليهما بأن ازداد الطلب على منتجات قطاعات معينة وإنخفض على منتجات أخرى في هذه الحالة ستتغير أسعار وأجور القطاعات الأولى دون أن تنخفض في القطاعات الثانية، وسينتشر إرتفاع الأسعار والأجور في قطاعات جديدة تستخدم سلعا وسيطة من منتجات القطاعات الأولى التي ازداد الطلب على منتجاتها، وهكذا سوف تتوسع الفجوة التضخمية.[2]

المطلب الثالث: آليات تأثير سياسة الإنفاق العام على المستوى العام للأسعار

قد أصبح تدخل الدولة في الإقتصاد حاليا بشكل منظم إما نتيجة المطالبة بتدخل الدولة وذلك للحصول على إعانات لزيادة إنتاجهم وخفض التكلفة أو لمجابهة المنافسة الأجنبية كما قد يطالب المستهلكون بتدخل الدولة لخفض أسعار السلع الضرورية (بتقديم إعانات لها وتحديد أسعارها)، أو تتدخل الدولة بشكل تلقائي وذلك لتحقيق الإستقرار الإقتصادي، وحماية المستهلكين، وتحطيم الإحتكارات.[3]

حيث تأثر سياسة الإنفاق العام بآليات خاصة على المستوى العام للأسعار وتكون وفق حالتين:

أولا/ في حالة التضخم:

إن سياسة الإنفاق العام لم تعد مقتصرة فقط على علاج أزمات الركود وإنما امتدت لعلاج أزمات التضخم أيضا، ففي فترات التضخم أين يزيد الطلب زيادة تفوق قدرة الإقتصاد على إنتاج السلع والخدمات لا بد من أن تتجه السياسة المالية إلى تقييد الطلب عن طريق خفض الإنفاق العام حتى يمكن وقف الضغط التضخمي وإعادة التوازن والإستقرار إلى النظام الإقتصادي.[4]

---

[1] بن عزة محمد، **ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الإنضباط بالأهداف، دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص160.

[2] أحمد الأشقر، **الإقتصاد الكلي**، مرجع سبق ذكره، ص ص320-321.

[3] محمد شاكر عصفور، **أصول الموازنة العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى،2008، ص ص305-306.

[4] سنوسي علي، بن البارا محمد، **أثر الإنفاق العام على التضخم النقدي في الجزائر**، مجلة الحقيقة للعلوم الإجتماعية والإنسانية، المجلد 2016، العدد 37، الجزائر، 2016، ص 410.

ثانيا/ في حالة الإنكماش:

تعالج الحكومة حالة الإنكماش عن طريق زيادة الإنفاق العام وذلك من خلال زيادة النفقات التحويلية، مما يؤدي إلى إرتفاع الدخل لدى الأفراد، وبالتالي إرتفاع الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره إلى إرتفاع الأسعار وإعادة التوازن.

وإن بعض الإقتصاديون ما يعتبرون أن النفقات العامة سياسة ذات أدوات فعالة متفاوتة في يد الدولة، وبالتالي تعمل على التأثير على الأسعار بغية جملة من الأهداف حيث يتم هذا التأثير عن طريق:

- دعم بعض السلع واسعة الإستهلاك أو عن طريق توجيه الإنفاق العام لزيادة الإستثمار وإستبعاد تخفيض النفقات غير منتجة.
- تخفيض مستوى الإنفاق العام الذي يؤدي إلى تخفيض حجم الإستهلاك، مما يخفض من حدة الطلب الكلي، مما يعالج الزيادة في المستوى العام للأسعار.
- زيادة معدلات الضرائب مما يؤدي إلى إنخفاض دخول الأفراد، وبالتالي إنخفاض الطلب الكلي وعلاج الزيادة في مستوى الأسعار.
- قيام الدولة بالجمع بين البلدين معا من خلال تخفيض حجم الإنفاق العام وزيادة معدلات الضرائب في نفس الوقت مما يحقق هذه السياسة المالية.[1]

[1] محمد دويدار، **مبادئ الإقتصاد السياسي (الإقتصاد المالي)**، منشورات حلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة الأولى، 2002، ص145.

المبحث الثالث: الإنفاق العام وتحقيق التشغيل الكامل

يعد هدف تحقيق التشغيل الكامل أو العمالة الكاملة من المواضيع التي حظيت بأهمية بالغة في المجتمعات المعاصرة من ناحية البحث والتحليل، ويعتبر التشغيل من أهم أهداف الدولة من خلال سياستها الإقتصادية عامة والسياسة المالية خاصة، وعند الحديث عن التشغيل لابد من التطرق إلى مصطلح البطالة التي تعتبر من أهم القضايا الإجتماعية المؤثرة على الإقتصاد في أي دولة من دول العالم، وعليه لا بد من التطرق إلى مفهومهما وكذا التفسير النظري لدور الإنفاق العام في تحقيق التشغيل الكامل.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التشغيل والبطالة

لقد تعددت الآراء حول مفهومي التشغيل والبطالة وللخروج بفكرة مقنعة حول هذين المفهومين سوف نتطرق إلى أهمهما.

أولا/ مفهوم التشغيل:

- ينظر إلى التشغيل بمفهومه التقليدي على أنه: " تمكين الشخص من الحصول على العمل والإشتغال به في مختلف الأنشطة الإقتصادية بعد حصوله على قدر معين من التدريب، التأهيل والتكوين".
- وينظر إلى التشغيل بمفهومه الحديث على أنه: " إستخدام قوة العمل في مختلف الأنشطة الإقتصادية حيث يشترط أن يشارك الشخص المشتغل في العمل، وأن يكون له حق رفع مؤهلاته عن طريق التكوين والتدريب، وكذا حقه في الإمتيازات التي تترتب عن مساره الوظيفي، بما في ذلك الترقية وحق الإستفادة من الخدمات الإجتماعية والتأمين والتقاعد حسب الشروط التي يحددها القانون".[1]

وبعد التطرق إلى المفهومين التقليدي والحديث للتشغيل نرى بأنه: إستعمال قوة العمل في مختلف الأنشطة الإقتصادية بغرض النفع مع أخذ الحق في التدريب والتكوين، الترقية الوظيفية والحق في مختلف الإمتيازات.

[1] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للإقتصاد من خلال حالة الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ب ط، 2010، ص ص36-37.

ثانيا/ مفهوم البطالة:

- يتفق الإقتصاديون على تعريف البطالة حسب توصيات منظمة العمل الدولية

"ILO" على أنها: "مجموع الأفراد الذين هم في سن العمل، والقادرون على العمل، ويرغبون به، ويبحثون عنه، ويقبلون به عند مستوى الأجر السائد في السوق ولا يجدونه ".[1]

- "وبشكل مبسط فإن البطالة تعبر عن عدد الأشخاص القادرين على العمل ولا يعملون بالرغم من أنهم يبحثون عن عمل بشكل جدي".[2]
- كما تعرف البطالة بأنها التوقف الإجباري لجزء من القوة العاملة[3] في الإقتصاد عن العمل مع وجود الرغبة والقدرة عليه.

أما الإحصائيات الحكومية فقد أخذت بتعريف البطال على أنه: "كل شخص قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن بدون جدوى".[4]

ويشترط في الفرد حتى يكون عاطلا عن العمل:

- ❖ أن يكون في سن العمل، ويحدد عادة بين (15 سنة – 64 سنة).
- ❖ أن يكون راغبا في العمل.
- ❖ أن يبحث عن العمل، وهو الذي يوضح الرغبة الحقيقة في العمل.
- ❖ عدم وجود فرص عمل.[5]

ونستخلص من التعريفات السابقة للبطالة أنها تعبر عن الأشخاص القادرين على العمل والراغبين فيه ويبحثون عنه وهم في سن العمل ولا يجدونه.

ومع ذكر البطالة لا بد من التطرق إلى أهم أنواعها:

1-البطالة الدورية:

يحدث هذا النوع من البطالة في فترات الكساد التي يتعرض لها الإقتصاد، وسرعان ما يتلاشى هذا النوع من البطالة عند حدوث إنتعاش في الإقتصاد.

---

[1] أحمد سليمان خصاونة، **إقتصاديات العمل والبطالة**، دار الياقوت للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2015، ص47.

[2] عبد الرحمان، أحمد يسرى، **النظرية الإقتصادية الكلية والجزئية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 1996، ص205.

[3] **القوة العاملة:** هي عدد السكان القادرين والراغبين في العمل مع استبعاد الأطفال والعجزة وكبار السن.

[4] بسام الحجار، عبد الله رزق، **الإقتصاد الكلي**، دار المنهل اللبناني، لبنان، الطبعة الأولى، 2010، ص321.

[5] أحمد سليمان خصاونة، **إقتصاديات العمل والبطالة**، مرجع سبق ذكره، ص 48.

2-البطالة الموسمية:

تشهد بعض القطاعات الإقتصادية فترات من الرواج في مواسيم معينة وفترات أخرى من الكساد الأمر الذي ينعكس على حجم العمل فيؤدي إلى إرتفاع البطالة الموسمية (كالزراعة والصيد...إلخ) ويمكن مواجهة هذا النوع من البطالة من خلال تنمية قطاعات إقتصادية أخرى تستطيع إستيعاب العمالة العاطلة في بعض المواسيم.

3-البطالة الهيكلية:

ينتج هذا النوع من البطالة بسب حدوث تغيرات هيكلية في الإقتصاد ولا سيما هذه التغيرات تكمن في التغيرات التكنولوجية المستخدمة في الإنتاج أو بسبب إنتقال الصناعات إلى أماكن توظيف جديدة والتي تحتاج إلى عمالة خاصة مدرة وقادرة على إستخدام التكنولوجيا الجديدة.

4-البطالة الإحتكارية:

البطالة الإحتكارية تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاطلين بين المناطق والمهن المختلفة وتنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحث عن العمل.[1]

5-البطالة المقنعة:

يقصد بالبطالة المقنعة وجود عمالة يمكن الإستغناء عنها خلال عملية الإنتاج دون التأثير على العملية الإنتاجية، بحيث إذا سجلت تلك العمالة الزائدة فإن حجم الإنتاج لن ينخفض.[2]

المطلب الثاني: التفسير النظري لدور الإنفاق العام في تحقيق التشغيل الكامل

تستخدم الدولة النفقات العامة كأداة من أدوات السياسة المالية لمحاربة مشكل البطالة ولزيادة فرص العمل حيث تقوم الدولة بزيادة إنفاقها، وتتبع بعض الدول سياسة المشروعات العامة ذات النفع العام كالطرق العامة والمباني والإنشاءات الحكومية وغيرها، كما تقوم الدولة باللجوء إلى القروض لأجل تنفيذ البرامج الإستثمارية التي توفر فرص العمل للعاطلين عن العمل ويترتب عن هذا الإنفاق تحويل جزء من الدخول المتحصلة من المشروعات العامة إلى الإستهلاك وتحويل الجزء الآخر لغرض الإستثمار.[3]

---

[1] نزار سعد الدين عيسى، إبراهيم سليمان قطف، **الإقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2006، ص247.

[2] مدني بن شهرة، **الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**، دار حامد للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2009، ص ص234-235.

[3] محمد شاكر العصفور، **أصول الموازنة العامة**،مرجع سبق ذكره، ص 307.

حيث صاحب التفسير تطرق الإقتصاديون الكلاسيك وكذا كينز لدراسة العلاقة بين الإنفاق العام وتحقيق التشغيل الكامل.

أولا/ نظرية المدرسة الكلاسيكية في تفسير العلاقة بين الإنفاق العام والتشغيل الكامل

أهمل الإقتصاديون الكلاسيك العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة لأنهم يعتقدون أنه لا يمكن أن يكون إلا في حالة الإستخدام التام وهي الحالة التي يكون فيها الإنتاج أعظمي وإستغلال عوامل الإنتاج مثاليا والبطالة منعدمة، حيث أن الكلاسيك كان لديهم النظرة التفاؤلية حيث كانوا ينظرون إلى إقتصادهم أنه بإمكانه توفير مناصب شغل لكل بطال راغب في العمل، كما صاحب هذه النظرة إعتقاد آخر وهو إهمالهم لدور الحكومة في التأثير على تحقيق التوازن والتأثير على مخرجات النشاط الإقتصادي، وأن إقتصادهم يتوازن عند حالة الإستخدام التام.

ثانيا/ التوجه الكينزي في تفسير العلاقة بين الإنفاق العام وتحقيق التشغيل الكامل

لقد جاء كينز بمفهوم مغاير للنظرية الكلاسيكية، حيث اعتبر كينز الفكر المالي الكينزي النفقات العامة كأحد أهم مكونات الطلب الكلي، وانطلاقا من قانون الطلب يخلق العرض فإن أي زيادة فيها سوف تؤدي إلى زيادة الجهاز الإنتاجي ومن ثم زيادة حجم العمالة ذلك إنطلاقا من آلية مضاعف الإنفاق العام حيث كلما زادت قيمة المضاعف دل ذلك على إرتفاع حجم الناتج والعمالة.

وقد أشار كينز إلى أن تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي هو أمر ضروري لتحقيق التوازن بين العرض والطلب وذلك لمنع حدوث الدورات الإقتصادية وما يتفق معها من كساد إقتصادي وإنتشار للبطالة وأن هذا التدخل الحكومي يكون عن طريق تخفيض الضرائب وزيادة الإنفاق العام حتى ينتعش الإقتصاد ويرتفع الإستثمار الذي يولد توظيف اليد العاملة المعطلة.

وقد لاحظ كينز من خلال نظريته أن الطلب الكلي الفعال هو محدد للعرض الكلي ومن أجل زيادة تشغيل العمال يجب الرفع من حجم هذا الطلب.[1] لكن هذه المقاربة تعتمد على الأدوات التالية:

1-الطلب الفعال: وفقا لكينز فإن البطالة تحدث بسبب نقص الطلب الفعال، وللتخلص منها يقترح كينز إحداث زيادة في الإنفاق العام سواءا على الإستهلاك أو الإدخار.

2-الكفاية الحدية لرأس المال: يرى كينز أن الكفاية الحدية لرأس المال تمثل أحد المحددات الرئيسية لمعدل الإستثمار، لأنه توجد علاقة عكسية بين الكفاية الحدية لرأس المال والإستثمار.

[1] مدني بن شهرة، **الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**، مرجع سبق ذكره، ص 241-ص243.

3- سعر الفائدة: يمثل سعر الفائدة العنصر الثاني المحدد للإستثمار بجانب الكفاية الحدية لرأس المال في النموذج الكينزي.

4-المضاعف: إن المضاعف الكينزي يقوم على أربعة فروض وهي: وجود بطالة لا إرادية، إقتصاد صناعي، وجود بطالة في الطاقة الإنتاجية للسلع الإستهلاكية وتوفر سلع رأس المال اللازمة لزيادة الإنتاج.

وإنطلاقا من أن زيادة حجم التشغيل يزيد من حجم الدخل الكلي فإنه يمكن الإعتماد على الإنفاق العام لتحفيز الطلب الداخلي بغرض الوصول إلى زيادة معدلات التشغيل.[1]

ثالثا/ الآليات والتجارب الدولية لتفعيل دور الإنفاق العام في ترقية سوق العمل.

إن تدخل الدولة عن طريق الإنفاق العام له دور مهم في إحداث أثر على التشغيل وهذا من خلال عدة آليات وهي:

1-التوظيف المباشر للعاملين في الخدمة العمومية: لقد أقرت منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية "OCDE" أن هناك نسب متباينة بين جل دول العالم تخصص ميزانيات للإنفاق العام للتوظيف في القطاع العمومي من أجل تأمين الخدمات العامة وإدارة برامج الضمان الإجتماعي، حيث بلغت نسبة متوسطة (15%) من نسبة كافة الموظفين، والواضح أن سعي الحكومات في تخصيص الإعتمادات ضمن برامج الإنفاق موجهة لقطاع الشغل تعرف ديناميكية متباينة بين مختلف دول العالم.

2- دعم التوظيف في القطاع الخاص: تتعدد أشكال الدعم الحكومي المقدم لمؤسسات القطاع الخاص من أجل سد النقص الحاصل على مستوى سوق الشغل، والرقي بالمستوى المعيشي وتوفير فرص العمل للمواطنين وذلك من خلال الدعم المالي لتكاليف تأهيل وتدريب العمال الأفراد من خلال إنشاء صناديق خاصة بدعم جهود تأهيل القوى العاملة وتدريبها وتوظيفها في القطاع الخاص، تقديم الدعم للصناعات الوطنية، التوسع في منظومة التعليم والتدريب والإهتمام بمخرجاتها.

3- توظيف العاملين بالمشاريع المتعلقة بالبنية التحتية:

وذلك من خلال إقدام الحكومات على الإستثمار في البنية التحتية بتخصيص برامج إنفاقية في هذا المجال، حيث تعتمد جل الحكومات في مجال البنية التحتية على الخبرات التي يتوفر عليها القطاع الخاص لما لها من كفاءة في إنجاز مثل هذه الإستثمارات وهو ما يعرف بالشراكة مع القطاع العام والخاص.[2]

---

[1] مقراني حميد، **أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر (1988 -2012)**، مرجع سبق ذكره، ص 78.

[2] بن عزة محمد، **ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الإنضباط بالأهداف دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص ص174، 175.

المبحث الرابع: دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق التوازن الخارجي

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم السجلات الإقتصادية للدول، حيث يتم من خلال تسجيل وتدوين كافة المعاملات الإقتصادية والمالية للدولة مع العالم الخارجي، كما يعد مؤشرا بالغ الأهمية إذ يبرز المكانة الإقتصادية للدولة ومدى إندماجها في الإقتصاد العالمي، لذا تحاول الدولة المحافظة على توازن هذا الميزان، وتعمل على إستعادة توازنه في حالة إختلاله بجملة من الإجراءات منها سياسة الإنفاق العام، وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات في المطلب الأول، ونتطرق في المطلب الثاني إلى التفسير النظري لدور سياسة الإنفاق العام في تحقيق التوازن الخارجي، وكذا آليات تدخل الدولة عن طريق الإنفاق العام في تحقيق التوازن الخارجي في المطلب الثالث.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات.

لقد تعددت التعاريف الخاصة بميزان المدفوعات سواءا الصادرة عن الهيئات الدولية أو تلك الصادرة عن المفكرين الإقتصاديين، حيث يعرف "Dominick Salvatore" ميزان المدفوعات على أنه "سجل منتظم لجميع المعاملات الإقتصادية للبلد مع العالم الخارجي في سنة معينة".[1]

ويعرفه الإقتصادي Samuelson بأنه "سجل منظم لجميع العمليات التجارية والمالية والنقدية بين المقيمين وغير المقيمين، في فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.

ويعرف أيضا على أنه: "بيان أساسي ومنسق لجميع التعاملات الإقتصادية التي تتم بين مواطنين وحكومات ومؤسسات محلية لبلد من البلدان مع مواطنين وحكومات ومؤسسات أجنبية، وهو ذو جانبين لتلك المعاملات، كما أنه أسلوب لتنظيم الإستلامات والمدفوعات النقدية في تلك المعاملات الدولية خلال مدة زمنية معينة، عادة ما تكون سنة.[2]

[1] عبد المجيد قدي، **البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي**، دار بلقيس، الجزائر، الطبعة الأولى، 2011، ص 211.

[2] سمير فخري نعمت، **العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وإنعكاسها على ميزان المدفوعات**، اليازوري، عمان، الطبعة الأولى، 2011، ص ص70-71.

ويعرف ميزان المدفوعات أيضا أنه سجل ينقسم إلى جانبين، جانب دائن تسجل فيه تلك المعلومات التي يترتب عنها دخول للعملية الأجنبية، وجانب مدين تسجل فيه تلك المعاملات التي تتيح وسائل لتغطية الإلتزامات، حيث أنه يوضح نقاط الضعف والقوة للبلد من حيث التركيبة السلعية للصادرات والواردات.[1]

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف ميزان المدفوعات على أنه السجل المحاسبي الذي يحصي جميع المعاملات الإقتصادي، بين الأعوان الإقتصاديين المقيمين في الدولة مع نظرائهم المقيمين في الدول الأخرى، خلال مدة زمنية محددة، عادة تكون سنة.

المطلب الثاني: التفسير النظري لدور السياسة الإنفاق العام في تحقيق التوازن الخارجي

طبقا للنظرية الكينزية يمكن أن تقوم السياسة المالية بدور هام في هذا المجال وذلك من خلال التغيرات في الإنفاق كإستخدام الضرائب مثلا، ففي حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات يمكن إجراء تخفيض في الإنفاق العام بفرض ضرائب على الدخول مثلا وتحت تأثير المضاعف سيؤدي ذلك إلى إنخفاض أكبر في الدخل وبالتالي في الطلب الكلي بما في ذلك الطلب على الإستيرادات، وهذا يعني إنخفاض الطلب على الصرف الأجنبي، وعندها سيعود التوازن إلى ميزان المدفوعات وينطبق ذلك أيضا في حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات ولكن بصورة عكسية علاوة على ذلك تستطيع السلطات المالية إستخدام السياسة النقدية لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات، غير أن الكينزيين لا يعتمدون عليها مقارنة بالسياسة المالية ومن أهم أدوات السياسة النقدية هي سعر الفائدة حيث يتم خفض عرض النقد في التداول الذي يؤدي بدوره إلى رفع سعر الفائدة مما يؤثر على حجم الإنفاق الكلي نظرا لإنخفاض الإنفاق الإستثماري في هذه الحالة، وهو ما يشجع على تدفق رؤوس الأموال للداخل وعندها يستحسن موقف ميزان المدفوعات.

كما يرى الكثير من الإقتصاديين أن سياسة الإنفاق العام لها دور كبير في معالجة إختلالات ميزان المدفوعات وذلك من خلال ما يلي:

. زيادة رؤوس الأموال الأجنبية عن طريق تشجيع الإستثمار الأجنبي بتقديم الإعانات من طرف الدولة والنفقات الجبائية في سبيل التحفيز على الإستثمار.

. تخفيض الطلب الداخلي (التقليل من الإستيراد) عن طريق تحقيق الإكتفاء الذاتي.

. ترقية الصادرات عن طريق الإنفاق الجبائي والإعانات الموجهة للمستثمرين الأجانب والمحليين.

[1] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)**، مرجع سبق ذكره، ص 41.

كما أن الإنفاق العام الذي تقدمه الدولة إما في شكل إعانات أو من أجل تحفيز الإستثمار يساهم بدرجة كبيرة في رفع الإنتاج ورفع معدل التصدير وبالتالي زيادةفي معدل الأجور حيث يتولد عنه تنامي في الطلب على السلع والخدمات فترتفع الإستيرادات مما يؤدي في الأخير إلى توازن ميزان المدفوعات.[1]

ويتجلى دور سياسة الإنفاق العام في إحداث التوازن الخارجي من خلال:

أولا/ نموذج مندل – فلمنج Mundell – fleming ودور سياسة الإنفاق العام.

نموذج إقتصادي صاغه كل من الإقتصاديان: Robert Mundellو Maris Fleming، فهو يقوم على أساس نموذج لإقتصاد صغير مفتوح يواجه سعر الفائدة المحددة عالميا وواردات تتسم بالمرونة الكاملة عند سعر معين مقوم بالعملة الأجنبية، ويسعى هذا النموذج إلى تحديد التوازن الداخلي والخارجي من خلال إشتقاق منحنى ميزان المدفوعات، ويتضح لنا من خلال نموذج مندل – فلمنج أن هناك توازن داخلي وتوازن خارجي، وإذا افترضنا أن هناك توازن داخلي وخارجي، إلا أنه يمكن أن يكون هذا التوازن هو توازن أقل من التشغيل الكامل، وكما في حالة الإقتصاد المغلق تقوم الحكومة بإتخاذ سياسة الإنفاق التوسعية من أجل رفع مستوى النشاط الإقتصادي وامتصاص البطالة لكن هذه السياسة ليس لها نفس الأثر إذا ما قارناها بالإقتصاد المفتوح ، حيث أنه كما سبق وأن أشرنا هناك معيارين لتحديد فعالية سياسة الانفاق في الإقتصاد المفتوح ، وهما حركة رأس المال الدولي ونظام الصرف المتبع ، فعندما تكون رؤوس الأموال الدولية حرة فإن العملة تتدفق عبر الحدود إستجابة للفروق بين أسعار الفائدة ،النمو الإقتصادي وعوامل أخرى، كلها لها علاقة بالإنفاق العام ، كما نلاحظ أن السعي الى تحقيق الإستقرار الداخلي قد يخرب الإستقرار الخارجي والعكس، وهذا ما يطرح عدة صعوبات على صانعي السياسة الإقتصادية.[2]

معادلته على الشكل التالي:

1-منحنى IS:

$$Y= C+I+G+NX$$

حيث أن:

Y: يمثل الناتج الإجمالي القومي.

---

[1] بن عزة محمد، **ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الإنضباط بالأهداف دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص ص177-178.

[2] وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الإقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي**، مرجع سبق ذكره، ص 192.

C: الإستهلاك.

I: الإستثمار.

S: الإنفاق الحكومي.

NX: صافي الصادرات.

2-منحنى LM :

$$\frac{M}{P} - L(IY)$$

حيث أن:

P: المتوسط العام للأسعار

L: السيولة

M: كمية النقود

I: سعر الفائدة

Y: الناتج الداخلي الخام

3-نموذج مندل-فلمنج (POP):

$$BOP= CA+KA$$

حيث أن:

CA: يمثل الحساب الجاري.

KA: حساب رأس المال.[1]

ثانيا/ الوصول إلى التوازن في حالة" سعر الصرف الثابت " و" سعر الصرف المرن".

نوضحها في الجدول التالي:

[1] وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الإقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي**، مرجع سبق ذكره، ص ص195-196.

الجدول رقم (02-01): فعالية الإنفاق العام في نظام الصرف الثابت والمرن حسب درجة حرية رأس المال.

نظام الصرف	حركة رؤوس الأموال	فعالية سياسة الإنفاق	
نظام الصرف الثابت	حركة ضعيفة لرؤوس الأموال	سياسة غير فعالة	مزاحمة كبيرة
	حركة قوية لرؤوس الأموال	سياسة فعالة	مزاحمة صغيرة
نظام الصرف المرن	حركة ضعيفة لرؤوس الأموال	سياسة فعالة	مزاحمة كبيرة
	حركة قوية لرؤوس الأموال	سياسة غير فعالة	مزاحمة كبيرة

المصدر: وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الإقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي**، مرجع سبق ذكره، ص197.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه الحالات التي تكون فيها فعالية سياسة الإنفاق العام، حيث تكون فعالة في نظام الصرف الثابت عن حركة قوية لرؤوس الأموال على عكس نظام الصرف المرن تكون سياسة الإنفاق العام أكثر فعالية عند حركة رؤوس الأموال الضعيفة، حيث سنتطرق لكل من نظام الصرف الثابت والمرن بتفصيل كل منهما على حدى:

1-آثار سياسة الإنفاق العام في ظل سعر الصرف الثابت:

زيادة الإنفاق العام الممول من الإيرادات الضريبية (dg=dt >0) أو عن طريق الإستدانة (dt=0 ; dg>0) والذي يكون في وضعية النقطة A في الشكل البياني"a" أدناه والذي يترجم إنزياح المنحنى "IS" إلى اليمين والذي ينتج عنه زيادة في الناتج الإجمالي والذي يدفع بالسلطة النقدية " البنك المركزي بإعتباره من يسير السياسة النقدية في الدولة والمحدد لسعر الفائدة" إلى رفع سعر الفائدة، والذي يخفض من الإستثمار الخاص والذي يتعرض إلى أثر المزاحمة في هذه الحالة، وبالمقابل هذا الوضع يرفع من الصادرات التي تأثرت بزيادة الناتج الإجمالي، وفي الأخير يعرف الميزان التجاري إنتعاشا ملحوظا، وفي الوضع "B" يعرف توازن جديد مفسر بتحقق المضاعف الذي يعبر عن نتيجة هذه السياسة.

الشكل رقم (02-03): آثار زيادة الإنفاق العام في ظل سعر الصرف الثابت.

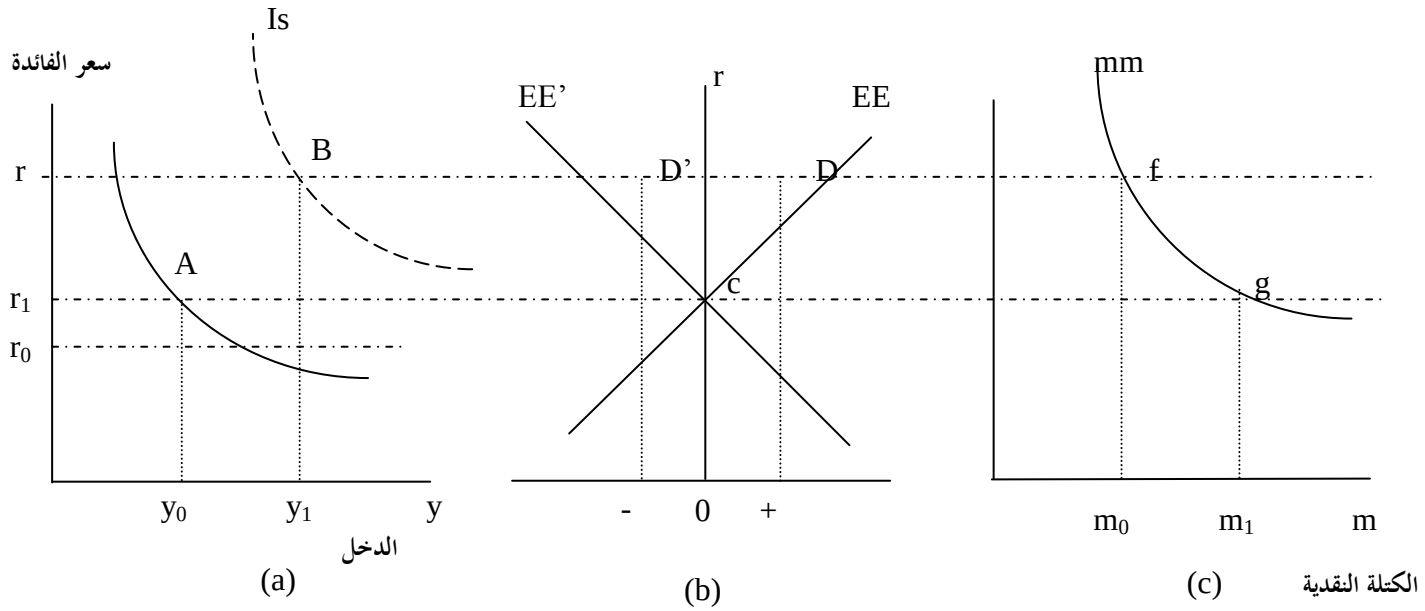

Source : Delali Acolley, le model de mundell fleming dans un régime de toux de change fixe-théorie et application au Togo, université lava, p23.

2-آثار سياسة الإنفاق العام في ظل سعر الصرف المرن:

السياسة الإنفاقية التوسعية تنقل منحنى IS إلى اليمين من النقطة A إلى النقطة B ويكون في هذه الحالة سعر الفائدة المحلية أكبر من سعر الفائدة الأجنبية والذي يتم تخفيضه إلى مستوى سعر الفائدة الأجنبية بإفتراض الحركة التامة للرؤوس الأموال الأجنبية، وتكون الآثار المترتبة على ذلك في زيادة الناتج القومي الإجمالي وكذا الصادرات مما يرفع من رصيد الميزان التجاري ورصيد ميزان رؤوس الأموال.[1]

[1] بن عزة محمد، **ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الإنضباط بالأهداف دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص ص181-182.

الشكل رقم (02-04): آثار زيادة الإنفاق في ظل سعر الصرف المرن.

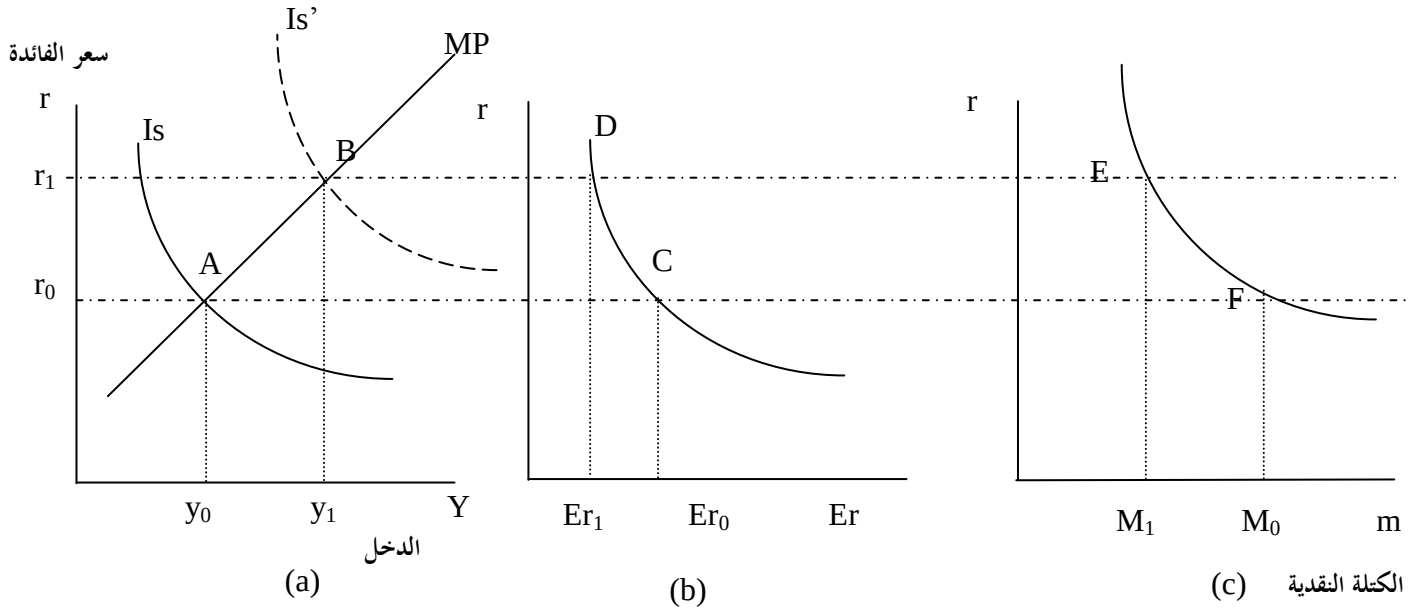

Source : Delali Accolley, op,p28.

إن أثر المزاحمة يتبع تغيرات في سعر الصرف الذي هو ناجم عن إرتفاع وانخفاض صافي الصادرات.

المطلب الثالث: آليات تدخل الدولة عن طريق الإنفاق العام في تحقيق التوازن الخارجي.

لقد عالجت العديد من الأفكار موضوع الكيفية المثلى لتدخل الدولة عن طريق سياسة الإنفاق العام لمعالجة إختلالات ميزان المدفوعات، وسوف نقتصر على جانب مهم وهو الآثار المحتملة التي قد تحدثها سياسة الإنفاق العام على الصادرات والواردات، بإعتبار أن الميزان التجاري هو الذي يعكس الصورة المثلى لميزان المدفوعات.

حيث يظهر تأثير النفقات العامة على الميزان التجاري بطرفيه الصادرات والواردات، والدولة في إطار سياستها تسعى لتوجيه نفقاتها نحو زيادة الصادرات والتقليل من الواردات، لكن هذا الهدف يواجه عدة صعوبات وعراقيل بسبب تأثيرات عوامل خارجية متعددة، من هذا المنطلق سوف نتعرض إلى أهم الآثار المحتملة للنفقات العامة في جانب الصادرات والواردات.

أولا/ آثار سياسة الإنفاق العام على الصادرات:

تعمل الدولة من خلال تدخلها في النشاط الإقتصادي عن طريق النفقات العامة على تشجيع صادراتها الوطنية، وذلك من خلال ما تخصصه الحكومة ضمن الميزانية العامة من إعتمادات مختلفة يمكن إجمالها فيما يلي:

1-الإنفاق الجبائي:

تتدخل الدولة من خلال هذه السياسة بعدة أوجه وهي كما يلي:

-الإعفاء الكلي من الضريبة.

-التخفيض في معدلات الضريبة.

إن نجاح سياسة الإنفاق الجبائي تعتمد على توفر بعض العوامل سواء كانت مرتبطة بالإجراءات التحفيزية أو عوامل خارجية أخرى – المناخ الإستثماري – لذا فإن المشرع الضريبي ملزم بالقيام بدراسة مفصلة لكافة الظروف والأوضاع السائدة قبل منح التحفيزات، من أجل إعطاء فعالية لهذه السياسة.[1]

2-الإعانات الموجهة للمستثمرين المحليين والأجانب:

قد تمنح الدولة إعانات ومساعدات للمستثمرين وذلك لإحداث توازن خارجي، حيث أن تركيز الإنفاق العام على الإستثمار يساهم في رفع إنتاج البلد وبالتالي إرتفاع معدل التصدير والتركيز على الصناعات التصديرية فيتبع ذلك زيادة في الإنتاج ومن ثم الرفع في الأجور حيث يترتب على هذه الأخيرة زيادة الطلب على السلع والخدمات فترتفع الإستيرادات إلى غاية العودة إلى توازن ميزان المدفوعات.

تكون هذه الإعانات للمستثمرين المحليين بهدف مساعدتهم على الصمود على المنافسة الأجنبية وكذا مساعدتها على تغطية العجز في ميزانيتها وتأهيلها لإرجاعها إلى جو المنافسة وكذا لتوسيع الإنتاج وتحديث التجهيزات، حسب تقرير "التجارة والتنمية لسنة 2013" الصادر عن الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد" فإن معدلات النمو الاقتصادي التي حققتها الدول النامية خلال سنة 2012 والتي تراوحت بين 4.5% و5% كانت ناتجة عن زيادة الطلب المحلي أكثر منه عن الصادرات، حيث أن الطلب الخارجي من الإقتصاديات المتقدمة ظل عبئا، بالإضافة إلى ذلك ظلت التدفقات الرأسمالية الوافدة القصيرة الأجل التي إجتذبتها أسعار الفائدة الأعلى مستوى مما هي عليه في البلدان المتقدمة تمارس ضغطا في إتجاه رفع قيمة عملات عدة إقتصاديات الدول الناشئة مما أضعف قطاعاتها التصديرية.[2]

---

[1] بن عزة محمد، **ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الإنضباط بالأهداف دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص183.

[2] الأمم المتحدة، **مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية – الأونكتاد – تقرير التجارة والتنمية**، 2013، ص04.

ثانيا/ أثر سياسة الإنفاق العام على الواردات:

يقصد بالواردات مجموع ما تستورده الحكومة من سلع سواءا كانت إستهلاكية أو إستثمارية أو خدمات من الخارج، ومجمل النفقات العامة المخصصة لجانب الواردات في الدول النامية التي تتميز بعدم مرونة جهازها الإنتاجي وإعتمادها الكلي على العالم الخارجي تتمثل فيما يلي:

1-النفقات العامة الموجهة لإقتناء التجهيزات الرأسمالية: وذلك يمثل ما تخصصه الدولة ضمن الميزانية الإستثمارية من نفقات من أجل إقتناء المعدات، الأجهزة والآلات الخاصة بالعمليات الإستثمارية.

2-النفقات العامة الموجهة لدعم الواردات واسعة الإستهلاك: حيث تعتمد جل الدول النامية هذا المنهج من خلال دعم مختلف السلع المستوردة واسعة الإستهلاك داخل البلد، ومثال ذلك دعم المواد الطاقوية (البنزين، المولدات الكهربائية...إلخ)، والمواد الغذائية المستوردة.[1]

[1] بن عزة محمد، **ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الإنضباط بالأهداف دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص185.

خلاصة الفصل الثاني:

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل الإلمام بجميع أهداف السياسة الإقتصادية وكيفية تأثير الإنفاق العام في كل منها على حدى وطرق علاجها من خلال تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي، حيث حاولنا إظهار أهمية النمو الإقتصادي من خلال عرض أهم تعاريفه ليتضح أنه مرتبط بعامل تراكم رأس المال من جهة وزيادة الإنتاجية من جهة أخرى وهذا من خلال الإبتكارات التي تسمح من رفعهما بحيث كل إبتكار يسمح بإعطاء دفع جديد للنمو الاقتصادي وقد ساهم التحليل الكينزي في إبراز دور الإنفاق العام من خلال تأثيره على الطلب الكلي إنطلاقا من الطلب يخلق العرض حيث يتم هذا التأثير من خلال عمل مضاعف الإنفاق العام الذي يعتمد على ارتفاع الميل الحدي للإستهلاك ويكون بشكل أفضل إنطلاقا من التفاعل بين المضاعف والمعجل ويبقى أثر الإزاحة من أهم العوامل التي تحد من أثر الإنفاق العام على النمو الإقتصادي ،أما بالنسبة للتضخم توضح لنا أن ارتفاع الطلب الكلي وإنخفاض العرض الكلي من أحد أهم مسببات التضخم حيث تتدخل الدولة بالإنفاق العام من أجل تحقيق الإستقرار العام للأسعار فتقلص من نفقاتها في حالة التضخم لدعم الإنعاش الإقتصادي وتزيد من نفقاتها في حالة الإنكماش لمعالجة الكساد والركود.

أما بالنسبة لدور الإنفاق العام في تحقيق التشغيل الكامل فلقد نظر الكلاسيك في تفسير هذه العلاقة بنظرة تفاؤلية أي أن إقتصادهم يوفر مناصب شغل لكل طالب عمل وأنه يتوازن عند حالة الإستخدام التام، أما عن التوجه الكينزي فأقر بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتحقيق التوازن عن طريق تخفيض الضرائب ورفع الإستثمار من أجل توفير مناصب شغل لليد العاملة المعطلة، وفي الأخير تطرقنا إلى سياسة الإنفاق العام في تحقيق التوازن الخارجي حيث أبرزنا مصطلح ميزان المدفوعات من خلال تفسير نموذج مندل–فلمنج الذي يحدد التوازن الداخلي والخارجي من خلال إشتقاق منحنى ميزان المدفوعات، وتتدخل الدولة عن طريق الإنفاق العام بتقديم نفقات جبائية و إعانات سواءا إلى مستثمرين محليين أو أجانب لتشجيع الصادرات ، كما تعمل على تخفيض الواردات والسعي نحو ما يعرف بالإكتفاء الذاتي.

الفصل الثالث

دراسة تحليلية قياسية لأثر الانفاق العام على أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

تمهيد:

بعد التحليل النظري لموضوع الدراسة والمتمثل في كل من الإنفاق العام وكذا الأهداف السياسة الإقتصادية سنحاول من خلال هذا الفصل القيام بدراسة تحليلية وقياسية للظاهرة المدروسة والمتمثلة كما ذكرنا سابقا في الإنفاق العام وأثره في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية والمتمثلة في (النمو الإقتصادي، محاربة التضخم، تحقيق التشغيل الكامل، تحقيق التوازن الخارجي).

ولتحديد الأثر الكمي للإنفاق العام على أهداف السياسة الإقتصادية سنحاول دراسة وتحليل العلاقة القياسية التي تربط المتغيرات المدروسة (حجم الإنفاق العام ومعدل النمو الإقتصادي ونسبة التضخم ومعدل التشغيل وكذا ميزان المدفوعات)، كما سنحاول في هذا الفصل توضيح إتجاه العلاقة السببية التي تربط بين متغيرات الدراسة ثم بعد ذلك سنحاول بناء النموذج القياسي وذلك بمحاولة تحديد المتغيرات التي تساهم في شرح وتفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة وذلك بالإستعانة بمخرجات البرنامج القياسي Eviews 09 من أجل دراسة وجود علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة وذلك بإستخدام أحد الإختبارات الملائمة لذلك والمتمثلة في إختبار ADF والذي إعتمد في الدراسة مع إثبات وجود علاقة تكاملية في الأجل الطويل بين متغيرات الدراسة.

حيث سنقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث على الشكل التالي:

-المبحث الأول: مدخل نظري إلى الاقتصاد القياسي.

-المبحث الثاني: قراءة وتحليل مؤشر الإنفاق وأهداف السياسة الاقتصادية خلال الفترة (2000-2020).

-المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر فعالية الإنفاق العام على أهداف السياسة الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020).

المبحث الأول: مدخل نظري إلى الإقتصاد القياسي

هناك عدة تطورات حدثت في علم الإقتصاد القياسي على أيدي المختصين فيه، إلا أن معظم هذه التطورات التي تتم في فروع المعرفة الأخرى تغذي التطور في هذا الفرع، كالتطور في النظرية الإحصائية والنظرية الإقتصادية، وثروة المعلومات وما صاحبها من توفير في تطور كبير في مجال الإقتصاد القياسي فهو يختص بتطبيق الطرق القياسية النظرية في مجالات واقعية عديدة ترتبط بإقتصاد الأعمال.

المطلب الأول: ماهية الإقتصاد القياسي

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى كل من مفهوم ومنهجية البحث في الإقتصاد القياسي

أولا/ مفهوم الإقتصاد القياسي:

إن مصطلح كلمة econometrics الإقتصاد القياسي مشتق من كلمتين economic وتعني إقتصاد و métriques وتعني القياس، ويعد "باول كيومبا" أول من إستخدم هذا الإصطلاح عام 1910، وقد إختلف في ترجمتها، فقد ترجمها البعض على أساس أنه العلم الذي يدمج بين النظرية الإقتصادية وطرق القياس الإحصائية والرياضية. فيما وجد آخرون أن الإصطلاح الأفضل للتعبير عنه هو "القياس الإقتصادي" بإعتباره فرعا من فروع علم الإقتصاد الذي يستخدم التحليل الكمي للظواهر الإقتصادية.[1]

كما يعرف البعض الإقتصاد القياسي بأنه فرع من فروع علم الإقتصاد يستخدم التحليل الكمي للظواهر الإقتصادية الواقعية المبني على أساس التماسك بين النظرية والمشاهدة متخذا لذلك أساليب إستقراء ملائمة.[2]

ثانيا/ منهجية البحث العلمي في الإقتصاد القياسي:

يمر أي بحث قياسي بخمسة مراحل يمكن إيجازها فيما يلي:

---

[1] كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف الزبيدي، **القياس الإقتصادي النظرية والتحليل**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2011، ص19.

[2] وليد إسماعيل السيفو وآخرون، **الإقتصاد القياسي التحليلي**، الأهلية للنشر التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص 21.

1- تحديد النموذج الإقتصادي القياسي: على الرغم من أن كينز حدد العلاقة الموجهة بين الإستهلاك والدخل ولكنه لم يحدد الشكل الدقيق للعلاقة بين المتغيرين، ولغرض التبسيط فهو يقترح الشكل التالي لدالة الاستهلاك الكينزية:

$$Y=\alpha+\beta x \ldots\ldots(1-1)$$

عندما يكون (y)= الإستهلاك، (x)=الدخل، ($\beta+\alpha$)= ثوابت أو معلمات ، إن معلمة الميل(β)تعبر عن الميل الحدي للاستهلاك (MPC)

2- تقدير معلمات النموذج: بعد تحديد النموذج فإن الخطوة اللاحقة في العمل الإقتصادي القياسي هي الحصول على تقديرات (قيم رقمية لمعلمات النموذج من البيانات المتوفرة).

3- إختبار النموذج المقدر: بعد تقدير قيم المعلمات لابد من تقييمها وإختبار دقة تقديرها بإستخدام الأدوات والوسائل الإحصائية المعروفة.[1]

4- تقييم المعلمات المقدرة بالنموذج: بعد أن ينتهي الباحث من تقدير القيم الرقمية لمعلمات النموذج من خلال بيانات واقعية؛ فأنه يشرع في تقييم المعلمات المقدرة والمقصودة بتقييم المعلمات المحددة في تحديد ما إذا كانت قيم هذه المعلمات لها مدلول او معنى من الناحية الإحصائية، ويوجد هناك عدة من معايير تمكننا من إتمام عملية التقييم أهمها:

4-1 المعايير الإقتصادية: فهي تحدد المعايير التي تستخدم في تقييم المعلمات من خلال مبادئ النظرية الاقتصادية.

4-2 المعايير الإحصائية: تهدف المعايير الإحصائية إلى إختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج، ومن أهمها معامل التحديد وإختبارات المعنوية.

4-3 المعايير القياسية: تهدف هذه المعايير الى التأكد من أن الافتراضات متوفرة في الواقع فإن هذا يكسب المعلمات المقدرة صفات معينة أهمها عدم التحيز.[2]

[1] محمد صالح تركي القريشي، **مقدمة في الاقتصاد القياسي**، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2004، ص ص32- ص34.

[2] كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف الزبيدي، **القياس الإقتصادي النظرية والتحليل**، مرجع سبق ذكره، ص 30.

المطلب الثاني: دراسة السلاسل الزمنية.

تعتبر دراسة السلاسل الزمنية أحد المواضيع المهمة في التحليل والتنبؤ بالظواهر الإقتصادية وقد شهدت تطورا كبيرا في الآونة الأخيرة.

أولا/ مفهوم السلسلة الزمنية وأهم مركباتها:

السلسلة الزمنية هي عبارة عن مشاهدات تعبر عن قيم متغير إقتصادي معين على إمتداد فترة زمنية معينة؛ أو بتعبير آخر فهي عبارة عن تطور متغير اقتصادي بالزمن.[1]

تتكون السلسلة الزمنية من مجموعة من عناصر تفيد في تحليل سلوكها في الماضي وكذا المستقبل وهي:

1-الإتجاه العام: يقصد به الحركة المنتظمة للسلسلة عبر فترة زمنية طويلة نسبيا، مما يحدد إتجاهها العام المتزايد أو المتناقص بغض النظر عن جميع الإنحرافات والتقلبات الأخرى.

2-المركبة الموسمية: هي التغيرات التي تحدث بإنتظام خلال وحدات زمنية متعاقبة كشهر معين حيث يمكن معرفتها والإستعداد لمواجهتها. (مثل إنتاج بعض المواد الفلاحية الذي يرتفع في الصيف وينخفض في الشتاء ...).

3-المركبة الدورية: هي التغيرات التي تطرأ على قيم السلسلة الزمنية بصورة منتظمة أو غير منتظمة ويزيد أمدها عن السنة والتغيرات تقيس فترة أو دورة التغير للمعطيات.

4-المركبة العشوائية: بالإضافة إلى الإتجاه العام والتغيرات الموسمية والدورية، فإن السلاسل الزمنية عادة ما تحتوي على بعض التقلبات العشوائية التي تنتج عادة من التأثير المنعزل أو العرضي لبعض العوامل (مثل الإضرابات، الجفاف، الفيضانات.....إلخ).

ثانيا/ تحليل السلاسل الزمنية:

تفترض كل الدراسات التطبيقية التي تستخدم بيانات سلسلة زمنية أن هذه السلسلة مستقرة أو ساكنة، وصفة الإستقرار أو السكون تلك تتحدد ببعض الخصائص الإحصائية، وفي حالة غياب صفة الإستقرار فإن الإنحدار الذي تحصل عليه بين متغيرات السلسلة الزمنية غالبا ما يكون زائفا.

[1] عصام عزيز شريف، **مقدمة في القياس الإقتصادي**، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثالثة، 1983، ص 35.

1-إستقرارية السلاسل الزمنية: تعرف السلسلة الزمنية المستقرة على أنها السلسلة التي لا تتغير مستوياتها مع الزمن أي لا يوجد فيها إتجاه نحو الزيادة ولا نحو النقصان.[1]

تتمثل الخصائص الإحصائية لصفة إستقرار السلسلة في [2]:

- ثبات متوسط القيم عبر الزمن:

$$E(y_t) = \mu$$

- ثبات التباين عبر الزمن:

$$\mathrm{Var}(y_t) = \mathrm{E}(y_t - \mu)^2 = \delta^2$$

- أن يكون التباين بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التباين.

$$y_t = E[(y_t - \mu)(y_{t+k} - \mu)]$$

1-1 السلاسل الزمنية غير المستقرة: نادرا ما تتحقق في المتغيرات الإقتصادية صفة الإستقرار، ومع ضرورة فرضية الإستقرار فإن عدم تحقق شرط من الشروط الثابتة كاف للحكم على عدم إستقرار السلسلة.

ونميز بين النوعين:

1-1-1 السلسلة من نوع (TS)Trend Stationnary : هي حالة من حالات عدم الاستقرار تكتب على الشكل التالي:

$$y_t = \mu + \beta t + \varepsilon_t$$

ε_t: يمثل الخطأ الأبيض وهي سلسلة مستقرة، y_t سلسلة غير مستقرة لأن $E(y_t)$ يعتمد على الزمن ، وبالتالي هذا النموذج غير مستقر لأن متوسطه مرتبط بالزمن ، يمكن جعلها مستقرة عن طريق **MCO**.

[1] عبد العزيز شربي، **طرق إحصائية للتوقع الإقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، ب ط، 1996، ص30.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الإقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجمعية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الثانية، 1998، ص10.

2-1-1 السلسلة من نوع Differency Stationnary(DS): هذا النموذج غير مستقر بإتجاه عشوائي ويمكن جعلها مستقرة بإستعمال الفروق $\Delta y_t = y_t - y_{t-1}$ وتكتب بالصيغة التالية :

$$y_t = \mu + y_{t-1} + \varepsilon_t$$

2- إختبارات الإستقرارية:

1-2 إختبار Dickey Fuller: هو إختبار قائم على فرضية مفادها أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية الإنحدار الذاتي من الدرجة الأولى، كما يسمح بتحديد نوع السلسلة الزمنية، غير المستقرة من النوع TSوDS ولإجراء الإختبار نقوم بتقدير

النماذج التالية:

النموذج الأول: $\Delta y = \lambda y_{t-1} + _t$

النموذج الثاني: $\Delta y = \alpha + \lambda y_t + _t$

النموذج الثالث: $\Delta y = \alpha + \beta_t + _{t-1} + \varepsilon_t$

بحيث السلسلة غير المستقرة. $H_0; \lambda = 0$

السلسلة المستقرة. $H_1; \lambda \neq 0$

حيث يتم حساب إحصائية "τ" (tau)بإستخدام الصيغة التالية:

$$\tau = \frac{\lambda - 0}{\delta\lambda}$$

حيث:

$\delta\lambda$: تمثل الخطأ المعياري للمعلمات المقدرة.

λ: يمثل الجذر الأحادي.

ويتم إختبار الفرضية الصفرية $\lambda = 0$ أي بوجود جذر الوحدة من خلال مقارنة إحصائية τ المقدرة لـ λ مع القيم الجدولية لـ DF والمطورة أيضا بواسطة Mackimon (1996) حيث عادة ما تكون سالبة:

السلسلة مستقرة $|\tau| > |DF_{CV}| \rightarrow H_1$

السلسلة غير مستقر ة $|\tau| < |\ _{CV}| \rightarrow H_0$

أو: $\tau < DF_{CV} \rightarrow H_1$

$\tau > \rightarrow H_0$

حيث: DF_{CV} تمثل القيمة الحرجة DF Critical Values

2–2 إختبار Augmented Dickey Fuller:

يصبح إختبار DF غير صالح للتطبيق إذا كان الحد العشوائي في النماذج السابقة يعاني من الإرتباط الذاتي، فإختبار ADF يأخذ بعين الإعتبار الإرتباط الخطي بين الأخطاء من الدرجة P، فيمكن أن يصحح بإضافة عدد مناسب من الفرق المؤخرة إذ هو إختبار قائم على فرضية مفادها أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية الإنحدار الذاتي من الدرجة P وتصبح النماذج الثلاث كالآتي:

النموذج الرابع: $\Delta y = \lambda y_{t-1} + \sum \varepsilon_j \Delta_{t-J+1} + \varepsilon_t$

النموذج الخامس: $\Delta y = \alpha + \lambda y_{t-1} + \sum \varepsilon_j \Delta_{t-J+1} + \varepsilon_t$

النموذج السادس: $\Delta y = \alpha + \beta_t + \lambda y_{t-1} + \sum \varepsilon_j \Delta_{t-J+1} + \varepsilon_t$

وهذه النماذج توصف بإختبار ADF حيث تصبح ε_t غير مرتبطة ذاتيا، ولتحديد الفجوات الزمنية (P) يتم عادة إستخدام معايير مثل AKaike infocriterion كذلك Schwatrz Criterion حيث نأخذ أدنى قيمة للمعيارين أو نأخذ أعظم إحتمال لمعامل المعقولية العظمى Log like lihood

$$A\,Kaike(p) = N\log(\delta^2{}_{\varepsilon t}) + 2(3+p)$$

$$Schwatrz\,(p) = n\log(\delta^2{}_{\hat{\varepsilon} t}) + 2(3+p)\log n$$

المطلب الثالث: التكامل المشترك

تقوم فكرته على أنه في الأجل القصير قد تكون السلسلتين الزمنيتين x_t ، y_t غير مستقرتين لكنهما تتكاملان في الأجل الطويل أي توجد علاقة ثابتة بينهما في الأجل البعيد ، هذه العلاقة تسمى علاقة التكامل المتزامن ، يتطلب حدوث التكامل المشترك في حالة K أن تكون السلسلتان $(y_t ، x_t)$ متكاملتان

من الرتبة الأولى كل على حدى، أن تكون البواقي الناجمة عن تقدير العلاقة بينهما متكاملة في الرتبة صفر ، أي أنه حتى يكون التكامل المشترك موجودا بين متغيرين $(y_t، x_t)$ يتعين تحقق الشروط التالية:

$$y_t \rightarrow I(1)$$

$$x_t \rightarrow I(1)$$

$$y_t = a + bx_t + \mu_t$$

أولا/ إختبارات التكامل المشترك: يوجد هناك العديد من إختبارات التكامل المشترك نختار منها "إختبار الإنحدار المتكامل لديربن واتسون (CR DW).

ثانيا/ خطوات إجراء الإنحدار المتكامل لديربن واتسون (Durbin Wotson): لإجراء الإختبار (DW) نتبع الخطوات التالية:

- ✓ نقوم بحساب إحصائية ديربن واتسون (d) المصاحبة للإنحدار الأصلي بين $(y_t، y_t)$وتسمى dالمحسوبة.
- ✓ نبحث في جداول أعدها Sargan & Bhargova عن d الجدولية.
- ✓ نختبر فرض العدم d=0، فإذا كانت d المحسوبة d<0 الجدولية نرفض فرض العدم و بالتالي يوجد هناك تكامل مشترك، و لا يكون الإنحدار المقدر زائفا و العكس صحيح.[1]

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الحديث في الإقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الثالثة،2008-2009، ص ص273-274.

المبحث الثاني: قراءة وتحليل لمؤشر الإنفاق العام وأهداف السياسة الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2000- 2020)

إن الجزائر كباقي دول العالم تواجه عدة تحديات إقتصادية وإجتماعية، فهي تسعى منذ الإستقلال إلى تحقيق التنمية الشاملة وحل جميع مشكلاتها الإقتصادية والإجتماعية والنهوض بجميع قطاعاتها، لذلك سنحاول في هذا المبحث القيام بقراءة وتحليل أهم التغيرات التي حدثت على مستوى الإنفاق العام وكذا أهداف السياسة الإقتصادية كل منها على حدى في الجزائر وذلك خلال الفترة (2000 – 2020).

المطلب الأول: قراءة وتحليل تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2020)

شرعت الجزائر منذ سنة 2000في إنتهاج سياسة مالية توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل، لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها وخصوصا في ظل الوفرة في المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر في أسعار النفط والجدول التالي يبين لنا تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2000-2020).

الجدول رقم (03-01): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

السنوات	تطور الإنفاق العام في الجزائر(الوحدة: دينار جزائري)
2000	5718490000000
2001	6372610000000
2002	7141560000000
2003	7525690000000
2004	8126450000000
2005	8629790000000
2006	9016470000000
2007	9890810000000
2008	10925700000000
2009	13523200000000
2010	14851000000000
2011	13523200000000
2012	14851000000000
2013	15678900000000
2014	16224400000000
2015	16729200000000
2016	17085800000000
2017	17626000000000
2018	18047300000000
2019	18403600000000
2020	16927600000000

المصدر:البنك الدولي، إحصائيات الجزائر من الموقع: http://www.mf.gov.dz

الشكل رقم (03-01): تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

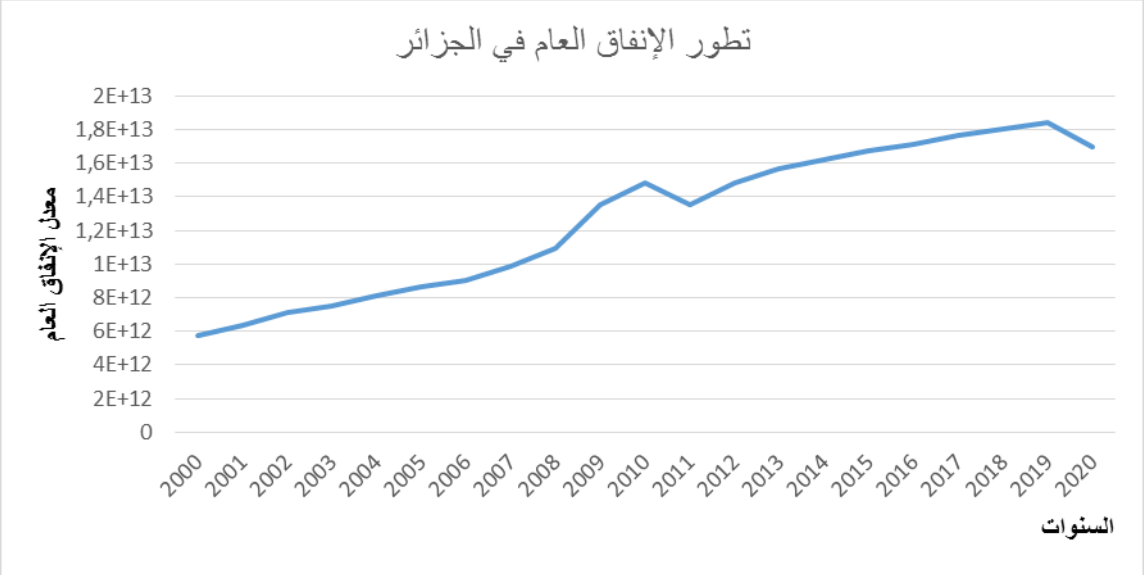

المصدر: البنك الدولي، إحصائيات الجزائر من الموقع: http://www.mf.gov.dz

من خلال المنحنى البياني أعلاه وبإستقراء أهم التطورات التي عرفتها سياسة الإنفاق العام في الجزائر يمكن إلقاء الضوء على أهم نقاط الزيادة والنقصان للنفقات العامة خلال فترة الدراسة ومن ثم التطرق إلى تحليل أهم أسباب تلك التطورات، إذ نلاحظ حدوث إرتفاع في مستوى الإنفاق العام في الجزائر وذلك تزامنا مع الإرتفاع المسجل في أسعار البترول وبالتالي ارتفاع الإيرادات الجباية البترولية التي تعتبر مصدر مهم للإيرادات العامة للدولة، الأمر الذي سمح للجزائر بتبني سياسة إنفاقية توسعية إذ يمكننا تقسيم تحليل تطور الإنفاق العام عبر المراحل التالية:

المرحلة الأولى (من سنة 2000 إلى سنة 2004): في هذه الفترة شهدت النفقات العامة تزايد مستمر حيث سجلت في سنة 2000 إنفاق يقدر بـ 5718490000000 دج ليصل في سنة 2002 إلى مبلغ يقدر بـ 7141560000000 دج حيث زاد بمعدل تطور بنسبة تقدر بـ 2.68%، أما سنة 2004 بلغ الإنفاق العام مبلغ يقدر بـ 8126450000000 دج بنسبة ارتفاع تقدر بـ 3.05%، وقد كانت هذه النفقات في ظل تنفيذ الدولة لبرنامج الإنعاش الإقتصادي وذلك من خلال تخصيص موارد مالية من أجل تشجيع الإستثمار وتحسين عمل المؤسسات، والإسراع في إجراءات الشراكة وفتح رأس المال ، بالإضافة إلى التحضير لإنضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة والشراكة مع الإتحاد الأوروبي.

المرحلة الثانية (من سنة 2005 إلى سنة 2008): لقد عرفت هاته الفترة تخصيص ميزانية ضخمة وذلك يعود أساسا لتسيطر الدولة للبرنامج التكميلي لدعم النموالإقتصادي حيث وصل الإنفاق العام إلى مبلغ قدر بـ 8629790000000 دج سنة 2005، أما في سنة 2006 فقد شهدت عملية التسديد المسبق للديون الخارجية وقد تم تخفيضها إلى حوالي 4,7 مليار دولار وهي ديون تجارية لدى نادي لندن لهذا وصل الإنفاق العام لهذه السنة إلى مبلغ قدر بـ 9016470000000 دج بمعدل إرتفاع قدر بنسبة 3,38%، أما سنة 2007 شهدت إرتفاع في الإنفاق فاق السنة التي سبقت حيث قدر بمبلغ 9890810000000 دج، لتشهد سنة 2008 إرتفاع فاق كل السنوات السابقة بمبلغ قدر بـ 10925700000000 دج بنسبة إرتفاع قدرت بـ 4.09% وهذا الإرتفاع راجع بسبب محاولة الدولة تحسين ظروف معيشة السكان بإعتباره هدف من أهداف الرئيسية لبرنامج التكميلي لدعم النمو وذلك بتوفير السكن وإنشاء المزيد من الأقسام والمطاعم الدراسية قصد تحسين ظروف التمدرس، إضافة إلى مشاريع التنمية المحلية فيما يخص التطهير والتزويد بمياه الشرب وتأهيل المرافق التربوية ومنشآت الرياضة والثقافة.

المرحلة الثالثة (من سنة 2009 إلى سنة 2014): شهدت سنة 2009 إرتفاعا في حجم الإنفاق العام حيث قدر المبلغ في هذه السنة بـ 13523200000000 دج لينتقل إلى سنة 2011 إلى المبلغ 13523200000000 دج كنوع من الإستقرار في الإنفاق العام وذلك راجع إلى زيادة إيرادات الخزينة العمومية من جراء إرتفاع أسعار البترول وتبني الجزائر للبرنامج الخماسي للتنمية، أما سنة 2013 فارتفع الإنفاق العام بمبلغ قدر بـ 15678900000000 دج بنسبة تطور تقدر بـ 5.88 %.

المرحلة الرابعة (من سنة 2015 إلى سنة 2019):أما سنة 2015 فقدر مبلغ النفقات بـ 16729200000000 دج، ولقد عرفت هذه السنة إنخفاض على مستوى أسعار البترول إلى أن النفقات إستمرت في إرتفاعات طفيفة وذلك بسب تبني الجزائر لبرنامج توطيد النمو الإقتصادي حيث غطى هذا البرنامج العمليات الإستثمارية العمومية، وميزت هذه الفترة بتراجع مداخيل الجزائر على إثر إستمرار إنخفاض أسعار البترول وهو ما جعل الجزائر تتخذ جملة من الإجراءات التي تقيد الإنفاق العام حيث جاء هذا البرنامج في ظروف مالية جد صعبة مما تطلب تجميد كل العمليات التي لم تطبق والتي ليست من الضروريات حيث قررت غلق كافة صناديق التخصيص التي وجدت قصد تسيير وتأطير المشاريع الإستثمارية العمومية وجعلها ضمن صندوق واحد، لتبلغ النفقات في سنة 2017 مبلغا قدر بـ 17626000000000 دج لتصل سنة 2019 إلى مبلغ قدر بـ 18403600000000 دج بمعدل تطور قدر بنسبة 6.90% وذلك راجع لدخول الجزائر في مرحلة تقشف ودخول في تدهور إقتصادي وعجز مالي كبير مما أدى إلى إعادة

النظر في سياستها الإنفاقية والبحث عن إستراتجيات وحلول والإعتماد على مصادر بديلة للخروج من هذه الأزمة الإقتصادية وكذا تقلبات السياسية ونهوض الشعب الجزائري في مسيرات وحراك بحثا عن التغيير.[1]

أما في سنة 2020: إنعرج الإنفاق العام في هذه السنة في الإنخفاض ليبلغ 16927600000000 دج وذلك إثر التداعيات الوبائية الناتجة عن فيروس كورونا فجل النفقات توجهت لقطاع الصحة وكذا التحويلات الإجتماعية لدعم العائلات المعوزة وبعض النشاطات والحرف التي تضررت من الحجر الصحي.

المطلب الثاني: قراءة وتحليل لتطور معدلات التضخم والنمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2020)

منذ سنة 2000 سعت الدولة للنهوض بالإقتصاد من خلال عدة إصلاحات وبرامج تنموية وذلك للقضاء على المشاكل التي عانى منها الإقتصاد خاصة منها التضخم، وسنتطرق من خلال هذا المطلب إلى قراءة وتحليل تطور كل من التضخم والنمو الإقتصادي في الجزائر خلال فترة (2000 – 2020).

أولا/ قراءة وتحليل لتطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2020)

من أجل تحليل تطور التضخم في الجزائر قمنا بالإعتماد على مجموعة من المؤشرات كما هي مبينة في المنحنى التالي:

[1] وافي ناجم، جلايلة عبد الجليل، **ظاهرة تزايد النفقات العامة وواقعها في الجزائر خلال الفترة 1990-2019**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 02، جوان 2020، ص118-ص 120.

الشكل رقم (03-02): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

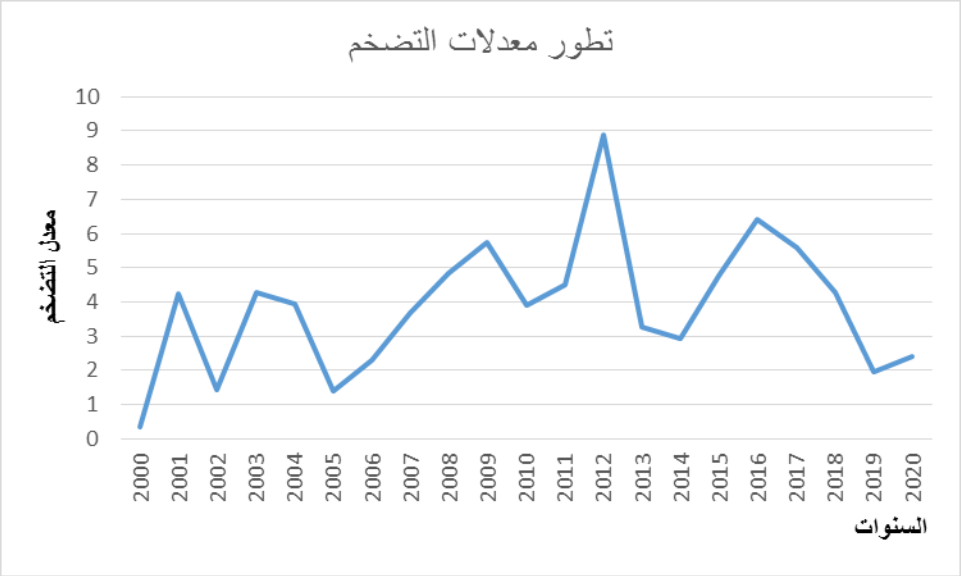

المصدر:البنك الدولي، إحصائيات الجزائر من الموقع: http://www.mf.gov.dz

من خلال الشكل البياني أعلاه نلاحظ أن نسبة التضخم سنة 2000 كانت منخفضة جدا حيث بلغت تقريبا نسبة 0.339163189 % وذلك راجع إلى برامج الإصلاح الهيكلي الذي طبقته الجزائر خلال هذه الفترة والذي بدأ يعطي ثماره على التضخم لكون أن الهدف الأساسي للبرنامج كان الحد من معدلات التضخم من خلال العمل على تقليص نمو الكتلة النقدية والحد من زيادة قيمة الدينار، بالإضافة إلى العمل على تخفيض الطلب الكلي بتقليص الأجور والإنفاق العام (تخفيض مشتريات الحكومة من السلع والخدمات وكذلك تقليص ميزانية النفقات الموجهة لدعم الأسعار، تقليص وترشيد نفقات التسيير خاصة بإعتبارها نفقات غير منتجة، بالإضافة إلى تجميد أجور الوظيف العمومي وتقليصها)، والتي كانت توصيات من قبل صندوق النقد الدولي. أما في سنة 2001 نلاحظ إرتفاعات نسبية حيث وصلت إلى نسبة قدرت بـ 4.225988349% ثم إلى 5.737060361% سنة 2009 وإلى 4.52421115% سنة 2011 وهي تشمل سنوات تطبيق برامج الإنعاش الإقتصادي إنطلاقا من برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو إلى غاية برنامج التنمية الخماسي حيث يفسر الزيادات في معدل التضخم أن الدولة وبصدد تنفيذها لهذه البرامج توسعت في الإنفاق العام من خلال زيادة الأجور والرواتب وكذلك عرفت نمو في الكتلة النقدية خاصة في السنوات 2001 – 2007 – 2011 وبالتالي أدت إلى الزيادة في الطلب الكلي و منه الزيادة في المستوى العام للأسعار.

حيث وصل معدل التضخم إلى الذروة التاريخية في الجزائر سنة 2012 بنسبة تقدر تقريبا بـ 8.891450911% وهذا راجع أساسا إلى زيادة الأسعار لبعض المنتوجات في الثلاثي الأول من نفس السنة وكذا مخططات الدولة في معالجة البطالة في السنوات الأخيرة وذلك من خلال منح القروض للمشاريع الإستثمارية للشباب بمعدلات فائدة منخفضة جدا حيث وجه جزء كبير منها إلى الإنفاق الإستهلاكي بدلا من الإنفاق الإستثماري.

أما في سنة 2013 فقد شهدت إنخفاضا في معدل التضخم قدرت نسبه بـ 3.2542391% وذلك بسبب نجاعة تسيير السياسة النقدية سنة 2013 من حيث إمتصاص فائض السيولة في السوق النقدية لستة أشهر بمعدل 1,5 % ،[1] وكذلك سبب هذا الإنخفاض هو تواصل أسعار المواد الأولية للإنخفاض في هذه السنة والذي ظهر خلال السداسي الثاني من سنة 2012. حيث تواصل إنخفاض معدل التضخم في سنة 2014 بنسبة تقدر بـ 3.2542391% وذلك لحفاظ النشاط الإقتصادي على وتيرة السنة السابقة بالرغم من التوسع النقدي البسيط جدا وبقاء السياسة النقدية جد حذرة، ليرتفع معدل التضخم من جديد بداية سنة 2015 بنسبة 4.78444700% بسبب تطبيق الدولة لبرنامج توطيد النمو الإقتصادي، وسنة 2016 بنسبة 6.397634803% حيث إتسم النشاط الإقتصادي بهشاشته وضعف في الإنتعاش الإقتصادي حيث عانى الإقتصاد الوطني بشدة من أثر إنهيار أسعار البترول، وعرفت الميزانية عجزا في الحساب الجاري الخارجي تفاقما كبيرا مؤديا إلى تآكل شبه كلي لموارد صندوق ضبط الإيرادات وإنخفاض ملحوظ في إحتياطات الصرف، لينخفض معدل التضخم إنخفاضا تدريجيا عبر السنوات 2017 - 2018 وصولا إلى أدنى إنخفاض سنة 2019 بنسبة قدرت حوالي1.951768211 %وذلك راجع إلى سياسة التقشف التي إنتهجتها الدولة وذلك من خلال تقليل وترشيد الإنفاق العام وكذا التقليل من الواردات ومنع بعضها، وتأجيل عدة مشاريع تنموية وكذا تجميد عمليات تعيين الموظفين الجدد في القطاع العام، كما شهدت هذه الفترة تراجع في أسعار المنتجات الفلاحية وكذا أسعار اللحوم البيضاء والفواكه والبيض. أما في سنة 2020 نلاحظ أن هناك إنعراج في منحنى تطور معدل التضخم نحو الإرتفاع بنسبة 2.415130941% بسبب الإرتفاع في المستوى العام للأسعار خاصة أسعار المواد الغذائية وصيدلانية جراء تداعيات وباء فيروس كورونا وما أحدثه من أزمة عالمية مست جميع القطاعات.

[1] هواري علي، شيبي عبد الرحيم، **دراسة تحليلية وقياسية للضغوط التضخمية في الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990 – 2017**، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 06، العدد 01، الجزائر، أفريل 2020، ص 34.

ثانيا/ قراءة وتحليل لمعدل النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

لقد مر النمو الإقتصادي في الجزائر بعدة مراحل تتماشى مع تطور الإقتصاد في الجزائر في ظل وصاية الهيئات المالية الدولية إلى الإنعاش الإقتصادي، وسوف نقوم بتتبع أهم التطورات الحاصلة في معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر خلال فترة (2000-2020) من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (03-03): يوضح تطور معدل النمو في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

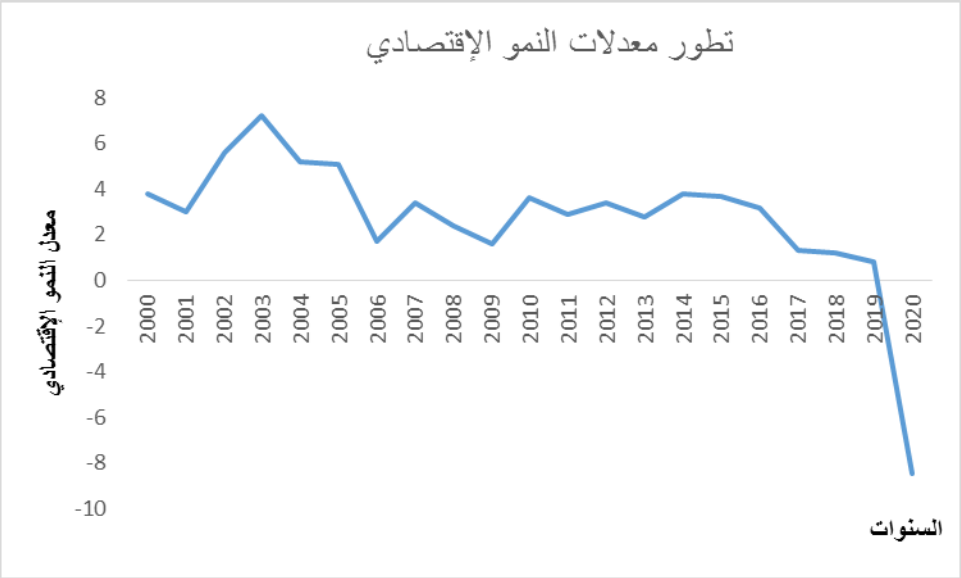

المصدر:البنك الدولي، إحصائيات الجزائر من الموقع: http://www.mf.gov.dz

نلاحظ من خلال المنحنى أعلاه تذبذبات على مستوى معدل النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020) حيث يمكن تتبعها وفق المراحل التالية:

المرحلة الأولى من سنة (2000 إلى سنة 2004): شهدت إنخفاض على مستوى النمو الإقتصادي خلال سنة 2000 وسنة 2001 بمعدل 3.8% إلى 3% على التوالي يفسر بالإنخفاض في حجم الإستثمارات سواءا كانت عامة أو خاصة بسبب نقص في الميزانية لإنخفاض في الأسعار البترولية آنذاك، ليرتفع بعدها سنة 2002 إلى 5.6% وذلك راجع للإرتفاعات الحاصلة في أسعار البترول التي أدت إلى إنعاش الميزانية العامة للدولة والتي سمحت بتطبيق برنامج الإنعاش الإقتصادي والذي من أهدافه الأساسية الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، ليرتفع بعد ذلك إلى أعلى مستوياته سنة 2003 ليبلغ 7.2% إلا أنها تراجعت سنة 2004 إلى معدل بلغ 5.2 % ويرجع ذلك إلى التحسن الملحوظ في معدلات النمو في قطاع المحروقات خلال سنة 2001 إلى غاية سنة 2003 التي إرتفعت بأكثر من 10%.

المرحلة الثانية (**من سنة 2005 إلى سنة 2009**): لقد تزامنت هذه الفترة مع مواصلة الجزائر سياستها الإنفاقية التوسعية بتطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو، حيث شهدت معدلات النمو الإقتصادي سنة 2005 تراجعا طفيفا حيث بلغت 5.6%، إلا أنها شهدت إنخفاضا رهيبا سنة 2006 ليبلغ معدل النمو الاقتصادي في الجزائر إلى 1.7% مرتبطا بالتدهور الحاد في قطاع المحروقات نتيجة أعمال الصيانة وإنخفاض الطلب على النفط والغاز من قبل الدول الأوروبية، ليتحسن نوعا ما سنة 2007 محققا معدل قدر بـ 3.4%، ليتباطأ مجددا سنة 2008 نتيجة الإنخفاض القوي الذي سجلته أسعار النفط في الربع الأخير من سنة 2008 وكذا تسجيل إنخفاض هام على المستوى الفرعي لتمييع الغاز الطبيعي وإنتاج النفط الخام وذلك على إثر تداعيات الأزمة العالمية أزمة الرهن العقاري الذي عصف بإقتصاديات جل دول العالم وكل هذه الأسباب حالت دون تطور معدل النمو الإقتصادي الوطني، ليستمر في الإنخفاض سنة 2009 بمعدل قدر بـ 1.6% راجع لنفس أسباب السنة الفارطة.

المرحلة الثالثة (**من سنة 2010 إلى سنة 2014**): لقد تزامنت هذه الفترة مع تجسيد الدولة لبرنامج التنمية الخماسي حيث تميزت هذه الفترة بحفاظ الجزائر على إستقرارها الإقتصادي الكلي بالرغم من تراجع مداخيلها بسب تراجع الطلب العالمي على الخام، حيث تسارع النمو الإقتصادي بصورة طفيفة سنة 2010 بنسبة 3.6%، إلا أنه تباطأ سنة 2011 حيث بلغ معدل النمو الإقتصادي 2.9% وذلك بسب الركود الإقتصادي المستمر في قطاع المحروقات وإنخفاض النشاط في قطاع البناء والأشغال العمومية، ليعرف إنتعاش طفيف سنة 2012 بمعدل قدر بـ 3.4% لينتكس سنة 2013 بمعدل 2.8% وذلك راجع لعدم التوسع المعتبر في قطاع الفلاحة والخدمات والبناء التي لم تستطيع رفع الأداءات الضعيفة لقطاع المحروقات الذي عاش مرحلة ركود قوي، ليشهد النمو الإقتصادي سنة 2014 إنتعاشا ملحوظا حيث إرتفع بنسبة قدرت بـ 3.8% وهو منجر من طرف أغلب القطاعات الإقتصادية بإستثناء قطاع المحروقات الذي شهد ركودا للسنة التاسعة على التوالي.

المرحلة الرابعة (**من سنة 2015 إلى سنة 2019**): عرفت سنة 2015 إنخفاضا طفيفا في معدل النمو الإقتصادي قدر بـ 3.7% وإستمر في الإنخفاض سنة 2016 بمعدل نمو قدر بـ 3.2%، لينعرج وينخفض إنخفاضا رهيبا ومتتالي خلال السنوات الثلاث 2016-2017-2018 بمعدلات نمو قدرت بـ 1.3%، 1.2 %، 0.8 % على التوالي وذلك راجع بسبب إنخفاض العائدات البترولية وإنخفاض الطلب عليها، بالرغم من تطبيق الدولة لبرنامج توطيد النمو الإقتصادي والذي حال دون تطور النمو الإقتصادي في البلاد وذلك بسبب العسر المالي الواقع خلال هذه الفترة، حيث تميزت بتجميد عدة مشاريع وكذا تجميد التوظيف وذلك

بسبب التقشف الحكومي في الإنفاق من أجل خفض العجز في الميزانية، ليشهد بعد ذلك معدل النمو الإقتصادي سقوطا حادا سنة 2019 راجع لنفس الأسباب السابقة الذكر.

أما بالنسبة لسنة 2020: قدرت نسبة النمو الإقتصادي بـ 8,48% وذلك بسبب وباء كورونا وما أحدثه في الإقتصاد العالمي من غلق مؤسسات سواءا كانت إقتصادية أو غيرها من أجل إحتواء الوباء والحد من إنتشاره، والذي أدى إلى إنخفاض رهيب في الطلب العالمي للمحروقات وكذا التراجع الحاد في الصادرات مما حال دون تطور معدل النمو الإقتصادي الوطني.

المطلب الثالث: قراءة وتحليل لتطور معدلات التشغيل والتوازن الخارجي في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2020)

يعد التشغيل ظاهرة ذات أهمية بالغة إذ يعد من التحديات الراهنة للقضاء على البطالة وهذا ما يتطلب التزاما من السلطات العليا للقضاء عليها كأولوية وطنية عبر تأمين الشغل، وكذا إلتزام الدولة بتحقيق توازنها الخارجي وذلك من خلال إحداث توازن بين صافي قيمة الصادرات الحقيقية مع صافي قيمة التدفقات المالية الواردة حيث تزداد أهميته كلما زاد ارتباط الدولة مع دول العالم الخارجي. سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى تحليل تطور كل من التشغيل والتوازن الخارجي في الجزائر خلال الفترة (2000 –2020).

أولا/ قراءة وتحليل لتطور معدلات التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

يعتبر التشغيل من المواضيع التي حضيت بأهمية بالغة في المجتمعات ومن بينها الجزائر بالنظر لما تخلفه من آثار إقتصادية وإجتماعية، ولنتعرف على أهم تطوراتها في الجزائر سنستعين بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (03-04): تطور معدلات التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

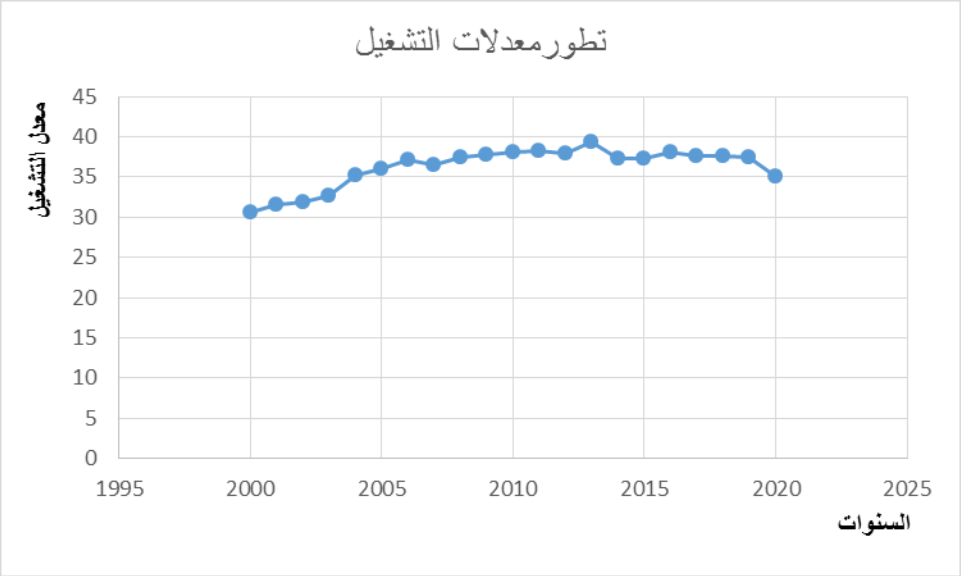

المصدر: البنك الدولي، إحصائيات الجزائر من الموقع: http://www.mf.gov.dz

نلاحظ من خلال المنحنى أعلاه تذبذبات في معدلات التشغيل ففي سنة 2000 قدر معدل التشغيل بـ 30.61% ليرتفع تدريجيا سنة 2004 ويصل إلى معدل 35.16% ويرجع سبب ذلك الإرتفاع نتيجة تطبيق مختلف البرامج التالية:

- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والتنمية الريفية في تنفيذه سنة 2000.
- مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي شرع فيه سنة 2001.
- هذا بالإضافة إلى تدعيم مختلف برامج دعم تشغيل الشباب.

ولقد بلغت قيمة تنفيذ هذه البرامج حوالي (525) مليار دج، وقد تم إنشاء (728.500) منصب شغل منذ تنفيذ المخطط الإنعاش الإقتصادي (2001 – 2004) منها (477500) منصب دائم أي 63,63% و(271000) منصب مؤقت.

ليستمر في التطور سنة 2005 بمعدل بلغ نسبة 36.04% ليستمر سنة 2007 بنسبة تطور تبلغ 36.45% وصولا لنسبة تقدر ب 37,82% سنة 2009 وذلك راجع بسبب البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي الذي طبق من طرف الدولة في هذه الفترة حيث وجهت الأهمية لقطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية لما له من دور في دعم الإستثمار وبالتالي زيادة الإنتاج وتوفير الشغل، ليستمر معدل تطور التشغيل في السنوات الموالية 2010 – 2014 ليصل سنة 2013 إلى أعلى نسبة لم يسبق لها مثيل

حيث بلغت 39.37% وذلك على إثر تنفيذ البرنامج الخماسي حيث خصص هذا البرنامج أكثر من 40% من الموارد لتحسين التنمية البشرية من خلال تحسين التعليم في مختلف أطواره، والتكفل الطبي وتحسين ظروف السكن كما تم الإهتمام أيضا بقطاعات الشباب والرياضة، كما أكد على الإدماج المهني لخرجي الجامعات ومراكز التكوين المهني وتمويل آليات إنشاء مناصب شغل جديدة، ومن أهم الأهداف التي كان يصبو إليها هذا البرنامج هو التحسين من وضع التشغيل والتخفيض من معدلات البطالة . حيث طبقت الجزائر عدة برامج وأجهزة للتشغيل بغية إستحداث وتوفير مناصب شغل وتخفيف الضغط على سوق العمل من بين هذه البرامج والأجهزة: الجهاز المهني للشباب، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)، عقود ما قبل التشغيل، الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الإستعمال المكثف لليد العاملة، إضافة إلى الوكالات المتخصصة في ذلك القديمة والجديدة والمتمثلة في:

- الوكالة الوطنية للتسيير القرض المصغر ENGEM.
- الوكالة الوطنية لتشغيل ANEM.
- الوكالة الوطنية للتنمية والتشغيل ANEDE.
- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ENSEJ.[1]

ليرتفع معدل التشغيل سنة 2015 إلى نسبة 37,24% ووصل سنة 2016 إلى نسبة قدرت بـ 38.06% وذلك راجع إلى تبني الحكومة لبرنامج توطيد النمو الإقتصادي حيث كان من ضمن أهداف هذا البرنامج مكافحة البطالة من خلال إستحداث ثلاث ملايين منصب شغل جديد، لينعرج في الإنخفاض التدريجي خلال السنوات الثلاث الموالية 2017 – 2018 - 2019 وذلك بسب الإنخفاض في أسعار المحروقات وتباطأ النمو الإقتصادي خلال هذه السنوات وتجميد التوظيف كسياسة تقشفية لتخفيف من ميزانية الدولة، لينخفض معدل التشغيل سنة 2020 ليبلغ نسبة 35,13% وذلك بسبب تداعيات فيروس كورونا وما أحدثه من شل في القطاعات خاصة القطاع الإقتصادي من بينها قطاع الشغل حيث أحدث عدة إختلالات وأدى إلى العديد من الإفلاس في الشركات والمؤسسات حيث فقد العديد من الموظفين مناصبهم وتم إغلاق العديد منها وذلك لتخفيف من حدة الأزمة الواقعة.

[1] بن عمار نوال، **سياسة التشغيل في الجزائر ما بين 1999 –2019 (دراسة تحليلية قياسية)**، مجلة الإبراهيمي للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 4، العدد 06، الجزائر، جوان 2020، ص ص88-92.

ثانيا/ قراءة وتحليل لتطور معدلات التوازن الخارجي في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2020)

شهدت بداية الألفية تحسن في الأوضاع الإقتصادية على إثر إرتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، الأمر الذي مكن الجزائر من إستعادة التوازنات الإقتصادية الكلية حيث سجل ميزان المدفوعات فوائض معتبرة مكنت الجزائر من بلوغ إحتياط أجنبي قياسي، بالإضافة إلى التخلص من مشكلة المديونية الخارجية، فيما يلي سنحاول قراءة وتتبع تطورات التوازن الخارجي في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2020) على الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (03–05): يوضح تطور معدلات التوازن الخارجي في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2020)

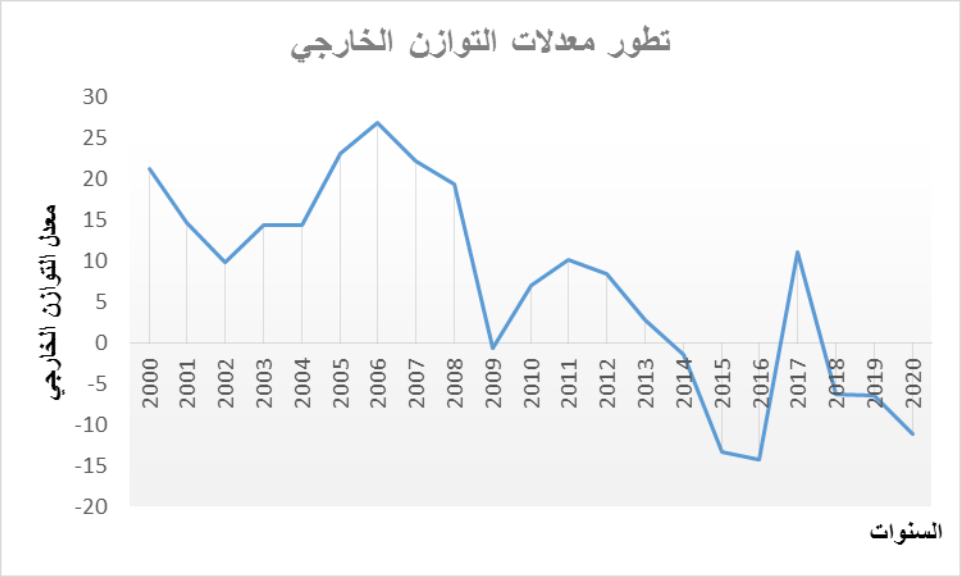

المصدر: البنك الدولي، إحصائيات الجزائر من الموقع: http://www.mf.gov.dz

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه تذبذبات على مستوى تطور التوازن الخارجي حيث سجلت الجزائر تطورا قيما خلال السنوات (2000 – 2008) ويعود هذا إلى إرتفاع أسعار النفط في هذه المرحلة، حيث سيطرت صادرات المحروقات على أكثر من 97% من إجمالي الصادرات الوطنية خلال طول هذه السنوات[1]، فسجل فائض في ميزان المدفوعات وإرتفعت إحتياطات الصرف، بالإضافة إلى أن الجزائر حققت حوالي 106 إكتشافا للنفط والغاز خلال هذه الفترة. أما سنة 2009 فشهدت إنخفاضا قدر بـ

[1] باصور كمال، **أثر فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي**، مجلة الإقتصاد والتنمية – مخبر التنمية المستدامة– جامعة يحي فارس، المدية، المجلد 04، العدد 06، الجزائر، جوان 2016، ص 72.

0,581026775% وذلك راجع لإنخفاض متوسط برميل البترول بنسبة 37.37% مقارنة مع 2008 وهذا بسبب الأزمة الإقتصادية العالمية أزمة الرهن العقاري وأثاره على الإقتصاد العالمي، ليعود بعدها إلى التحسن سنة 2010 ويصل تطور التوازن الخارجي إلى 7,022431681% و8,376116422% نهاية سنة 2012.

لينخفض بعد ذلك معدل التوازن الخارجي بشكل كبير خلال سنة 2013 ليصل إلى نسبة قدرت بـ 2,8089721% وذلك بسبب تسديد الديون الخارجية ومحاولة تخفيضها وذلك من أجل حماية الإقتصاد الوطني من الأزمات العالمية، ليستمر معدل تطور التوازن الخارجي في الإنخفاض الرهيب بداية من سنة 2014 حيث قدر بـ 1,439001603-% وذلك بإعتبار الإقتصاد الجزائري هو إقتصاد ريعي يعتمد على مورد واحد وهو المحروقات فالتغيرات في أسعار المحروقات في الأسواق الدولية تؤثر على الإقتصاد بشكل مباشر فإنخفاض أسعار المحروقات يؤثر على صادرات الجزائر.

وإن عدم التوافق بين معدل الصادرات ومعدل الواردات في الجزائر يؤدى إلى إختلال في معدل التوازن الخارجي ليصل إلى أقصى إنخفاض سنة 2017 بنسبة 10,05692565-% وذلك بسبب تدهور الأوضاع الإقتصادية نتيجة إنخفاض أسعار البترول وتراجع الصادرات حيث قدرت نسبة التوازن الخارجي بـ 11,04991655- % سنة 2020 بسبب شل جل إقتصاديات دول العالم والدخول في صرعات صحية جراء تداعيات فيروس كورونا.

المبحث الثالث: تحليل أثر الإنفاق العام على أهداف السياسة الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

من أجل البحث عن التأثير المتوقع للإنفاق العام على أهداف السياسية الإقتصادية والتي تتمثل في أربعة أهداف، سنقوم بدراسة تحليلية قياسية بواسطة نموذج التكامل المشترك وذلك بالإعتماد على برنامج EVIEWS 09.

ويمكن إجمال معطيات الدراسة القياسية في المتغيرات التالية:

- الإنفاق العام (DEP) معبر عنه بـ (المليون دينار جزائري) وإعتمدنا في ذلك على نسبة النفقات العامة من الناتج المحلي الإجمالي(PIB).
- النمو الإقتصادي (PIB) معبر عنه بـ (مئة ألف دينار جزائري) وإعتمدنا في ذلك على الناتج المحلي الإجمالي(PIB).
- التشغيل الكامل (EMP) معبر عنه بـ (ألف عامل) وإعتمدنا في ذلك على معدل التشغيل.
- إستقرار المستوى العام للأسعار (INF) معبر عنه بالنسبة المئوية (%) وإعتمدنا في ذلك على معدل التضخم.
- ميزان المدفوعات (BP) معبر عنه بـ (مئة ألف دينار جزائري) وإعتمدنا في ذلك على رصيد الميزان التجاري.

المطلب الأول: دراسة الإستقرارية والسببية للسلاسل الزمنية

أولا/ دراسة الإستقرارية:

يمكن رصد إستقرارية السلاسل الزمنية من عدمها من خلال إستعمال المنحنيات البيانية وإختبار ADF كما يل

1- المنحنيات البيانية:

الشكل رقم (03-06): يمثل تطور السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة (PIB، BP، INF، EMP، DEP) خلال الفترة (2000-2020).

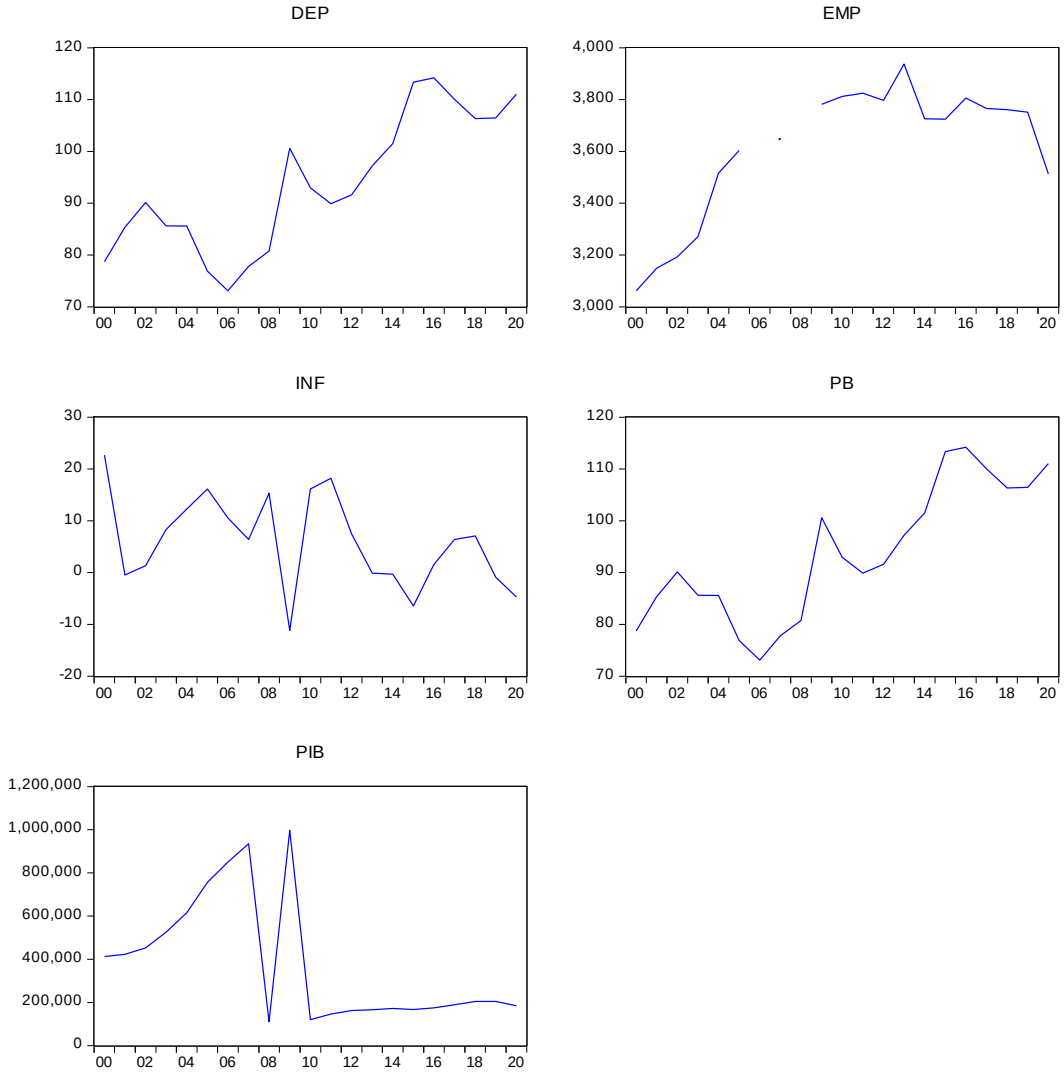

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 09.

يتضح من خلال المنحنيات البيانية أعلاه أن السلاسل الزمنية تعرف إتجاه عام موجب وسالب (متصاعدة ومتنازلة)، وعليه تبين أن السلاسل الزمنية غير مستقرة، ولتأكيد ذلك يمكن اللجوء إلى إختبار ADF.

2-إختبار ADF:يمكن دراسة الإستقرارية باستعمال إختبار ADF، وتتضح نتائجه في الجدول التالي:

الجدول رقم(03-02): نتائج إختبار ADFعند المستوى على المتغيرات المستقلة (PB،PIB ، EMP،INF).

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)						
Null Hypothesis: the variable has a unit root						
	At Level					
		BP	DEP	EMP	INF	PIB
With Constant	t-Statistic	-1.0533	-1.0533	-2.3872	-4.2606	-1.2176
	Prob.	***0.7128***	***0.7128***	***0.1601***	***0.0638***	***0.6442***
		n0	n0	n0	***	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.4569	-3.4569	-0.3073	-4.5839	-4.2233
	Prob.	***0.0751***	***0.0751***	***0.9818***	***0.0684***	***0.0171***
		*	*	n0	***	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.9172	0.9172	0.4179	-3.5487	-0.9171
	Prob.	***0.8973***	***0.8973***	***0.7916***	***0.0612***	***0.3064***
		n0	n0	n0	***	n0
	At First Difference					
		d(BP)	d(DEP)	d(EMP)	d(INF)	d(PIB)
With Constant	t-Statistic	-4.0009	-4.0009	-2.6504	-6.6181	-9.5010
	Prob.	***0.0070***	***0.0070***	***0.1068***	***0.0000***	***0.0000***
		***	***	n0	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.8996	-3.8996	-4.2182	-6.4178	-9.2707
	Prob.	***0.0331***	***0.0331***	***0.0254***	***0.0003***	***0.0000***
		**	**	**	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.9653	-3.9653	-2.7983	-6.8042	-9.7403
	Prob.	***0.0005***	***0.0005***	***0.0088***	***0.0000***	***0.0001***
		***	***	***	***	***

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 09.

يتضح من خلال إختبار ADF أن السلاسل محل الدراسة (PB،PIB، INF، EMP، DEP) غير مستقرة عند المستوى أي $sig_i > 0.05$، بينما عند إجراء الفرق الأول تبين أن السلاسل مستقرة أي$sig_i<0.05$.

بما أن:

$sig_{BP} = 0.005 < 0.05$

$sig_{DEP} = 0.005 < 0.05$

$sig_{EMP} = 0.0088 < 0.05$

$sig_{INF} = 0.0000 < 0.05$

sig_{PIB} =0.0001<0.05

فإن السلاسل مستقرة عند المستوى الأول أي (EMP(I، (DEP(I، (BP(I، (PIB(I،(INF(I .

ثانيا/ دراسة العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة:

إن دراسة السببية بين متغيرات الدراسة تسمح لنا بصياغة صحيحة للنموذج، وهذا لمعرفة المتغيرات التي تسبب في ظاهرة معينة، وعند دراستنا للسببية نستعمل طريقة (Engel-Granger) لكي نتمكن من معرفة إتجاهات السببية، ويتم الإختيار على أساس إختبار الفرضية، حيث إذا توفر إحتمال الفرضية (prob<0.05) عندها نقول إن الفرضية مقبولة والعكس صحيح.

وتبين من خلال إختبار السببية أن:

1- بالنسبة للمتغيرين (INF،DEP): يمكن تلخيص نتائجهما في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-03): نتائج إختبار السببية بين الإنفاق العام (DEP) والتضخم (INF).

Pairwise Granger Causality Tests
Date : 03/24/22 Time : 04:08
Sample : 2000 2020
Lags : 2

Null Hypothesis :	Obs	F-Statistic	Prob.
INF does not Granger Cause DEP	19	0.20048	0.8206
DEP does not Granger Cause INF		0.68879	0.5184

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 09.

لدراسة السببية بين هذين المتغيرين نطرح الفرضيات التالية:

H_0: الإنفاق العام (DEP) لا يسبب أثرا في التضخم (INF).

H_1: الإنفاق العام (DEP) يسبب أثرا في التضخم (INF).

من خلال قراءتنا للجدول أعلاه نلاحظ أن الإحتمال المرافق لإحصائية فيشر 0.05>(prob=0.0206)، وبالتالي نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1، أي أن الإنفاق تسبب في التضخم.

2- بالنسبة للمتغيرين (DEP،PIB): يمكن تلخيص نتائجهما في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-04): نتائج إختبار السببية بين الإنفاق العام (DEP) والنمو الإقتصادي (PIB).

Pairwise Granger Causality Tests
Date : 03/24/22 Time : 04:09
Sample : 2000 2020
Lags : 2

Null Hypothesis :	Obs	F-Statistic	Prob.
PIB does not Granger Cause DEP	19	6.86607	0.0084
DEP does not Granger Cause PIB		2.03388	0.1677

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 09.

لدراسة السببية بين هذين المتغيرين نطرح الفرضيات التالية:

H_0: الإنفاق العام (DEP) لا يسبب أثرا في معدل النمو الإقتصادي (PIB).

H_1: الإنفاق العام (DEP) يسبب أثرا في معدل النمو الإقتصادي (PIB).

حسب إختبار السببية (Angel-Granger) نلاحظ من خلال قراءتنا للجدول أن الإحتمال المرافق لإحصائية فيشر0.05>(prob=0.0084)، وبالتالي نقبل الفرضية H_1 ونرفض الفرضية H_0، أي أن الإنفاق تسبب في النمو الإقتصادي.

3- بالنسبة للمتغيرين (DEP،EMP): يمكن تلخيص نتائجهما في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-05):نتائج إختبار السببية بين الإنفاق العام (DEP) والتشغيل (EMP).

Pairwise Granger Causality Tests
Date : 03/24/22 Time : 04:08
Sample : 2000 2020
Lags : 2

Null Hypothesis :	Obs	F-Statistic	Prob.
EMP does not Granger Cause DEP	14	8.25161	0.0092
DEP does not Granger Cause EMP		0.33758	0.7222

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 09.

لدراسة السببية بين هذين المتغيرين نطرح الفرضيات التالية:

H_0: الإنفاق العام (DEP) لا يسبب أثرا في التشغيل (EMP).

H_1: الإنفاق العام (DEP) يسبب أثرا في التشغيل (EMP).

من خلال قراءتنا للجدول أعلاه نلاحظ أن الإحتمال المرافق لإحصائية فيشر 0.05>(prob=0.0092)، وبالتالي نقبل الفرضية H_1 ونرفض الفرضية H_0، أي أن الإنفاق العام يسبب في التشغيل الكامل.

4- بالنسبة للمتغيرين (DEP،BP): يمكن تلخيص نتائجهما في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-06): نتائج إختبار السببية بين الإنفاق العام (DEP) وميزان المدفوعات(BP).

Pairwise Granger Causality Tests
Date : 03/24/22 Time : 04:06
Sample : 2000 2020
Lags : 2

Null Hypothesis :	Obs	F-Statistic	Prob.
BP does not Granger Cause DEP	19	4.004	0.0028
DEP does not Granger Cause BP		3.021	0.0013

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 09.

لدراسة السببية بين هذين المتغيرين نطرح الفرضيات التالية:

H_0: الإنفاق العام (DEP) لا يسبب أثرا في معدل ميزان المدفوعات (PB).

H_1: الإنفاق العام (DEP) يسبب أثرا في معدل ميزان المدفوعات (PB).

من خلال قراءتنا للجدول أعلاه نلاحظ أن الإحتمال المرافق لإحصائية فيشر

0.05> (prob=0.0028) ، وبالتالي نقبل الفرضية H_1 ونرفض الفرضية H_0، أي أن الإنفاق تسبب في ميزان المدفوعات.

المطلب الثاني: تقدير وتقييم النماذج الإقتصادية

أولا/ تقدير نماذج التكامل المشترك وتحليلها:

بعد أن تم الوقوف على سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة من خلال إختبار (ADF) أصبح بالإمكان إجراء إختبار التكامل المشترك وفق طريقة ديربن واتسن(DW)، لذلك نقوم بتطبيقه على متغيرات البحث كالتالي:

- **بالنسبة للأجل الطويل:**

1- بالنسبة للنموذج الأول: INF=$f(DEP)$

تبين من خلال مخرجات EVIEWS 09 الواضحة في الجدول التالي:

أن هناك علاقة بين الإنفاق العام (DEP) والتضخم(INF).

الجدول رقم (03-07): نتائج تقدير نموذج التكامل المشترك في الأجل الطويل بين (DEP,INF).

Dependent Variable: INF
Method: Least Squares
Date: 03/24/22 Time: 04:13
Sample: 2000 2020
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DEP	-0.433405	0.119369	-3.630810	0.0018
C	46.62405	11.29551	4.127663	0.0006

R-squared	0.409622	Mean dependent var	5.984901
Adjusted R-squared	0.378550	S.D. dependent var	8.832030
S.E. of regression	6.962477	Akaike info criterion	6.809340
Sum squared resid	921.0456	Schwarz criterion	6.908819
Log likelihood	-69.49807	Hannan-Quinn criter.	6.830930
F-statistic	13.18278	Durbin-Watson stat	1.954065
Prob (F-statistic)	0.001779		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 09.

من خلال الجدول أعلاه يمكن رصد علاقة الأثر من خلال المعادلة التالية:

$$INF=-0.433405DEP+46.62405$$

$$Sig_f=0.001779 \qquad R^2=0.589622$$

1-1التفسير الإحصائي للنموذج:

ويتضح من خلال المعادلة أعلاه أن قيمة معامل التحديد تقدر بـ $R^2=0.589622$

أي أن المتغيرات المفسرة (DEP) تفسر الظاهرة محل الدراسة بـ (58%)، و(42%) تعود إلى تأثير المتغيرات العشوائية (الخارجية)، وتبين أن قيمة sig_f تقدر بـ ($sig_f=0.001779$) أي أن النموذج ككل يعرف صلاحية كلية، أما بالنسبة إلى الصلاحية الجزئية فتبين أن ($sig_{t1}=0.0018$) وهي أقل من درجة المعنوية (0.05) وعليه فإن معامل الإنفاق العام (DEP) معنوي.

1-2 التفسير الإقتصادي للنموذج:

بالنسبة للمعامل α_0: تبين من خلال المعادلة أن قيمة (INF) تستجيب إلى قيمة (46.62405) بغض النظر عن تأثير (DEP)أي أنه في حالة إنعدام قيمة الإنفاق العام (DEP) فإن التضخم(INF) يأخذ قيمة موجبة تقدر بـ (46.62405).

بالنسبة للمعاملα_1: يتضح من خلال المعادلة أن هناك علاقة عكسية بين الإنفاق العام (DEP) والتضخم (INF)، أي أنه كلما زاد الإنفاق العام بـ (0.433405) مليون دج فإن التضخم ينقص بـ (46.62405)% ، وهو ما يخالف نظرية التضخم الناشئ التي مفادها أن زيادة المعروض النقدي من خلال الإنفاق العام يعزز من ارتفاع معدلات التضخم، وهذا راجع إلى أن "ارتفاع الطلب الكلي بسرعة أكبر من الإنتاج الكلي" الذي من شأنه أن يحدث إنجذاب في المستوى العام للأسعار نحو الأعلى، أو راجع إلى ما معناه "نقود كثيرة تطارد سلعا قليلة " أي ترفع معدلات الأسعار عندما تكون نسبة الزيادة في كمية النقود أعلى من نسبة الزيادة في السلع والخدمات.

بالنسبة للنموذج الثاني: $PIB=f(DEP)$

تبين من خلال مخرجات EVIEWS 09 الواضحة في الجدول التالي:

أن هناك علاقة بين الإنفاق العام (DEP) والنمو الإقتصادي (PIB).

الجدول رقم (03–08): نتائج تقدير نموذج التكامل المشترك في الأجل الطويل بين (DEP,PIB).

Dependent Variable : PIB
Method : Least Squares
Date : 03/24/22 Time : 04:14
Sample : 2000 2020
Included observations : 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DEP	12192.72	4282.040	2.847410	0.0103
C	1522654.	405197.1	3.757811	0.0013

R-squared	0.699093	Mean dependent var	379376.8
Adjusted R-squared	0.262203	S.D. dependent var	290774.3
S.E. of regression	249760.8	Akaike info criterion	27.78479
Sum squared resid	1.19E+12	Schwarz criterion	27.88427
Log likelihood	-289.7403	Hannan-Quinn criter.	27.80638
F-statistic	8.107741	Durbin-Watson stat	2.461386
Prob (F-statistic)	0.010300		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 09.

من خلال الجدول أعلاه يمكن رصد علاقة الأثر من خلال المعادلة التالية:

$$PIB=12192.72DEP+1522654$$

$Sig_f = 0.010300$ $R^2 = 0.699093$

2–1 التفسير الإحصائي للنموذج:

ويتضح من خلال المعادلة أعلاه أن قيمة معامل التحديد تقدر بـ $R^2=0.699093$ أي أن المتغيرات المفسرة (DEP) تفسر الظاهرة محل الدراسة بـ (69%) و(31%) تعود إلى تأثير المتغيرات العشوائية (الخارجية)، وتبين أن قيمة sig_f تقدر بـ ($sig_f=0.010300$) أي أن النموذج ككل يعرف صلاحية كلية، أما بالنسبة إلى الصلاحية الجزئية فتبين أن ($sig_{t1}=0.0103$) وهي أقل من درجة المعنوية (0.05) وعليه فإن معامل الإنفاق العام (DEP) معنوي.

2–2 التفسير الإقتصادي للنموذج:

بالنسبة للمعامل α_0: تبين من خلال المعادلة أن قيمة (PIB) تستجيب إلى قيمة (1522654) بغض النظر عن تأثير (DEP)أي أنه في حالة إنعدام قيمة الإنفاق العام (DEP) فإن ال (PIB) يأخذ قيمة موجبة تقدر بـ (1522654).

بالنسبة للمعامل α_1: يتضح من خلال المعادلة أن هناك علاقة طردية بين الإنفاق العام (DEP) والنمو الإقتصادي (PIB)، أي أنه كلما زاد الإنفاق العام بـ (12192.72) مليون دج فإن النمو الإقتصادي يرتفع بـ (1522654) مئة ألف دج، وهو ما يتوافق مع النظرية الكينزية لمضاعف الإنفاق العام التي تنص على (أن الإنفاق العام أداة فعالة لتحفيز الطلب الكلي، مما يولد إستجابة من جانب العرض بشكل أكبر وذلك سيؤدي إلى تنشيط الإقتصاد)، ولكن جانب العرض في الإقتصاد الجزائري يعتمد على الريع النفطي فقط أي أن الإقتصاد الجزائري إقتصاد غير منتج وسبب هذا النمو راجع إلى اعتماد الجزائر على النفط.

3-بالنسبة للنموذج الثالث: $EMP=f(DEP)$

تبين من خلال مخرجات EVIEWS 09 الواضحة في الجدول التالي:

أن هناك علاقة بين الإنفاق العام (DEP) والتشغيل(EMP).

الجدول رقم (03-09): نتائج تقدير نموذج التكامل المشترك في الأجل الطويل بين (DEP,EMP).

Dependent Variable : EMP
Method : Least Squares
Date : 03/24/22 Time : 04:12
Sample : 2000 2020
Included observations : 19

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DEP	10.64801	4.393857	2.423385	0.0268
C	2595.266	423.1003	6.133925	0.0000

R-squared	0.656759	Mean dependent var	3612.579
Adjusted R-squared	0.213039	S.D. dependent var	259.5411
S.E. of regression	230.2411	Akaike info criterion	13.81543
Sum squared resid	901186.2	Schwarz criterion	13.91485
Log likelihood	-129.2466	Hannan-Quinn criter.	13.83226
F-statistic	5.872794	Durbin-Watson stat	0.376661
Prob (F-statistic)	0.026825		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 09.

من خلال الجدول أعلاه يمكن رصد علاقة الأثر من خلال المعادلة التالية:

$$EMP=10.64801DEP+2595.266$$

$$sig_f=0.026825 \qquad R^2=0.656759$$

3-1 التفسير الإحصائي للنموذج:

ويتضح من خلال المعادلة أعلاه أن قيمة معامل التحديد تقدر بـ $R^2=0.656759$

أي أن المتغيرات المفسرة (DEP) تفسر الظاهرة محل الدراسة بـ (65%)، و(35%) تعود إلى تأثير المتغيرات العشوائية (الخارجية)، وتبين أن قيمة sig_f تقدر بـ ($sig_f=0.026825$) أي أن النموذج ككل يعرف صلاحية كلية، أما بالنسبة إلى الصلاحية الجزئية فتبين أن ($sig_{t1}=0.0268$) وهي أقل من درجة المعنوية (0.05) وعليه فإن معامل الإنفاق العام (DEP) معنوي.

3-2 التفسير الإقتصادي للنموذج:

بالنسبة للمعامل α_0: تبين من خلال المعادلة أن قيمة (EMP) تستجيب إلى قيمة (2595.266) وبغض النظر عن تأثير (DEP)أي أنه في حالة إنعدام قيمة (DEP)فإن التشغيل(EMP) يأخذ قيمة موجبة تقدر بـ (2595.266).

بالنسبة للمعامل α_1: يتضح من خلال المعادلة أن هناك علاقة طردية بين الإنفاق العام (DEP) والتشغيل (EMP)، أي أنه كلما زاد الإنفاق العام بوحدة واحدة (مليون دج) فإن التشغيل يزيد بـ (10.64) ألف عامل، وهو ما يتوافق مع النظرية الكينزية، إذ أن تزايد حجم الإنفاق من شأنه أن يعزز الزيادة في معدلات التشغيل أي أن الزيادة في النفقات العامة تؤدي إلى تنشيط الجهاز الإنتاجي ومن ثم زيادة حجم العمالة.

4-بالنسبة للنموذج الرابع: $BP=f(DEP)$

تبين من خلال مخرجات EVIEWS 09 الواضحة في الجدول التالي:

أن هناك علاقة بين الإنفاق العام (DEP) وميزان المدفوعات(BP).

الجدول رقم (03-10): نتائج تقدير نموذج التكامل المشترك بين في الأجل الطويل (DEP,BP).

Dependent Variable : BP
Method : Least Squares
Date : 03/24/22 Time : 04:11
Sample : 2000 2020
Included observations : 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DEP	1.000000	2. 6E-16	3.90E+15	0.0000
C	0.000000	2.42E-14	0.000000	1.0000

R-squared	0.900000	Mean dependent var	93.76720
Adjusted R-squared	1.000000	S.D. dependent var	13.04243
S.E. of regression	1.49E-14	Sum squared resid	4.24E-27
F-statistic	1.5200	Prob (F-statistic)	0.000000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 09.

ومن خلال الجدول أعلاه يمكن رصد علاقة الأثر من خلال المعادلة التالية:

PB=1DEP
Sig_f= 0.000 R^2=0.9

4-1 التفسير الإحصائي للنموذج:

ويتضح من خلال المعادلة أعلاه قيمة معامل التحديد R^2=0.9

أي أن المتغيرات المفسرة (DEP) تفسر الظاهرة محل الدراسة بـ (90%)، و(10%) تعود إلى تأثير المتغيرات العشوائية (الخارجية)، وتبين أن قيمة (sig_f =0.00) أي أن النموذج ككل يعرف صلاحية كلية، أما بالنسبة إلى الصلاحية الجزئية فتبين أن (sig_{t1}=0.000) وهي أقل من الدرجة المعنوية (0.05) وعليه فإن معامل الإنفاق العام (DEP) معنوي.

4-2 التفسير الإقتصادي للنموذج:

بالنسبة للمعامل α_0: بلغت قيمته (0) وبالتالي فإن رصيد ميزان المدفوعات لا يتغير تماما دون تغير الإنفاق.

بالنسبة للمعامل α_1: يتضح من خلال المعادلة أن العلاقة بين الإنفاق(DEP) وميزان المدفوعات (BP) هي علاقة طردية، أي أنه كلما زاد الإنفاق بوحدة واحدة (مليون دج) فإن ميزان المدفوعات يزيد بمئة ألف دج، وهذا ما يتفق مع النظرية الكينزية، وجوهر هذه النظرية ينص على أن زيادة الإنفاق العام من خلال دعم الواردات تؤدي إلى علاج الإختلالات الواقعة في ميزان المدفوعات لذلك فإن زيادة الإنفاق العام

تساهم في التحفيز على الإستثمار وبالتالي دفع عجلة التصدير فيواكبه زيادة في معدل الأجور ويترتب عن زيادة الدخول تنامي في الطلب على السلع والخدمات بنسبة أكبر فترتفع الصادرات مما يؤدي إلى عودة التوازن في الميزان التجاري .

- **بالنسبة للأجل القصير**

الجدول رقم (03-11): نتائج دراسة الإستقرارية لسلسلة البواقي

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)						
Null Hypothesis: the variable is stationary						
	At Level					
		E1	E2	E3	E4	
With Constant	t-Statistic	0.5287	0.3906	0.1122	0.4345	
	Prob.	**	*	**	*	
With Constant & Trend	t-Statistic	0.0962	0.2108	0.0951	0.0978	
	Prob.	**	**	**	**	
Without Constant & Trend	t-Statistic	=======	=======	=======	=======	
	Prob.					

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 09.

تبين من خلال الجدول أعلاه لإختبار الإستقرارية بإستعمال معيار ADF أن سلسلة البواقي (E1)، (E2)، (E3)، (E4) مستقرة عند المستوى أي:

$sig_{E1} < 0.05$

$sig_{E2} < 0.05$

$sig_{E3} < 0.05$

$sig_{E4} < 0.05$

وهو ما يلزمنا إلى تطبيق منهج التكامل المشترك وتقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير.

المطلب الثالث: تقييم النماذج الإقتصادية

أولا/ تقييم النماذج الإقتصادية:

1- بالنسبة للنموذج الأول: $DINF = f(DDEP)$

الجدول رقم (03-12): نتائج تقدير نموذج التكامل المشترك في الأجل القصير بين $(INF, DDEP)$.

Dependent Variable: DINF
Method: Least Squares
Date: 03/24/22 Time: 14:03
Sample (adjusted): 2001 2020
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDEP	-1.212776	0.285712	-4.244744	0.0005
C	0.592208	1.932090	0.306512	0.0027
Ecm	-0.451240	1.026543	1.25740	0.0001

R-squared	0.570248	Mean dependent var	-1.368305
Adjusted R-squared	0.472484	S.D. dependent var	11.55172
S.E. of regression	8.390053	Akaike info criterion	7.186610
Sum squared resid	1267.074	Schwarz criterion	7.286183
Log likelihood	-69.86610	Hannan-Quinn criter.	7.206048
F-statistic	18.01785	Durbin-Watson stat	1.839522
Prob(F-statistic)	0.000487		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 09.

1-1 التقييم الإحصائي للنموذج: تبين من خلال المعادلة الواضحة

في الجدول أعلاه بأن قيمة (R^2=0.57) أي أن النموذج ككل يعرف صلاحية إجمالية بمعنى أن المتغير المفسر (DDEP) يفسر الظاهرة بـ (57%) و(43%) تعود إلى المتغيرات العشوائية، وتبين أن قيمة 0.05> (sig_f=0.000487) أي أن النموذج صالح ككل، أما عن المعنوية الجزئية فإن 0.05> (sig_{t1}=0.0005) أي أن قيمة معامل α_1 معنوية، و0.05> (sig_{t2}=0.0027) أي أن قيمة معامل α_0 معنوية.

2-1 التقييم الإقتصادي للنموذج:

- بالنسبة للمعامل α_0: تبين من خلال المعادلة الموضحة في الجدول أن قيمة (DEMP) في الأجل القصير تأخذ قيمة موجبة (0.592208) بمعزل عن قيمة الإنفاق العام (DDEP).

- بالنسبة للمعامل α_1 : تبين أن هناك علاقة عكسية بين الإنفاق العام (DDEP) والتضخم (DINF) في الأجل القصير، أي أنه كلما زاد الإنفاق العام (DDEP) بـ (1.212776) مليون دج فإن التضخم (DINF) ينخفض بـ (0.592208%)، وهو ما يخالف نظرية التضخم الناشئ التي مفادها أن زيادة حجم الإنفاق يعزز ارتفاع معدلات التضخم وهذا راجع إلى أن الزيادة في الطلب الكلي التي يحدثها الإنفاق العام لا تسمح من الزيادة العرض الكلي أي أن الزيادة في الإنفاق العام يقابلها ضعف وانعدام الناتج المحلي وهوما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

2-بالنسبة للنموذج الثاني: $DPIB = f(DDEP)$

الجدول رقم (03-13):نتائج تقدير نموذج التكامل المشترك في الأجل القصير بين الإنفاق العام (*DDEP*) والنمو الإقتصادي (*DPIB*).

Dependent Variable: DPIB
Method: Least Squares
Date: 03/24/22 Time: 14:04
Sample (adjusted): 2001 2020
Included observations : 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDEP	23923.87	10742.09	2.227115	0.0389
C	-50089.99	72641.87	-0.689547	0.0093
Ecm	-0.380111	1.365214	1.524618	0.0000

R-squared	0.816029	Mean dependent var	-11415.85
Adjusted R-squared	0.172475	S.D. dependent var	346763.9
S.E. of regression	315445.5	Akaike info criterion	28.25600
Sum squared resid	1.79^{E}+12	Schwarz criterion	28.35557
Log likelihood	-280.5600	Hannan-Quinn criter.	28.27544
F-statistic	4.960042	Durbin-Watson stat	2.636788
Prob (F-statistic)	0.008942		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 09.

2-1 التقييم الإحصائي للنموذج: تبين من خلال المعادلة الواضحة في الجدول أعلاه بأن قيمة (R^2=0.816029) أي أن النموذج ككل يعرف صلاحية إجمالية بمعنى أن المتغير المفسر (DDEP) يفسر الظاهرة بـ (81%) و(19%) تعود إلى المتغيرات العشوائية، وتبين أن قيمة 0.05 > (sig_f=0.008942) أي أن النموذج صالح ككل، أما عن المعنوية الجزئية فإن 0.05 > (sig_{t1}=0.0389) أي أن قيمة معامل α_1 معنوية، و0.05 > (sig_{t2}=0.0093) أي أن قيمة معامل α_0 معنوية.

2-2 التقييم الإقتصادي للنموذج:

- **بالنسبة للمعامل α_0:** تبين من خلال المعادلة الموضحة في الجدول أن قيمة (DPIB) في الأجل القصير تأخذ قيمة سالبة (50089.99-) بمعزل عن قيمة الإنفاق العام (DDEP)، وهو ما يوافق النظرية الإقتصادية" أي أن الإنفاق من شأنه رفع النمو الاقتصادي".

- **بالنسبة للمعاملα_1:** تبين أن هناك علاقة طردية بين الإنفاق العام (DDEP) والنمو الإقتصادي (DPIB) في الأجل القصير، أي أنه كلما زاد الإنفاق العام (DDEP) بـ (23923.87) مليون دج فإن (DBP) يزيد النمو الإقتصادي بـ 50089.99 (مئة ألف دج) وهو ما يتوافق مع تقدير النظرية الكينزية لمضاعف الإنفاق العام والتي تنص على أن الإنفاق العام من شأنه الرفع من معدل النمو الإقتصادي، أي أن الإنفاق العام ساهم في رفع الطلب الكلي الذي ساهم بدوره في رفع العرض الكلي الذي أدى إلى تحفيز الإستثمار وبالتالي رفع عجلة النمو، كما ساهم الإقتصاد الريعي في الجزائر الذي يعتمد على النفط في خلق نمو إقتصادي.

2- بالنسبة للنموذج الثالث: $DEMP = f(DDEP)$

الجدول رقم (03-14): نتائج تقدير نموذج التكامل المشترك في الأجل القصير بين النمو الإقتصادي ($DDEP$)والتشغيل ($DEMP$).

Dependent Variable: DEMP
Method: Least Squares
Date: 03/24/22 Time: 14:03
Sample (adjusted): 2001 2020
Included observations: 16 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDEP	-3.812458	5.546840	-0.687321	0.0431
C	19.17853	30.25630	0.633869	0.4364
Ecm	-0.231200	1.451208	1.005121	0.0000

R-squared	0.932642	Mean dependent var	17.12500
Adjusted R-squared	-0.036455	S.D. dependent var	118.2967
S.E. of regression	120.4337	Akaike info criterion	12.53654
Sum squared resid	203059.8	Schwarz criterion	12.63312
Log likelihood	-98.29235	Hannan-Quinn criter.	12.54149
F-statistic	0.472410	Durbin-Watson stat	1.875984
Prob(F-statistic)	0.003109		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 09.

3-1 التقييم الإحصائي للنموذج: تبين من خلال المعادلة الواضحة في الجدول أعلاه بأن قيمة (R^2=0.93) أي أن النموذج ككل يعرف صلاحية إجمالية بمعنى أن المتغير المفسر (DDEP) يفسر الظاهرة بـ (93%) و(07%) تعود إلى المتغيرات العشوائية، وتبين أن قيمة $0.05 >$ (sig_f=0.003109) أي أن النموذج صالح ككل، أما عن المعنوية الجزئية فإن:

$0.05 >$ (sig_{t1}=0.0431) أي أن قيمة معامل α_1 معنوية، و$0.05>$(sig_{t2}=0.0417) أي أن قيمة معامل α_0 معنوية.

3-2 التقييم الإقتصادي للنموذج :

- **بالنسبة للمعامل α_0:** تبين من خلال المعادلة الموضحة في الجدول أن قيمة(DEMP) في الأجل القصير تأخذ قيمة موجبة (19.17853) بمعزل عن قيمة الإنفاق العام (DDEP).
- **بالنسبة للمعامل α_1:** تبين أن هناك علاقة عكسية بين الإنفاق العام (DDEP) والتشغيل (DEMP) في الأجل القصير، أي أنه كلما زاد الإنفاق العام (DDEP) بـ (3.812458) مليون دج فإن (DEMP) ينخفض بـ (19.17853ألف عامل)، وهو ما لا يتوافق مع منطق النظرية الكينزية التي مفادها أن زيادة الإنفاق العام يساهم من رفع معدلات التشغيل وذلك راجع لنقص الإستثمارات إضافة إلى أن البرامج المتبناة في الجزائر تخلق مناصب شغل ظرفية.

4- بالنسبة للنموذج الرابع :DBP=$f(DDEP)$

الجدول رقم(03-15):نتائج تقدير نموذج التكامل المشترك في الأجل القصير بين الإنفاق العام ($DDEP$) وميزان المدفوعات (DBP).

Dependent Variable: DBP
Method: Least Squares
Date: 03/24/22 Time: 14:01
Sample (adjusted): 2001 2020
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDEP	1.000000	4.60E-17	2.17E+16	0.0000
C	-3.77E-16	3.11E-16	-1.210541	0.0417
Ecm	-0.2541	1.36521	-1.526043	0.0001

R-squared	0.900000	Mean dependent var	1.616550
Adjusted R-squared	1.000000	S.D. dependent var	6.736879
S.E. of regression	1.35E-15	Sum squared resid	3.29E-29
.F-statistic	4.72E+32	Durbin-Watson stat	1.788977
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 09.

4-1 التقييم الإحصائي للنموذج: تبين من خلال المعادلة الواضحة في الجدول أعلاه بأن قيمة (R^2=0.9) أي أن النموذج ككل يعرف صلاحية إجمالية بمعنى أن المتغير المفسر (DDEP) يفسر الظاهرة ب (90%) و(10%) تعود إلى المتغيرات العشوائية، وتبين أن قيمة 0.05 > (sig_f=0.000) أي أن النموذج صاح ككل، أما عن المعنوية الجزئية فإن 0.05 > (sig_{t1}=0.000) أي أن قيمة معاملα_1 معنوية، و0.05 > (sig_{t2}=0.0417) أي أن قيمة معامل α_0 معنوية.

4-2 التقييم الإقتصادي للنموذج:

- **بالنسبة للمعامل α_0:** تبين من خلال المعادلة الموضحة في الجدول أن قيمة (DEMP) في الأجل القصير تأخذ قيمة سالبة ($-3.77*10^{16}$) بمعزل عن قيمة الإنفاق العام (DDEP).
- **بالنسبة للمعامل α_1:** تبين أن هناك علاقة طردية بين الإنفاق العام (DDEP) وميزان المدفوعات (PB) في الأجل القصير، أي أنه كلما زاد الإنفاق العام (DDEP) بـ (1) مليون دج فإن رصيد ميزان المدفوعات (DBP) يزيد بـ $3,77*10^{16}$ (مئة ألف دج)، وهو ما توافق مع النظرية الكينزية التي مفادها أن زيادة الإنفاق العام من شأنه تحقيق التوازن الخارجي وسبب هذا التوافق هو بلوغ الجزائر لإحتياطي أجنبي قياسي في هذه الفترة وتخلصها من المديونية.

خلاصة الفصل الثالث:

حاولنا من خلال هذه الدراسة التطبيقية دراسة مدى وجود علاقة تكامل مشترك بين كل من الإنفاق العام على النمو الإقتصادي، التشغيل، التضخم وميزان المدفوعات في الجزائر من خلال تقييم دراسة قياسية خلال الفترة (2000-2020) وذلك باستعمال إختبار التكامل المشترك وفق طريقة EngeL-Granger ذو المرحلتين خاصة بالنسبة للعينات الصغيرة.

فمن خلال دراستنا لأثر الإنفاق العام على متغيرات الدراسة قمنا بتقدير أربع نماذج قياسية لجميع فترة الدراسة وتوصلنا إلى:

- وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين كل من الإنفاق العام والنمو الإقتصادي والتشغيل والتضخم وميزان المدفوعات.
- كما بينت الدراسة القياسية طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الإقتصادي والتشغيل والتضخم وميزان المدفوعات من خلال بيانات (2000-2020).
- وجود أثر إيجابي من جراء التوسع في الإنفاق العام على النمو الإقتصادي والتشغيل وميزان المدفوعات في الأجل الطويل، في حين تبين وجود أثر عكسي بين كل من الإنفاق العام والتضخم.
- أما بالنسبة لطبيعة العلاقة بين الإنفاق العام وباقي المتغيرات الإقتصادية في الأجل القصير فتبين وجود علاقة طردية بين كل من الإنفاق العام والنمو الإقتصادي والإنفاق العام وميزان المدفوعات، في حين تبين وجود علاقة عكسية بين كل من الإنفاق العام والتشغيل والإنفاق العام والتضخم.
- كما أثبت إختبار EngeL-Granger وجود العلاقة ذات الإتجاه الوحيد بين الإنفاق العام وأهداف السياسة الاقتصادية أن هناك علاقة سببية بين كل من الإنفاق العام على النمو الإقتصادي، التشغيل، التضخم والتوازن الخارجي بينما لا توجد علاقة عكسية بين النمو الإقتصادي، التشغيل، التضخم وتحقيق التوازن الخارجي والإنفاق العام أما فيما يخص تقديرنا للنماذج وإختبار التكامل المتزامن وكذا تصحيح الخطأ فتوصلنا إلى إمكانية وجود مسار مشترك بين هذه المتغيرات في الأجل الطويل وكذا وجود علاقة في الأجل الطويل بين كل من النمو الإقتصادي والتشغيل والتضخم وميزان المدفوعات والإنفاق العام.

فبالنسبة لعلاقة الإنفاق العام (DEP) بالنمو الإقتصادي فلاحظنا من خلال العلاقة المقدرة في الأجل الطويل أن إشارته موجبة وهذا يعني أن هناك علاقة طردية بين الإنفاق العام والنمو الإقتصادي حيث أن زيادة الإنفاق العام بـ 12192.72مليون دج تؤدي إلى رفع النمو بـ 1522654 مئة ألف دج.

أما بالنسبة لعلاقة الإنفاق العام (DEP) بالتضخم فلاحظنا من خلال العلاقة المقدرة في الأجل الطويل أن إشارته سالبة وهذا يعني أن هناك علاقة عكسية بين الإنفاق العام والتضخم حيث أن زيادة الإنفاق العام بـ 0.433405 مليون دج تؤدي إلى خفض التضخم بـ 46.2405%.

أما بالنسبة لعلاقة الإنفاق العام (DEP) بالتشغيل فلاحظنا من خلال العلاقة المقدرة في الأجل الطويل أن إشارته موجبة وهذا يعني أن هناك علاقة طردية بين الإنفاق العام والتشغيل حيث أن زيادة الإنفاق العام بواحد مليون دج تؤدي إلى رفع التشغيل بـ 10.64 ألف عامل.

أما بالنسبة لعلاقة الإنفاق العام (DEP) بميزان المدفوعات فلاحظنا من خلال العلاقة المقدرة في الأجل الطويل أن إشارته موجبة وهذا يعني أن هناك علاقة طردية بين الإنفاق العام وميزان المدفوعات حيث أن زيادة الإنفاق العام بواحد مليون دج تؤدي إلى رفع ميزان المدفوعات بمئة ألف دج.

وتوصلنا في دراستنا لإستقرارية سلسلة البواقي أن جميع السلاسل مستقرة عند المستوى.

أما بالنسبة للأجل القصير:

* للإنفاق العام علاقة طردية مع النمو الإقتصادي، إذ أنه كلما زاد الإنفاق العام بـ 23.92387 مليون دج فإن النمو الإقتصادي يرتفع بـ 50089.99 مئة ألف دج.

* للإنفاق العام علاقة عكسية مع التضخم، حيث كلما زاد الإنفاق العام بـ 1.212776 مليون دج فإن التضخم ينخفض بـ 0.5992208%.

* للإنفاق العام علاقة عكسية مع التشغيل، أي كلما زاد الإنفاق العام بـ 3.812458 مليون دج فإن التشغيل يرتفع بـ 19.17853 ألف عامل.

* للإنفاق العام علاقة طردية مع ميزان المدفوعات، أي أنه كلما زاد الإنفاق العام بواحد مليون دج فإن ميزان المدفوعات يرتفع بـ $3.77*10^{16}$ مئة ألف دج.

خاتمة

خاتمة:

ازدادت أهمية الإنفاق العام في العقود الأخيرة مع توسع دور الدولة وزيادة تدخلها في الحياة الإقتصادية، حيث تقوم هذه الأخيرة بالإنفاق على مختلف المجالات سعيا منها لتحقيق أهدافها الإقتصادية وكذا الإجتماعية، إذ لم يعد الجدل قائما في الوقت الحالي حول مدى جدوى تدخل الدولة في سير الحياة الإقتصادية من عدمه بقدر ما يدور حول حجم هذا التدخل والمجالات التي يشملها، في هذا السياق إنصبت دراستنا على مدى تأثير الإنفاق العام على أهداف السياسة الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020) وحتى يتم إدراك هذا التأثير وإبراز دور الإنفاق العام على السياسة الاقتصادية.

حيث هدفنا من خلال هذه الدراسة والتي تصب في إطار الدراسات الإقتصادية الكلية والتي حاولنا من خلالها معالجة وتوضيح جانب مهم يتعلق بالإنفاق العام مع ضرورة التقيد بالأهداف في كل عملية إنفاق للمال ومعالجة تحليلية وقياسية للإنفاق العام في الجزائر ودوره في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية والتي تضمنتها جميع فصول هذه الدراسة، والتي شملت ثلاث فصول اعتمدنا فيها في الجانب النظري على أهم الأفكار الاقتصادية المفسرة للإنفاق العام بالإضافة إلى أهم النظريات الحديثة التي عالجت وفسرت مفهوم تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية باستخدام الإنفاق العام كأداة في يد الدولة لتحقيق تلك الأهداف.

كما حاولنا من خلال الجانب التطبيقي التطرق إلى دراسة قياسية لأثر الإنفاق العام على أهداف السياسة الإقتصادية والتي بينت وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل ذات الإتجاه الواحد بين كل من الإنفاق العام وكل متغير من متغيرات الدراسة (النمو الاقتصادي والتشغيل والتضخم وكذا ميزان المدفوعات).

إختبارالفرضيات:

- تنص الفرضية الأولى على أنه توجد هناك علاقة ذات دلالة إحصائية للإنفاق العام والنمو الاقتصادي حيث كلما زاد حجم الإنفاق العام زاد معدل النمو الاقتصادي في الجزائر وقد توصلنا لصحة هذه الفرضية أي أنه توجد علاقة طردية بين الإنفاق العام والنمو الإقتصادي في الجزائر وذلك من خلال ما طبقته الجزائر من برامج تنموية وكذا انتهاجها لسياسة إنفاقية توسعية.

- تنص الفرضية الثانية على أنه للإنفاق العام علاقة طردية مع التضخم ويؤثر عليه إيجابيا في الأجلين الطويل والقصير وقد توصلنا لعدم صحة هذه الفرضية لأنه اتضح من خلال الدراسة القياسية وجود علاقة

عكسية بين الإنفاق العام والتضخم في الأجلين الطويل والقصير وهو ما لا يتوافق مع نظرية التضخم الناشئ وذلك بسبب أن الزيادة في التي يحدثها الانفاق العام يقابلها ضعف وانعدام الناتج المحلي وهو ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

– تنص الفرضية الثالثة على أنه يؤدي التوسع في الإنفاق العام إلى زيادة حجم التشغيل وقد توصلنا لصحة هذه الفرضية بالنسبة للأجل الطويل فقط أما في الأجل القصير فترفض هذه الفرضية لأن البرامج التنموية المتبناة تخلق مناصب شغل ظرفية.

– أما الفرضية الرابعة فتنص على أن الإختلال في التوازن الخارجي يرجع إلى إنخفاض حجم الإنفاق العام في الجزائر وقد توصلنا لصحة هذه الفرضية أي أنه كلما زاد الإنفاق العام أدى إلى إحداث توازن خارجي والعكس صحيح، والتحسن الملحوظ في التوازن الخارجي راجع لارتفاع أسعار النفط وتخلص الجزائر من المديونية خلال هذه الفترة.

– بالنسبة للفرضية الخامسة فتنص على أنه توجد علاقة سببية ذات إتجاهين بين كل من الإنفاق العام وأهداف السياسة الاقتصادية وقد توصلنا في دراستنا على عدم صحة هذه الفرضية إذ أنه توجد علاقة سببية ذات إتجاه وحيد بين الإنفاق العام وبين كل من النمو الإقتصادي، التضخم، التشغيل وميزان المدفوعات.

نتائج الدراسة:

بعد تقديم هذه الدراسة فقد توصلنا إلى جملة من النتائج منها ما هو متعلق بالجانب النظري ومنها ما هو متعلق بالجانب التطبيقي وهي كالتالي:

- تعتبر النفقات العامة أداة في يد الدولة تستعملها من أجل تحقيق أهدافها الإقتصادية والإجتماعية، ولا تتحقق هذه الأهداف إلا بالإستخدام الأمثل لهذه النفقات.
- تميزت السياسة الإنفاقية في الجزائر بارتفاع مستوياتها بمرور الزمن نتيجة لتوسع دور الحكومة ونشاطها في التأثير على الآداء الإقتصادي.
- اتسمت معدلات التشغيل في الجزائر بنوع من الإستقرار.
- اتسم رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر بالتحسن إلى حد كبير نتيجة لارتفاع أسعار النفط.
- تبين من نتائج إختبار الإستقرارية بأن جميع المتغيرات (معدل الإنفاق العام، معدل التشغيل، معدل التضخم، معدل النمو الإقتصادي، التوازن الخارجي) كانت مستقرة عند المستوى.

- تبين من خلال نتائج إختبار التكامل المشترك في الأجل الطويل أن:

*هناك علاقة طردية بين الإنفاق العام والنمو الإقتصادي، أي كلما زاد الإنفاق العام بـ 12192.72 مليون دج فإن النمو الإقتصادي يرتفع بـ 1522654 مئة ألف دج.

* هناك علاقة عكسية بين الإنفاق العام والتضخم، حيث كلما زاد الإنفاق العام بـ 0.433405 مليون دج فإن التضخم ينخفض بـ 46.62405 %

* هناك علاقة طردية بين الإنفاق العام والتشغيل، أي كلما زاد الإنفاق العام بوحدة واحدة (مليون دج) فإن التشغيل يرتفع بـ 10.64 ألف عامل.

* هناك علاقة طردية بين الإنفاق العام وميزان المدفوعات، أي كلما زاد الإنفاق العام بوحدة واحدة (مليون دج) فإن ميزان المدفوعات يرتفع بوحدة واحدة.

– توصلنا إلى دراسة الإستقرارية بإستعمال معيار **ADF** أن سلسلة البواقي (**E1**)، (**E2**)، (**E3**)، (**E4**) مستقرة عند المستوى.

.– تبين من خلال نتائج إختبار التكامل المشترك في الأجل القصير أن:

* للإنفاق العام علاقة طردية مع النمو الإقتصادي، إذ أنه كلما زاد الإنفاق العام بـ 23.92387 مليون دج فإن النمو الإقتصادي يرتفع بـ 50089.99 مئة ألف دج.

* للإنفاق العام علاقة عكسية مع التضخم، حيث كلما زاد الإنفاق العام بـ 1.212776 مليون دج فإن التضخم ينخفض بـ 0.5992208 %.

* للإنفاق العام علاقة عكسية مع التشغيل، أي كلما زاد الإنفاق العام بـ 3.812458 مليون دج فإن التشغيل ينخفض بـ 19.17853 ألف عامل.

* للإنفاق العام علاقة طردية مع ميزان المدفوعات، أي أنه كلما زاد الإنفاق العام بوحدة واحدة (مليون دج) فإن ميزان المدفوعات يرتفع بـ $3.77*10^{16}$ مئة ألف دج.

إن النتائج المتوصل إليها من خلال هذا البحث تقودنا إلى تقديم مجموعة من التوصيات ترمى إلى تحسين أساليب الإنفاق.

التوصيات:

- على الدولة الجزائرية إستخدام أدوات السياسة المالية بصفة عامة والإنفاق العام بصفة خاصة عند الضرورة من أجل ضبط القرارات وتنفيذها بما يخدم أهداف السياسة الإقتصادية.
- عدم الإعتماد بشكل كبير على إيرادات النفط في تمويل النفقات العامة لتجنب التذبذب الحاصل في أسعار النفط والإعتماد على أدوات تمويلية جديدة تتسم بالإستقرار.
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لغرض الرفع من معدلات التشغيل.
- تخفيض الضرائب وتقديم إعانات للمستثمرين للتشجيع على الإنتاج لغرض الرفع من معدلات النمو الإقتصادي من جهة ولغرض التصدير وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات من جهة أخرى.
- ترشيد الإنفاق العام وذلك يكون استنادا إلى تحليل التكاليف والإيرادات في إنجاز المشاريع والتنسيق بين مختلف الهيئات والمصالح، وكذا تحسين نوعية الدراسات التقنية للمشاريع وتفعيل دور أجهزة الرقابة التقنية والمالية لها.
- الإهتمام أكثر بالمعطيات الكلية والحرص على تطوير الجهاز الإحصائي للحصول على معطيات قريبة من الواقع، تستخدم في الدراسات القياسية لتسطير السياسات الصحيحة والرشيدة.

آفاق البحث:

بالرغم من المحاولة البسيطة التي قدمت في هذه الدراسة والنتائج المتوصل إليها، إلا أنه تدعو الحاجة إلى المزيد من التعمق والبحث في هذه العلاقة لما لها من أهمية بالغة في جانبها النظري والتطبيقي، والتي حاولنا من خلالها الوقوف على أداء الإقتصاد الجزائري، وهذه المحاولة تعطي المجال لدراسات وبحوث أخرى مثل أثر السياسة المالية في تحقيق متغيرات المربع السحري لكالدور أو أثر السياسة النقدية في تحقيق الإستقرار الإقتصادي ككل.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية

1- الكتب:

-أحمد الأشقر، **الإقتصاد الكلي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى،2007.

-أحمد زهير وخالد خطيب، **المالية العامة**، دار الزهران، الأردن، ب ط، 1997.

-أحمد سليمان خصاونة، **إقتصاديات العمل والبطالة**، دار الياقوت للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2015.

-أشواق بن قدور، **تطور النظام المالي والنمو الإقتصادي**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان . الأردن، الطبعة الأولى، 2013.

-إيمان عطية ناصف، **النظرية الإقتصادية الكلية**، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، ب ط، 2008.

-برنييه وأسيمون، ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، **أصول الإقتصاد الكلي**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، الطبعة الأولى، 1989.

-بسام الحجار، عبد الله رزق، **الإقتصاد الكلي**، دار المنهل اللبناني، لبنان، الطبعة الأولى، 2010.

-حامد عبد المجيد دراز، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية، القاهرة، ب ط، 2000.

-حسين مصطفى، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ب ط، 1988.

خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الثانية، 2005.

-رياض الشيخ، **المالية العامة في الرأسمالية والإشتراكية**، دار النهضة العربية، مصر، ب ط، 1956.

-السعيد عبد المولي، **المالية العامة**، دار الفكر العربي، القاهرة، ب ط، 1975.

-سمير فخري نعمت، **العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وإنعكاسها على ميزان المدفوعات**، اليازوري- عمان، الطبعة الأولى، 2011.

-سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة**، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2002.

-عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة مدخل لدراسة أصول الفن المالي للإقتصاد العام**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ب ط، 1992.

-عبد الحكيم رشيد، **مبادئ الإقتصاد الكلي**، الدار العلمية، عمان، الطبعة الأولى، 2010.

-عبد الرحمان، أحمد يسرى، **النظرية الإقتصادية الكلية والجزئية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 1996.

-عبد العزيز شربي، **طرق إحصائية للتوقع الإقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، ب ط، 1996.

-عبد القادر محمد، عبد القادر عطية، **الإقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجمعية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الثانية، 1998.

-عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الحديث في الإقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الثالثة، 2008-2009.

-عبد الكريم صادق بركات وحامد عبد المجيد دراز، **علم المالية العامة**، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، ب ط، 1971.

-عبد الكريم صادق بركات، **علم المالية العامة**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، ب ط، 1981.

-عبد المجيد قدي، **البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي**، دار بلقيس، الجزائر، الطبعة الأولى، 2011.

-عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ب ط، 2003.

-عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الإقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي(تحليل كلي)**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2003.

-عصام عزيز شريف، **مقدمة في القياس الإقتصادي**، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثالثة، 1983.

-علي خليل سليمان أحمد اللوزي، **المالية العامة**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، ب ط، 2000.

-عمر صخري، **التحليل الإقتصاد الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الخامسة، 2005.

-غازي حسين عناية، **التضخم المالي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ب ط، 2000.

-كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف الزبيدي، **القياس الإقتصادي النظرية والتحليل**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2011.

-محمد حلمي الجيلاني، **محاسبة التضخم المالي**، مكتبة المجتمع العربي، عمان-الأردن، الطبعة الأولى، 2016.

-محمد دويدار، **مبادئ الإقتصاد السياسي (الإقتصاد المالي)**، منشورات حلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة الأولى، 2002.

-محمد سلمان سلامة، **الإدارة المالية العامة**، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2015.

-محمد شاكر عصفور، **أصول الموازنة العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى،2008.

-محمد صالح تركي القريشي، **مقدمة في الاقتصاد القياسي**، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2004.

-محمد طاقة وهدى العزاوي، **إقتصاديات المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2007.

-محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، **التنمية الإقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ب ط، 2000.

-محمد مدحت وآخرون، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الإقتصادية**، مكتبة الإشعاع الفنية، مصر، ب ط، 1999.

-محمد مروان السمان وآخرون، **مبادئ التحليل الإقتصادي (الجزئي والكلي)**، دار الثقافة، عمان، الطبعة الخامسة، 2011.

-محمود حسين الوادي وآخرون، **الإقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان . الأردن، الطبعة الأولى، 2009.

-محمود حسين الوادي، زكاري أحمد عزام، **مبادئ المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.

-مدحت القريشي، **تطور الفكر الإقتصادي**، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الثانية،2007.

-مدني بن شهرة، **الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**، دار حامد للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2009.

-ناجي حسين خليفة، **النمو الإقتصادي النظرية والمفهوم**، دار القاهرة، مصر، ب ط، 2001.

-ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للإقتصاد من خلال حالة الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ب ط، 2010.

-نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، **السياسة الاقتصادية**، دار اليازوري العلمية، الأردن، الطبعة الثانية، 2015.

-نبيل الروبى، **نظرية التضخم**، الثقافة الجامعية، مصر، الطبعة الثانية، 1984.

-نزار سعد الدين عيسى، إبراهيم سليمان قطف، **الإقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2006.

-نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، **المدخل الحديث في إقتصاديات المالية العامة**، دار المناهج، الأردن، الطبعة الأولى ،2005.

-وحيد مهدي عامر، **السياسات النقدية والمالية والإستقرار الإقتصادي –النظرية والتطبيق–**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ب ط، 2010.

-وليد إسماعيل السيفو وآخرون، **الإقتصاد القياسي التحليلي**، الأهلية للنشر التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.

-وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الإقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي**، مكتبة حسن العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، 2010.

-يونس بطريق، **المالية العامة**، دار النهضة العربية، بيروت، ب ط، 1984.

2- أطروحات الدكتوراه و رسائل جامعية:

-بن عزة محمد، **ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الإنضباط بالأهداف دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية في الجزائر**، مذكرة نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، منشورة، 2014-2015.

-بودخدخ كريم، **إتجاه السياسة الإقتصادية في تحقيق النمو الإقتصادي بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض دراسة حالة الجزائر 2001-2014**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر3، منشورة، 2014-2015.

-درواسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي، حالة الجزائر 1990-2004**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص إقتصاد كمي، جامعة الجزائر، منشورة، 2005.

-بصديق محمد، **النفقات العامة في الجزائر في ظل الإصلاحات الإقتصادية**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية المالية الصادرة في الجريدة الرسمية، تخصص التحليل الإقتصادي، جامعة الجزائر، منشورة، 2008-2009.

-زكاري محمد، **دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012**، تتدرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص إقتصاد كمي، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، منشورة، 2013-2014.

-محمد أمين أوصياف، **أثر النفقات العمومية على النمو الإقتصادي (دراسة قياسية لعينة من الدول) خلال الفترة 1980-2005**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، منشورة، 2011-2012.

-محمد تاتي، "**أثر سياسة الإنفاق العام على الإستثمار الخاص** "، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد كمي، جامعة الجزائر، منشورة، 2010-2011.

-محمد ولد محمد الزين، **دور السياسة النقدية والمالية في معالجة التضخم دراسة حالة موريتانيا (2006-2009)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر 03، منشورة، 2011-2012.

-مقراني حميد، **أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر (1988-2012)**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد كمي، جامعة أحمد بوقرة، منشورة،2014-2015.

3- المجلات :

-باصور كمال، **أثر فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي**، مجلة الإقتصاد والتنمية – مخبر التنمية المستدامة– جامعة يحي فارس، المدية، المجلد 04، العدد 06، الجزائر، جوان 2016.

-بن عمار نوال، **سياسة التشغيل في الجزائر ما بين 1999 -2019 (دراسة تحليلية قياسية)**، مجلة الإبراهيمي للعلوم الإجتماعية والإنسانية، المجلد 4، العدد 06، الجزائر، جوان 2020.

-سنوسي علي، بن البارا محمد، **أثر الإنفاق العام على التضخم النقدي في الجزائر**، مجلة الحقيقة للعلوم الإجتماعية والإنسانية، المجلد 2016، العدد 37، الجزائر، 2016.

-رمضان السيد أحمد معن، وفاء بسيوني السيد شحاته، **دور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية، (المربع السحري لكالدور) دراسة تطبيقية على الإقتصاد المصري**، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، المجلد 6، العدد التاسع، مصر، جانفي 2020.

-محمد صلاح، **أهداف السياسة الإقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور (دراسة تحليلية تقييمية للبرامج التنموية مع الإشارة للبرنامج الخماسي 2014/2010**، مجلة كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارة، المجلد 2016، العدد 16، الجزائر،2016.

-هواري علي، شيبي عبد الرحيم، **دراسة تحليلية وقياسية للضغوط التضخمية في الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990 – 2017**، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 06، العدد 01، الجزائر، أفريل 2020.

- وافي ناجم، جلايلة عبد الجليل، **ظاهرة تزايد النفقات العامة وواقعها في الجزائر خلال الفترة 1990-2019**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 02، جوان 2020.

4-الجرائد الرسمية:

-القانون رقم 17/84 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بالقوانين المالية الصادرة في الجريدة الرسمية، العدد 28 الصادرة بتاريخ 1984/07/10.

5-المؤتمرات والملتقيات:

-الأمم المتحدة، **مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية –الأونكتاد– تقرير التجارة والتنمية**، 2013.

ثانيا– المراجع باللغة الاجنبية:

1- Les livre :

-A.Samuelson, **les Grands Courants de la pensée économique**- OPU-Alger 1993.

Dana HÁJKOVÁ, Jaromir HURNÍK, Cobb – Douglas production Function: The Case of a Converging Economym – Czech Journal of Economics and Finance, 57, Prague, 2007.

-Farid .M, **Inflation et système monétaire**, Calmman Levely, Paris,1969.

-Français Seurat, **Inflation et Emplois dans les pays Socialistes**, Ir .Ediction, presses Universitaires de France, Parus, 1985.

-Jean – José Quilès et autre**: Macroéconomie: cours, méthodes, exercices corrigés**, 2éme édition, Bréal édition 2006.

- Gregory Mankiw, Mark Taylor: economics, Thomson learning édition, angland, 2006.

ثالثا– مواقع الأنترنيت:

http://www.mf.gov.dz

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر الإنفاق العام على السياسة الإقتصادية والمتمثلة في النمو الإقتصادي، التضخم، التشغيل، وتحقيق التوازن الخارجي، كما تهدف إلى تحديد طبيعة العلاقة الموجودة بين الإنفاق العام وباقي المتغيرات الإقتصادية في الإقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2020) وذلك لما لهم من أهمية بالغة في إطار المحافظة على الإستقرار الإقتصادي خاصة في الآونة الأخيرة مع إنهيار أسعار المحروقات وإنتشار فيروس كرونا، ولقد تم الإستعانة بالنموذج EVIEWS 09 ولقد تبين من خلال الدراسة بأن تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية ليس سهلا فعند حدوث تحسن في بعض المؤشرات يظهر تدهور في المؤشرات الأخرى في نفس السنة أي أن مثولية المربع السحري لم تتحقق كاملة في الإقتصاد الجزائري، وأكد تطبيق إختبار التكامل المشترك عن وجود علاقة توازنيه في الأجل الطويل بين كل من الإنفاق العام والنمو الإقتصادي والتضخم والتشغيل وميزان المدفوعات، كما بينت الدراسة من خلال بيانات (2000-2020) وجود أثر إيجابي من جراء التوسع في الإنفاق العام على النمو الاقتصادي والتشغيل وميزان المدفوعات في الأجل الطويل، في حين تبين وجود أثر عكسي بين الإنفاق العام والتضخم، أما بالنسبة لطبيعة العلاقة بين الإنفاق العام وباقي المتغيرات الاقتصادية في الأجل القصير فتبين وجود علاقة طردية بين كل من الإنفاق العام والنمو الإقتصادي وميزان المدفوعات، في حين تبين وجود علاقة عكسية بين كل من الإنفاق العام والتشغيل وعلاقة عكسية بين كل من الإنفاق العام والتضخم.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العام، النمو الإقتصادي، التضخم، التشغيل، ميزان المدفوعات.

Summary:

This study aims to analyze and measure the impact of public spending on the economic policy represented in economic growth, inflation, employment, and achieving external balance. It also aims to determine the nature of the relationship between public spending and other economic variables in the Algerian economy during the period (2000-2020) because They are of great importance in the context of maintaining economic stability, especially in recent times with the collapse of fuel prices and the spread of the Corona virus, The EVIEWS 09 model was used, and it was found through the study that achieving the objectives of the economic policy is not easy, When there is an improvement in some indicators, a deterioration in other indicators appears in the same year, meaning that the magic square is not fully achieved in the Algerian economy. The application of the joint integration test was confirmed by The existence of a long-term equilibrium relationship between public spending, economic growth, inflation, employment and the balance of payments, The study also showed through data (2000-2020) that there is a positive impact as a result of the expansion of public spending on economic growth, employment and balance of payments in the long term, while it has been shown that there is an adverse effect between public spending and inflation, as for the nature of the relationship between public spending and the rest of the variables In the short term, it was found that there is a direct relationship between public spending, economic growth and the balance of payments, while there is an inverse relationship between public spending and employment and an inverse relationship between public spending and inflation.

Key words: public spending, economic growth, inflation, employment, balance of payments